



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للعلوم



عيد ميلاد  
عمر الکرمان

www.ghaemiyeh.com  
www.ghaemiyeh.org  
www.ghaemiyeh.net  
www.ghaemiyeh.ir

تذکرہ (عصر) (الہرقہ)  
فہرست (عصر) (عمرقہ)

# اللسان السکب

تألیف : القاضي نورالله التستري  
تحقیق : السيد نعمت آل نور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشهب الثاقبه (تلخيص الصوارم المهرقه فى رد الصواعق المحرقه)

كاتب:

نورالله تسترى

نشرت فى الطباعة:

مشعر

رقمى الناشر:

مركز القائمىة باصفهان للتحريات الكمبيوترىة

## الفهرس

٥	الفهرس
٩	الشهب الناقيه (تلخيص الصوارم المهرقه فى رد الصواعق المحرقه)
٩	اشاره
٩	اشاره
١٣	الإهداء
١٥	ديباجه
١٧	مقدمه المحقق
١٧	اشاره
٢١	ردّ الداعى إلى تأليف كتاب الصواعق
٢١	ردّ حديث «أصحابى كالنجوم»
٣٠	دعوى أحقته أبى بكر وعمر بالخلافه والردّ عليها
٣٢	شبهه إن الله اختارنى واختار لى أصحاباً . . . والردّ عليها
٣٣	دعوى خير الناس قرنى . . . والردّ عليها
٣٤	دعوى ابن حجر على خيرته عموم الصحابه
٤٠	ادعاء ابن حجر أن تنصيب الإمام واجب على الأمة
٤٦	دعوى جواز إمامه المفضول مع وجود الفاضل
٥٠	دعوى أن العصمه شرط فى الإمامه وبيان معناها
٥٦	عرض لخطبه عمر وبيان للطريقه التى تمّ بها الاستخلاف
٥٩	دعوى أن النبىّ (ص) أمر أبابكر أن يؤمّ الناس . . . والردّ عليها
٦١	دعوى أن النبىّ (ص) لا يوصف بأنّه من المهاجرين
٦٢	دعوى عدم قبول العامه حديث أنس فضلاً عن الشيعه
٦٣	عدم دلالة حديث أحمد على بيعه سعد لأبى بكر
٦٤	رد دعوى الكراهه للخلافه من أبى بكر

- ٦٥ ..... ماذا يعنى استفهام أبى قحافه: «هل رضى بذلك بنو عبد مناف»
- ٦٥ ..... ردّ دعوى إجماع الأئمة على خلفه أبى بكر
- ٦٨ ..... إثبات كون بيعه أبى بكر فلته ولم يكن فيها إجماع ولا مشوره
- ٦٩ ..... ردّ دعوى تجديد على (ع) بيعته لأبى بكر
- ٧٠ ..... دعوى أن من قال إنّ علياً أحقّ بالخلافه فقد خطأ الأولان
- ٧٠ ..... دعوى أن من حاربهم أبو بكر هم من أهل الردّه
- ٧٤ ..... دعوى أن أبا بكر أعلم الصحابه والردّه عليها
- ٧٦ ..... دعوى استخلاف أبى بكر والردّه عليها
- ٧٦ ..... دعوى أن النبىّ (ص) نصّ على خلفه أبى بكر والردّه عليها
- ٧٧ ..... الإشاره إلى وجود النصوص الداله على خلفه على (ع)
- ٧٩ ..... إنكار ابن حجر وجود النص القطعى على إمامه على (ع)
- ٨٣ ..... إبطال دعوى أهليته أبى بكر للاجتهد
- ٨٦ ..... دعوى ابن حجر أن أبا بكر كان يقضى بالكمال الأسنى
- ٨٨ ..... ردّ دعوى عدم استلزام قتل مالك بن نويرة الدم
- ٩٠ ..... قول عمر «كانت بيعه أبى بكر فلته» انتقاص لخلافه أبى بكر
- ٩١ ..... استدلال ابن حجر على أن أبا بكر كان مصيباً فى منع فدك
- ١٠٣ ..... دعوى عموم منع أبى بكر جميع أزواج النبىّ (ص) من الثمن
- ١٠٤ ..... دعوى أن حجرات زوجات النبىّ (ص) ملكهن، والشيخان دفنا فى حجره عائشه بإذنها لكونها ملكها
- ١٠٩ ..... شبهه أن المراد من النص التفصيلى المصرح بخلافه على (ع) مرجعه إلى حجه الوداع
- ١١٣ ..... قول عمر «أصبحت مولى . . .» يدل على ولايه على (ع)
- ١١٤ ..... إنكار ابن حجر وجود النصّ الجلى على إمامه على (ع)
- ١١٩ ..... إنكار ابن حجر عصمه الإمام على (ع)
- ١٢٠ ..... شبهه أن النصّ التفصيلى فى الإمامه مختص عند الاستخلاف على المدينة والردّه عليها
- ١٢٥ ..... دعوى عدم صحّه النصوص التفصيليه فى الإمامه

- ١٣٢ ..... توجيه ابن حجر قول أبي بكر «أقيلوني أقيلوني»
- ١٣٣ ..... ردّ دعوى نزول سيجئها الأتقى \* الذي يؤتى ماله يتزكى في أبي بكر
- ١٣٧ ..... ردّ دعوى فضيله الكينونه في الغار
- ١٤٠ ..... ردّ دعوى أن المقصود بقوله تعالى: وَ الَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَ صَدَقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ، بقول عليّ (ع) هو أبو بكر
- ١٤٤ ..... ردّ دعوى أن الله أمرني أن استشير أبا بكر وعمر
- ١٤٥ ..... ردّ دعوى نزول قوله تعالى: فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَ جِبْرِيلُ وَ صَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ فِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ
- ١٤٧ ..... ردّ دعوى الشراكه في الخير مع رسول الله (ص)
- ١٤٧ ..... ردّ دعوى استحقاق عظيم المنقبه لأبي بكر
- ١٤٨ ..... ردّ دعوى نزع الغلّ من الصدور
- ١٤٨ ..... ردّ دعوى نزول قوله تعالى وَ لَا يَأْتِلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَ السَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى فِي أَبِي بَكْرٍ
- ١٥١ ..... ردّ دعوى استثناء أبي بكر من المعابه في قوله تعالى إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ
- ١٥١ ..... دعوى أن أفضل هذه الأمه بعد نبيها أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ثم نسكت، والردّ عليها
- ١٥٢ ..... ردّ دعوى إنفاق أبي بكر على النبي (ص)
- ١٥٤ ..... ردّ دعوى مجرد الكون في الغار شرفاً
- ١٥٧ ..... ردّ دعوى المنه بالتزويج والإنفاق
- ١٥٨ ..... ردّ دعوى اقتران اسم أبي بكر مع اسم النبي (ص)
- ١٥٩ ..... ردّ دعوى الرضا عن الرب وعدمه
- ١٦٠ ..... ردّ دعوى عدم شرب أبي بكر للخمر
- ١٦٠ ..... ردّ دعوى عدم قول الشعر من أبي بكر
- ١٦١ ..... ردّ دعوى رؤيه أبي بكر لدلائل النبوه
- ١٦١ ..... ردّ دعوى «ألست أحقّ الناس بها؟!» أي: بالخلافه
- ١٦٣ ..... ردّ دعوى الفضائل المشتركه
- ١٦٤ ..... ردّ دعوى: اقتدوا بالذين من بعدى أبي بكر وعمر
- ١٦٤ ..... ردّ دعوى ما من نبيّ إلّا وله وزيران من أهل السماء ووزيران من أهل الأرض

- ١٦٥ ..... ردّ دعوى: هاذان سيدا كهول أهل الجنّه من الأولين والآخرين
- ١٦٧ ..... بطلان دعوى الملازمه فى صحّه الاستخلاف
- ١٦٩ ..... المصادر
- ١٧٧ ..... تعريف مركز



## الشهب الثاقبه (تلخيص الصوارم المهرقه فى رد الصواعق الممرقه)

### اشاره

الشهب الثاقبه : تلخيص الصوارم المهرقه فى رد الصواعق الممرقه

نويسنده: تسترى، نورالله

محقق: آل نور، نعمه

ناشر: مشعر

محل نشر: تهران

ص: 1

### اشاره







ص: ٥

**الإهداء**

إلى الباحث عن الحقيقة الناصعه

فى استخلاف السماء للفرد الإلهى المتميز عن غيره من الأفراد

فى استحقاق الخلافه الحقّه

الخاليه من الوضع والتحريف

أهدى هذا الجهد المتواضع



ص: ٧

**ديباجه**

الحمد لله رب العالمين وصلّى الله على محمد وآله الطاهرين.

لقد كان الحوار بين المذاهب الإسلامية متداولاً بين العلماء المسلمين على مدى التاريخ الإسلامي، وفي هذا المجال يقوم كل طرف منهم بطرح أدلته لإثبات صحّته مذهبه وفرقته، مع تضعيف أدلّة الطرف الآخر، ومن بين الكتب التي أُلّفَت في هذا الصدد كتاب (الصواعق المحرقة) لابن حجر الهيتمي؛ ليكون في متناول علماء أهل السنّة، وقد قام العلامة النحرير القاضى نور الله التستري بنقده تحت عنوان (الصوارم المهركة)، وهو من علماء الشيعة الإمامية.

ثمّ قام الأستاذ المحقق العزيز السيد نعمه آل نور بمراجعته مصادرّه وتوثيقها وفق الكتب المعتره عند أهل السنّة، إضافةً إلى تلخيصه بأسلوب متقن.

ولا يسعنا إلّا أن نتقدم بالشكر الجزيل له، آمليّن من الله تعالى أن يكون هذا الأثر القيم محطّ اهتمام طلاب العلم والحقيقه.

انه ولى التوفيق





ص: ٩

## مقدمه المحقق

## اشاره

الحمد لله رب العالمين والصلاه والسلام على أشرف الخلق أجمعين محمد وآله الطيبين الطاهرين، وبعد... .

ارتحل رسول الله الأكرم (ص) إلى خالقه بعد أن أرسى قواعد الحياه الجديده للبشريه على هذا الكوكب المضطرب، حيث وضعها في المسار الصحيح الذي أرادته لها السماء.

وما أن ارتحل (ص) حتى اجتهد بعض ممن يرى في نفسه الكفاءه في استخلافه، فصير الأمر شورى، ومرت سنون على تلك الشورى، ثم سرعان ما انقلبت إلى مساله نصيبي في نفر محدد سلفاً! وهذا السير في عمليه الاستخلاف نشأ عنه إرباك في تسيير دفة الحياه.

فظهرت نتوءاتٌ نمت وتعرشت وتجدرت حتى أصبح من عسير الأمر التخلّص منها ومن آثارها التي أصبحت حقيقه جرت عليها معائش الناس.

ولا يختلف العقلاء في أن النتائج تابعه لمقدماتها، فإن كانت المقدمه صحيحه سوف تكون النتيجة صحيحه أيضاً، والعكس صحيح.

ولكن يبقى في الذهن موضع للتفكير، وظيفته تعيين الأسس اللازمه لوضع الأمور في نصابها الصحيح، وهذا الحيز المفكر يسأل ويقول: إن وجود مساحه مشوشه في أرضيه الشريعه من حيث التطبيق لا بد أن تكون لها بدايات، بمعنى أن هناك حاله من السير غير الصحيح، فهل أنها ياترى نجمت عن الشورى؟ أم أنها نشأت من حاله التعيين المباشر اللاحقه لها؟

ص: ١٠

مع أننا نسمع من الخليفة الأول قوله المشهور:

«أقبلوني فليست بخيركم» و

«أن لي شيطاناً يعتريني». (١)

ونسمع من الخليفة الثاني قوله المشهور:

«إن بيعة أبي بكر كانت فلتة وقى الله المسلمين شرها». (٢)

ونرى النهاية المرّة والمفجعه والسيئه للخليفة الثالث.

وباختصار شديد، فإن هذه المقدمة لو أتيح لها أن تتوسّع لأصبحت سफراً يقف فيه العطشان على موارد الظمان، بعد تحليل نفوس الخلفاء الثلاثة الأوائل الذين جاؤوا إلى سدّه الحكم بالشورى تارةً وتارةً بالتعيين المباشر، مع حاله الاضطراب النفسى لهم جميعاً، التى هى شاهد على عدم الكمال فيهم ومع عدم الكمال فلا يصحّ التصدّى والتصدّر لحكم الناس؛ لقصور الناقص غير المكتمل عن فهم مراد السماء من التشريعات التى أنزلت كقوانين لإداره حياه البشر، وفى التأريخ شواهد مؤيده لهذا المدعى.

إذن لابدّ من استخلاف انسانٍ لكى يتمكن من إبلاغ رساله السماء للبشرية بعد النبى الأكرم (ص) وهو الإمام المعصوم الذى نصّبت عليه السماء، وذلك طبقاً لنظريه مذهب الإماميه الاثنى عشرية تحديداً.

ولقد كثر الجدل حول استحقاق الثلاثة مرتبه الخلافة، وبذل لهذا الموضوع الكثير من الجهد والعناء، حتّى تربّعوا على كرسى الخلافة متسلّطين على رقاب الخلق، مع أنّهم يعلمون كلّ العلم بعدم لياقتهم لذلك، لأنّ تعيين خليفه النبى من مختصّات الإله وحده ذى الشأن والتدبير، العارف بالصلاح والفساد، حتّى نقل لنا التأريخ من الشواهد على ألسنتهم اعترافهم بعدم صلاحيتهم لمنصب الاستخلاف، الذى لم يتركه الرسول الأكرم شاغراً، بل شرّع له بأمر السماء من يليق به، ونصّ عليه بالنصّ الجلى حول إمامه أمير المؤمنين على (ع)، وقد أبت نفوس ذلك فردّت الأمر الإلهى واستحققت بذلك الردّ الخروج عن ربه الدين،

١- عبد الرزاق، الصنعانى، المصنف، ج ١١، ص ٣٣٦.

٢- مسند أحمد، ج ١، ص ٥٥؛ المصنف، ج ٥، ص ٤٤١.

ص: ١١

حسب ما ورد فى الروايات الشريفه الدالّه على أنّ الرادّ على رسول الله رادّ على الله، والرادّ على الله، فقد خرج عن ربه الإسلام.

وقد ارتأت مؤسسه الحج فى مدينه قم المقدسه أن تقدّم تلخيص كتاب (الصوارم المهرقه) للقاضى نور الله التستري، للردّ على (الصواعق المحرقة) لابن حجر، فى حلّه جديده، فرتناه بهذه الحلّه ليكون فى أيدي القراء الكرام الباحثين عن الحقيقه الناصعه دوماً، وقد جاء مؤيداً بالحجج القاطعه الحاكمه بالحق، والمثبته لأحقّيه أهل البيت عليهم السلام بالخلافه والطاعه والولايه والإتباع، دون غيرهم من سائر العباد فى سائر البلاد والأصقاع.

نعمه آل نور

قم المقدسه

١٤٣١هـ. ق



ص: ١٣

**ردّ الداعي إلى تأليف كتاب الصواعق**

قال ابن حجر:

«المقدمه الأولى، اعلم أنّ الحامل الداعي على التأليف في ذلك، وان كنت قاصراً عن حقائق ما هنالك، ما أخرج الخليل البغدادي في الجامع (١) وغيره أنّه (ص) قال: «إذا ظهرت الفتن [أو قال البدع] وسب أصحابي فليظهر العالم علمه فمن لم يفعل ذلك فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله له صرفاً ولا عدلاً». (٢)

أقول: اعترافه بالقصور عن حقائق هذه المسألة حقّ، كما سيظهر وليس فيه هضم نفس كما قد يتوهمه بعض أوليائه، وما ذكره من الحديث فلا يصلح لأن يكون وازعاً لتأليفه؛ لجواز أن يكون المراد من البدع ما ابتدعه البعض في دين رب العالمين، والمراد ب- «من سب من الأصحاب» هم مولانا أمير المؤمنين (ع) ومن تابعه من المهاجرين والأنصار؛ فإنّ معاويه ومن بعده من فراعنه بنى أمية سبّهم على منابرهم ثمانين سنة، كما هو المشهور المذكور على السنّه الجمهور.

**ردّ حديث «أصحابي كالنجوم»**

قال ابن حجر في خطبه كتابه: «الحمد لله الذي خصّ نبيه محمداً (ص) بأصحاب كالنجوم وأوجب على الكافة تعظيمهم واعتقاد حقيته ما كانوا عليه من حقائق المعارف والعلوم». (٣)

١- مرقاه المفاتيح، شرح المشكاة، ج ١٧، ص ٣٠٢؛ الجامع بين آداب الراوى والسامع، نسخه خطيه.

٢- الصواعق المحرقة، ابن حجر، صص ١-٩.

٣- المصدر السابق؛ بحار الأنوار، محمدباقر المجلسي، ج ٢٣، ص ١٥٦.

ص: ١٤

أقول: أشار بقوله (أصحاب كالنجوم) إلى ما رووا من قوله (ص):

«أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم» (١) وفيه بحث سنداً وامتناً، كما يلي:

أولاً: عندما قال بعض الفضلاء من أولاد الشافعي: «إنّ حديث أصحابي كالنجوم» أخرجه الدارقطني في الفضائل وابن عبد في العلم من طريقه من حديث جابر وقال هذا إسناد لا يقوم به حجة؛ لأنّ في طريقه الحارث بن غصين وهو مجهول، ورواه عبد بن حميد في مسنده من روايه عبد الرحيم بن زيد عن أبيه عن المسيّب عن عمر قال البزاز: «منكر لا يصحّ»، ورواه ابن عدى في الكامل من روايه حمزه بن أبي حمزه النّصيبي عن نافع عن عمر بلفظ «بأيهم أخذتم»، بدل قوله «اقتديتم» (٢) وإسناده ضعيف لأجل حمزه؛ لأنّه متهم بالكذب. (٣)

ورواه البيهقي من حديث ابن عباس وقال: «متنه مشهور وأسانيده ضعيفه لم يثبت في هذا الباب إسناد». (٤)

وقال ابن حزم: «أنّه مكذوب موضوع باطل». (٥)

وقال الحافظ زين الدين العراقي: «وكان ينبغي للمصنّف أن لا يذكر هذا الحديث بصيغته الجزم لما عرفت حاله عند علماء الفنّ (٦)».

(٧)

ثانياً: إنّ المخاطبين في متن الحديث بلفظ «اقتديتم» و «اهتديتم» إن كانوا هم الصحابه أو الصحابه مع غيرهم، فلا يستقيم؛ إذ لا مسوغ للفصيح أن يقول لأصحابه وحدهم أو يقول لهم مع غيرهم: أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم؛ وهو ظاهر، وإن كانوا غير

١- الإبانة الكبرى، ابن بطه، ج ٢، ص ٢٢٠.

٢- الكامل، ابن عدى، ج ٢، صص ٣٧٦ و ٣٧٧.

٣- ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٦٠٦.

٤- تخريج أحاديث مختصر المنهاج، زين الدين الحافظ العراقي، رقم ٥٥، طبعه حجرية.

٥- البحر المحيط، أبوحيان، ج ٥، ص ٥١١.

٦- تخريج أحاديث مختصر المنهاج، رقم الحديث ٥٥، حجرية.

٧- القارى في شرح الشفاء للقاضي عياض، بهامش نسيم الرياض، ج ٤، صص ٤٢٣ و ٤٢٤.

ص: ١٥

الصحابه، فهو خلاف الظاهر؛ إذ الظاهر أن كل من خاطبه النبي (ص) بهذا الخطاب المتبادر منه، الخطاب الشفاهي كان بمراى منه (ص) فكان صحابياً، ولو سلم ذلك لكان الظاهر إخبار راويه بأن الرسول (ص) قال لجميع من أسلم غير الصحابه: «أصحابي كالنجوم. . . ولما لم يكن في روايتكم شيء من هذا التخصيص بطل ادعائكم في ذلك، وأيضاً يلزم على هذا التقدير أن كل من اقتدى بقول بعض الجهّال، بل الفسّاق من الصحابه أو المنافقين منهم وترك العمل بقول بعض العلماء الصالحين منهم مهتدياً ويلزم أن يكون المقتدى بقتله عثمان وبالمتخاذلين عن نصرته تابعاً للحق مهتدياً، وأن يكون المقتدى بعائشه وطلحه والزبير، الذين بغوا وخرجوا على علي (ع) وقتلوه مهتدياً، وأن يكون المقتول من الطرفين في الجّه! ولو أن رجلاً اقتدى بمعاويه في صفين فحارب معه إلى نصف النهار ثم عاد في نصفه فحارب مع علي (ع) إلى آخر النهار لكان في الحالتين مهتدياً تابعاً للحق، والتوالى بأسرها باطله ضروره واتفاقاً.

والذي يسدّ باب كون عموم الصحابه كالنجوم، ما قاله الفاضل التفتازاني: «إنّ ما وقع بين الصحابه من المحاربات والمشاجرات على الوجه المسطور في كتب التواريخ والمذكور على ألسنه الثقات يدلّ بظاهره على أنّ بعضهم قد حاد عن طريق الحقّ وبلغ حدّ الظلم والفسق، وكان الباعث عليه الحقد والعناد والحسد واللداد وطلب الملك والرياسات والميل إلى اللّمذات والشهوات؛ إذ ليس كلّ صحابي معصوماً ولا- كلّ من لقي النبي بالخير موسوماً، إلّا أنّ العلماء لحسن ظنّهم بأصحاب رسول الله (ص) ذكروا لها محامل وتأويلات بها يليق وذهبوا إلى أنّهم محفوظون عمّا يوجب التضليل والتفسيق؛ صوناً لعقائد المسلمين من الزيغ والضلاله في حقّ كبار الصحابه سيّما المهاجرين منهم والأنصار المبشرين بالثواب في دار القرار» (١).

ويتوجه على ما ذكره في آخر كلامه من تعليل ذكر العلماء المحامل والتأويلات لما وقع بين

الصحابه بحسن ظنّهم فيه، أنّه بعد العلم بوقوع ما وقع بينهم لا وجه لحسن الظنّ بالكلّ إلّا

١- شرح المقاصد، محمد بن سعد التفتازاني، ج ٢، صص ٣٠٦ و ٣٠٧.

ص: ١٦

التعصّب فيهم، وأمّا من زعموه كبار الصحابه وعنوا به الثلاثة، فهم أوّل من أسّس أساس الظلم والعدوان بغصب الخلافه عن أهل البيت عليهم السلام والإقدام بكذا وكذا، وإنّما صاروا كباراً باغتصابهم الخلافه، وحكومتهم على الناس بالجلافه، ولهذا قال بعض علماء العامّة: «كلّ زيّته الخلافه إلّا على بن أبي طالب».

وروى ابن حجر في ثناء الصحابه والسلف على عليّ (ع):

«أنّه لمّا دخل على الكوفه دخل عليه حكيم من العرب فقال: والله يا أمير المؤمنين لقد زيّت الخلافه وما زينتك ورفعته وما رفعتك وهي كانت أحوج إليك منك إليها» (١).

وأما ما ذكره من البشاره لهم بالثواب في دار القرار فإنّ أشار به إلى حديث بشاره العشره فهو موضوع لا يصحّ إلّا في واحد منهم عليهم السلام، وإنّ أشار به إلى غيره من الأحاديث فلعّل بعد ظهور صحّته يكون بشاره الثواب فيه مشروطاً بشروطه، كما روى عن مولانا الرضا (ع) أنّه لما سئل عن صحّته قوله (ص):

«من قال لا-إله إلّا الله وجبت له الجنّه، فقال: نعم بشروطها وأنا من شروطها» (٢) أي: من جمله شروطها الاعتقاد بإمامتي ووجوب طاعتي.

والحاصل أنّه لا يتحقّق بمجرد مصاحبه الرسول (ص) الحكم بالإيمان والعداله وحسن الظنّ فيهم واستحقاقهم للاقتداء بهم والاستهداء منهم؛ وذلك لأنّه لا ريب في أنّ الصحابي من لقي النبيّ (ص) مؤمناً به ومات على الإسلام، وأنّ الإيمان والعداله مكتسبان وليسا طبيعيين جليين، فالصحابي كغيره في أنّه لا يثبت إيمانه إلّا بحجّه.

لكن جازف أهل السنّه كلّ المجازفه فحكموا بعداله كلّ الصحابه، من لابس منهم الفتن، ومن لم يلبس، وقد كان فيهم المقهورون على الإسلام والداخلون على غير بصيره والشكاكون، كما وقع من فلتات ألسنتهم كثيراً، وكان فيهم شاربوا الخمر وقاتلوا النفس وسارقوا الرداء، وغيرها من المناكير، بل كان فيهم المنافقون، كما أخبر به البارئ جلّ ثناؤه.

١- فيض القدير، المناوي، ج ٤، ص ٤٦٩؛ ينابيع الموده، ج ٢، ص ٤٠٧؛ تاريخ يعقوبي، ج ٢، ص ١٧٩، عن صعصعه بن صوحان.

٢- الصراط المستقيم، ج ٢، ص ١٧٥؛ ثواب الأعمال، الصدوق، باب ثواب من قال لا إله إلّا الله بشروطها.



ص: ١٧

ورواه البخارى فى صحيحه وغيره فى غيره وكانوا فى عهده (ص) ساكنين فى مدينته يصحبونه ويجلسون فى مجلسه ويخاطبهم ويخاطبونه و يدعون بالصحابه ولم يكونوا بالنفاق معروفين ولا متميزين ظاهراً قال الله سبحانه: وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَלَعَرَفْتَهُمْ بِسَيَمَاهُمْ وَلَعَرَفْنَاهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ ، (١) بل كان فيهم من يتغى له الغوائل ويتربص به الدوائر ويمكر ويسعى فى هدم أمره، كما ذكره أبو بكر أحمد البيهقى فى كتاب (دلائل النبوه) حيث أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وذكر الإسناد مرفوعاً إلى أبى الأسود عن عروه قال: «لما رجع رسول الله (ص) من تبوك إلى المدينه حتى إذا كان ببعض الطريق مكر به ناس من أصحابه فاتمروا أن يطرحوه من عقبه فى الطريق وأرادوا أن يسلكوه معه فأخبر رسول الله (ص) خبرهم فقال من شاء منكم أن يأخذ بطن الوادى فإنه أوسع لكم، فأخذ النبى (ص) العقبه وأخذ الناس بطن الوادى إلا النفر الذين أرادوا المكر به فاستعدوا وتلثموا، وأمر رسول الله (ص) حذيفه بن اليمان وعمار بن ياسر فمشيا معه وأمر عماراً أن يأخذ بزمام الناقه وأمر حذيفه أن يسوقها. فبينما هم يسيرون إذ سمعوا ذكره القوم من ورائهم قد غشواهم، فغضب رسول الله (ص) وأمر حذيفه أن يردهم فرجعوا متلثمين فرعبهم الله حين أبصروا حذيفه وظنوا أن مكرهم قد ظهر وأسرعوا حتى خالطوا الناس وأقبل حذيفه حتى أدرك رسول الله (ص) ، فلما أدركه قال له: اضرب الراحله يا حذيفه وامش أنت يا عمّار؛ فأسرعوا وخرجوا من العقبه ينتظرون. فقال النبى (ص): يا حذيفه هل عرفت من هؤلاء الرهط والركب أحداً؟ فقال حذيفه: عرفت راحله فلان وفلان. وكانت ظلمه الليل غشيتهم وهم متلثمون فقال (ص): هل علمتما ما شأن الركب وما أرادوا؟ قالوا: لا يا رسول الله، قال فأنهم مكروا ليسيروا معى حتى إذا أظلمت لى العقبه طرحونى منها، قالوا: أفلا تأمر بهم يا رسول الله إذا جاءك الناس فنضرب أعناقهم؟ قال (ص): أكره أن يتحدّث الناس ويقولون إن محمداً

قد وضع يده فى أصحابه، فسماهم لهما، ثم قال أكتماهم؟» . (٢)

١- سوره محمد: ٣٠

٢- دلائل النبوه، البيهقى، ج ٥، صص ٢٥٦ و ٢٥٧.

ص: ١٨

وفى كتاب أبان بن عثمان قال الأعمش: «وكانوا اثني عشر، سبعة من قریش» (١) وعلى تقدير ثبوت الإيمان والعدالة يمكن زوالهما كما فى بلعم صاحب موسى (ع) حيث قال سبحانه وتعالى: وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحِمَلْ عَلَيْهِ يَلْهَثُ أَوْ تَتْرُكُهُ يَلْهَثُ ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَاقْصِصْ الْقِصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ (٢)، وكان بلعم أوتى علم بعض كتب الله، وقيل يعرف اسم الله الأعظم ثم كفر بآيات الله (٣) وكما وقع من الطائفة الكبرى فى سبعين ألفاً من بنى إسرائيل وأولاد الأنبياء الذين كانوا فى دين موسى (ع) فارتدوا فى حياته بمجرّد غيبته عنهم مدّه قليله إلى الطور واستضعفوا وصيّيه هارون النبى (ع) وكادوا يقتلونه ويدفعونه باليد والرجل واقتدوا بالسامرى فى عباده العجل، (٤) وإذا كان هذا حال هؤلاء النجباء من أولاد الأنبياء الذين لم يدنسهم سبق الشرك والكفر فى حياة نبيهم ووجود نبي آخر ووصيه فيهم، فما ظنك بحال جماعه مضى أكثر عمرهم فى الكفر والجاهليته بعد وفاه نبيهم مع أنه لم يكن يحصل لهؤلاء عن ذلك العجل الحنيد جاه أو مال عتيد وكان لمن وافق أبا بكر فى غضب خلافه نبينا الحميد من طمع الجاه والمال ما ليس عليه مزيد، فعقدوا لواء السلطنة بسيفهم خالد بن الوليد وسدّوا لسان أبى سفيان بتفويض ولايه الشام إلى ولده يزيد ودفعوا فتنة الزبير بما أراد وفوضوا غيرهم كالمغيره وأبا عبيده حكومه صنعاء وزبيد، إلى غير ذلك.

وإذا كان الأمر كذلك فلا بدّ من تتبع أحوالهم وأقوالهم فى حياة النبى (ص) وبعد موته ليعلم من مات منهم على الإيمان والعدالة ومن مات ميتة جاهليته، مثل أبى بكر الذى ادعى الإمامه،

١- أعلام الورى، ج ١، صص ٢٤٦ و ٢٤٧؛ بحار الأنوار، ج ٢١، ص ٢٤٨، كلاهما نقلًا عن كتاب أبان بن عثمان: وهو أبان بن عثمان الأحمر البصرى، من أصحاب الإمام الصادق (ع) والكاظم (ع) وكان كتابه حسناً كبيراً يجمع فيه أخبار ابتداء أمر النبى (ص) برسالته ومبعثه ومغازيه ويوم السقيفه وما جرى بعدها، راجع كتاب النجاشى، ١٣، ترجمه ٨، الفهرست للطوسى، ٥٩، ترجمه ٦٣.

٢- سوره الأعراف: ١٧٦.

٣- تفسير أبى حاتم الرازى، ج ٥، ص ١٦١٧؛ تفسير الثعلبى، ج ٤، ص ٣٠٤.

٤- تفسير مجاهد، ج ١، ص ٤٠٠؛ تفسير الثعلبى، ج ١، ص ١٩٤.

ص: ١٩

ونصّ الكتاب والحديث المتواتر ودليل العقل ناطق بأنها حقّ على (ع) ، ومنع فاطمه عليها السلام إرثها وكتاب الله ناطق بأنّ لها الإرث، وقتاله لبني حنيف الملتزمين بالدين الحنيف، إلى غير ذلك ممّا يخالف الشرع الشريف.

وكذلك عمر الذي ادّعى ما ادّعاه وقال للنبيّ (ص) في مرض موته من الهجر والهديان ما قال، وفعل ما فعل من منع كتابته (ص) ما يصون الأئمّة عن الضلالة، وإقدامه بتخريق الكتاب الذي كتبه أبو بكر لفاطمه عليها السلام في أخذها لفدك، وقوله: «متعتان كانتا على عهد رسول الله حلالين، وأنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما» ، (١) وإحداثه بدعه الجماعه في التراويح، وتفضيل العرب على العجم في العطايا، إلى غير ذلك من البلايا التي لا تحملها المطايا.

وعثمان الذي ولى أمور المسلمين لمن لا يصلح لها مع ظهور فسقه وفساد حاله ودعائه الحكم بن العاص طريد رسول الله (ص) وإيوائه وإعطائه المال العظيم من بيت مال المسلمين رعايه لقرابته وإعراضاً عن الدين وهتكاً لحرمة سيّد المرسلين! وكذلك إيذائه لأبي ذر وعمار بن ياسر وابن مسعود، وغيرهم من أكابر الصحابه الذين كانوا أسود الغابه.

وغيرهم ممّن هو بهذه المثابه، ومعاويه الطليق الباغى الفاسق الذي مال عن عليّ وسّم الحسن عليهما السلام وغير سنّه النبيّ (ص) في كثير من الأحكام، حتّى أنّه كان يلبس الحرير فقال له ابن عباس رضى الله عنه: إنّ النبيّ (ص) قال:

«أنّه محرم على رجال أمتي» فقال هواناً: لا أرى به بأساً فقال ابن عباس: من عذيري من معاويه بن أبي سفيان أنا أقول له قال رسول الله وهو يقول أنا

لا أرى به بأساً» ، (٢) إلى غير ذلك من المناكير والأباطيل الصادره عنهم، التي لا يحتملها مقام المقال ويضيق عن ذكرها المجال.

وروى مسلم في صحيحه عن النبيّ (ص) أنّه قال:

«ليردنّ عليّ الحوض رجال ممّن صاحبنى

١- معرفه السنن والآثار، البيهقي، ج ١١، ص ٤٣٣؛ مسند أحمد، ج ٤، ص ٢٨ في نفس المعنى؛ السنن الكبرى، ج ٧، ص ٢٠٦.

٢- الصواعق المحرقة، ص ٩.

ص: ٢٠

حتى إذا رأيتهم ورفعوا إليّ اختلجوا دوني، فلاقولنّ أي رب أصيحابي أصيحابي! فليقالن لي إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك» (١) انتهى.

قال النووي في شرح مسلم: «أما اختلجوا فمعناه اقتطعوا، وأما اصحابي فقد وقع في الروايات مصغراً مكرراً وفي بعض النسخ أصحابي مكبراً مكرراً». (٢)

وقال القاضي: «هذا دليل لصحة تأويل من تأول أنهم أهل الردّه؛ ولهذا قال فيهم سحقا سحقا ولا يقول في مذنب الأئمة بل يشفع لهم ويهتم لأمرهم، قال: «وقيل هؤلاء صنفاً أحدهما عصاه مرتدون عن الاستقامة لا عن الإسلام وهؤلاء مبدلون الأعمال الصالحة بالسيئة، والثاني مرتدون إلى الكفر حقيقه ناكصون على أعقابهم واسم التبديل يشمل الصنفين» (٣) انتهى.

وأقول: بل المراد بالمرتدين: المحذون في دين الله الغاصبون للخلافه والآكلون لمال فدك ظلماً وجوراً على فاطمه عليها السلام، ولهذا قال فيهم في بعض الروايات سحقا سحقا؛ فافهم.

وإذا كان الحال بهذا المنوال من الاختلال ووقع الارتداد من الصحابه فلا يجوز الحكم بالإيمان والعدالة لأحد منهم إلا إذا تحقق اتصافه بهما وموته عليهما، ولا يعلم ذلك إلا بتتبع الأحوال واستقراء الآثار الدالة على بقاء الإيمان والعدالة أو الزوال.

قال الفاضل التفتازاني في التلويح: «إنّ الجزم بالعدالة يختص بمن اشتهر بطول الصحبه

على طريق التبع والأخذ عن النبي (ص) والباقون كسائر الناس فيهم عدول وغير عدول». (٤)

وقال الفقيه الاسنوي الشافعي «إنّ المراد من قول العلماء الصحابه بأسرهم عدول مطلقاً أنّ مجرد الصحبه شاهد التعديل مغن عن البحث عنهم، فإن ظهر عن أحد منهم ما يفضي إلى التفسير فليس بعدل، كسارق رداء صفوان ومن ثبت زناؤه؛ ولذا غير بعضهم عبارتهم

١- شرح النووي على صحيح مسلم، ج ٨، ص ٨؛ صحيح مسلم، ج ٧، ص ٧٠.

٢- المصدر السابق.

٣- المصدر السابق.

٤- شرح التلويح على التوضيح، ج ٢، ص ٤٥٩.

ص: ٢١

بأن قال: «إنّهم عدول إلا من تحققنا قيام المانع فيه وليس المراد من كونهم عدولاً أنّه يلزم اتصافهم بذلك ويستحيل خلافه، فإنّ هذا معنى العصمة المختصّة بالأنبياء:». انتهى كلامه» (١).

ومن العجب أنّه زاد بعضهم في المجازفة والمخارفة فحكم بأنّهم كلّهم كانوا مجتهدين وهذا ممّا يقطع من له أدنى عقل بفساده؛ لأنّه كان فيهم الأعراب، ومن أسلم قبل موت النبيّ (ص) بيسير، والأميون الذين يجهلون أكثر قواعد الأحكام وشرائع الدين فضلاً عن الخوض فيه بالاستدلال، كيف والاجتهاد ملكه لا- تحصل إلا- بعد فحص كثير وممارسه تامّه بغير خلاف، وإمكان حصول التفقّه والاجتهاد لهم لا يمنعه إلا أنّه لا يقتضى الحكم بذلك؛ لأنّه خلاف العلم الطبيعي، والذي ألجأهم إلى هذا القول الناشئ عن العصبية ما قد تحققوه من وقوع الاختلاف والفتن بينهم، وأنّه كان يفسق ويكفر بعضهم بعضاً ويضرب بعضهم رقاب بعض، فحاولوا أن يجعلوا لهم طريقاً إلى التخلّص كما جؤزوا الائتمام بكلّ برّ وفاجر؛ ليروجوا أمر الفساق الجهّال من خلفائهم وأئمّتهم.

ثالثاً: عندما ذكر شارح الشفاء أيضاً من أنّ للقائل بالمذهب المختار من أنّ قول الصحابي ليس حجّة مطلقاً أن يقول الحديث وكان عامّاً في أشخاص الصحابة، فلا دلالة فيه على عموم الاقتداء بهم في كلّ ما يقتدى فيه، وعند ذلك يمكن حمله على الاقتداء بهم فيما يروونه

عن النبي (ص) وليس الحمل على غيره بأولى من الحمل عليه، انتهى.

ويؤيد وجوب ارتكاب التخصيص فيه أنّ ابن حجر استحسّن أن يكون المراد بأهل البيت الذين هم أمان في الحديث الذي أسبقنا نقله من علمائهم معللاً بأنّهم الذين يهتدى بهم كالنجوم، ولا- ريب في أنّ استحسان التخصيص المذكور في ذلك الحديث يوجب استحسان مثله في هذا الحديث بطريق أولى.

١- اعلم أنّ للقاضي كلاماً نفيساً وتحقيقاً شافياً يشتمل على تعريف الصحابي وعلى كفيّة الحكم بإيمانه وعدالته وعدمهما وعلى تقسيمه بحسب الردّ والقبول ذكره في المجلس الثالث من كتابه المجالس فإن أردته فارجع إليه.

ص: ٢٢

وما ذكره من التعليل يقتضى وجوب التأويل بذلك كما لا يخفى، وإذا بطل الحمل على العموم بطل استدلالهم بذلك على استحقاق الصحابه الثلاثة وأمثالهم للاقتداء بهم ووضع الخلافه فيهم والاستهداء منهم، فوجب تنزيله على أصحابه (ص) من أهل بيته عليهم السلام؛ لدلاله الآيه والروايه والاتفاق على عدالتهم وطهارتهم، بل على علوّ عصمتهم فوجب الاعتصام بحبلهم المتين والاهتداء بهداهم المبين.

### دعوى أحقيّه أبى بكر وعمر بالخلافه والردّ عليها

قال ابن حجر: «فإني سئلت قديماً في تأليف كتاب يبيّن حقيه خلافه الصديق وإماره ابن الخطاب، فأجبت إلى ذلك مسارعه في خدمه هذا الجنب، ثم سئلت في إقرائه لكثره الشيعة والرفضه ونحوهما الآن بمكه المشرفه أشرف بلاد الإسلام، فأجبت إلى ذلك رجاءً لهدايه بعض من زلّ به قدمه عن واضح المسالك». (١)

أقول: إن أراد بالرفضه الغلاه من الشيعة الذين قالوا بألوهيته على (ع) أو نبوته فهم كانوا جماعه قليله قد حكمت سائر طوائف الشيعة أيضاً بكفرهم، بل بنجاستهم العينيه وقد انقرضوا، وإن أراد به الشيعة الإماميه الذين هم عيون طوائف الشيعة الباحثين في أصل خلافه المشايخ الثلاثة، فليس في تلقّبهم بهذا من شناعه كما يشعر به سياق كلام هذا الشيخ وأصحابه؛ لأنّ مآل هذا الرفض يرجع عند التحقيق إلى رفض الباطل وهو اعتقاد صحّه

خلافه المشايخ الثلاثة، وإنّما الشناعه في أصل تلقّب مخالفهم بأهل السنّه والجماعه فإنّ هذا اللقب قد وضع في زمان معاويه وأرادوا بالسنّه سنّه معاويه من سبّ على (ع) على المنابر ونحوه من الكفر والبدعه، وبالجماعه جماعته، حيث قال: «وكان نزول الحسن عن الخلافه في ربيع الآخر سنه إحدى وأربعين فسّمى هذا العامّ عامّ الجماعه لاجتماع الأمّه على خليفه واحده». (٢)

١- الصواعق المحرقة، ص ٩.

٢- عمده القارى، ج ١٣، ص ٢٨٢؛ ابن عبد البر، الاستيعاب، ج ١، ص ٣٨٧.

ص: ٢٣

ثم لما ظهرت دوله بنى العباس ومعاداتهم لبنى أمية وأتباعهم خافوا عن الحمل على ذلك وقالوا مرادنا بالسنة سنة النبى (ص) وبالجماعة جماعه أصحابه، فقد ظهر أنهم فى الحقيقه أهل السنة والجماعه لا أهل سنة النبى (ص) وجماعته، ولنعلم ما قال صاحب الكشاف فيهم:

لجماعه سموا هواهم سنة

ويؤيد كون البيتين للزمخشرى ما هو مشهور منه ومذكور فى ترجمته المطبوعه فى آخر (١)

١- ذكرهما الزمخشرى فى الكشاف فى تفسير قوله تعالى: وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ، يعير بهما القائلين بالرؤية، وعبارته قبل البيتين هكذا (ص ٣٥٠، ج ١، المطبوع بمصر سنة ١٣٠٧ ، ثم تعجب من المتسمين بالإسلام، المتسمين بأهل السنة والجماعه، كيف اتخذوا هذه العظيمه مذهبا؟ ولا يغرنك تسترهم بالبلكفه فإنه من منصوبات أشياخهم، والقول ما قال بعض العدلية فيهم لجماعه سموا الخ وأنت خير بأن صريح عبارته أنها من إنشاءات بعض العدلية ويمكن أن يقال إن هذا التعبير خوفاً من متعصبى العامه وجهالهم، ولذا قال محب الدين الأفندى فى كتاب تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات المطبوع فى ذيل الجزء الثانى من الكشاف (ص ٨٨ بعد نقل البيتين «البيتان للزمخشرى عند قوله تعالى: لَنْ تَرَانِي وَ لَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ ، موكفه من الأكاف وهو البردعه، والبلكفه قولك بلا كيف يقرر مذهبه فى نفى الرؤية ويقدم فى أهل السنة والجماعه الذين يصدقون بأن رؤيه الله تعالى حق ويقولون نرى ربنا يوم القيامة بلا كيف كما قال النبى (ص): «إنكم ترون ربكم يوم القيامة كما ترون القمر ليله البدر لا تضامون فى رؤيته»، وكان الشافعى عنه يتمسك فى إثبات الرؤية بقوله تعالى: كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ، قال لما حجب الكفار بالسخط دل على أن الأولياء يرونه فى الرضا وسئل رسول الله (ص) عن رؤيه العباد ربهم يوم القيامة فقال منهم من ينظر إلى ربه فى السنة مره ومنهم من ينظر إلى ربه فى الشهر مره ومنهم من ينظر إلى ربه فى الجمع مره ومنهم من ينظر إلى ربه بكره وعشيه، رزقنا الله تعالى رؤيته فى الآخره كما رزقنا فى الدنيا بكرمه معرفته ولقد عورض ما أنشده وأنشأه من الهذيان بأبيات ذكرها السكونى فى التمييز وهى: سميت جهلاً صدر أمه أحمد وذوى البصائر بالحمير المؤكفه ورميتهم عن نبعه سميتها رمى الوليد غداً يمزق مصحفه وزعمت أن قد شبهوه بخلقه وتخوفوا وتستروا بالبلكفه نطق الكتاب وأنت تنطق بالهوى فهوى الهوى بك فى المهاوى المتلفه وجب الخسار عليك فانظر منصفاً فى آيه الأعراف فهى المنصفه أترى الكريم أتى بجهل ما أتى وأتوا شيوخك ما أتوا عن معرفه

ص: ٢٤

الكشاف أيضاً من قوله: (١)

إذا سألوا عن مذهبي لم أبح به

**شبهه إن الله اختارني واختار لي أصحاباً... والرد عليها**

قال ابن حجر (٢): «وأخرج المحاملي والطبراني والحاكم عن عويم بن ساعدة أنه (ص) قال:

«إن الله اختارني واختار لي أصحاباً فجعل لي منهم وزراء وأنصاراً وأصحاباً، فمن حفظني فيهم حفظه الله ومن آذاني فيهم آذاه الله.»

(٣)

أقول: لو صحَّ هذا الحديث فالمراد بالوزراء فيه عليّ (ع) والجمع للتعظيم كما قاله المفسِّرون فيما نزل في شأنه (ع) من قوله تعالى: **إِنَّمَا وَثِّقْتُمُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ (٤)؛** إذ لم يتعدد وزيره (ص) كما هو الأصل، بل كان واحداً وهو عليّ (ع) عند الشيعة. ولو سلّم أن المراد غيره فهو من الأنصار، وعليّ هذا يكون

١- الكشاف، الزمخشري، ج ٢، ص ٥٧٣.

٢- الصواعق المحرقة، ص ١٠.

٣- المعجم الكبير، الطبراني، ج ١٧، ص ١٤٠؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٢، ص ٩٩؛ جامع الاحاديث، ج ٧، ص ٤٣٣.

٤- سورة المائدة: ٥٥.



ص: ٢٥

لفظ الأنصار في هذا الحديث بمنزله عطف تفسير للوزراء فافهم. وكذا الكلام في الأصهار، لظهور أنّ الأصهار على تقدير تسليم كون عثمان صهراً للنبي (ص) أيضاً لا يبلغ مرتبه الجمعته بالاتفاق.

### دعوى خير الناس قرنى... والردّ عليها

قال ابن حجر (١): «أخرج الطبراني والحاكم عن جعده عن هبيرة نقلاً عن النبي (ص):

«خير الناس قرنى الذى أنا فيهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، والآخرون أراذل» (٢)، ونقل مسلم عن أبي هريره:

«خير أمتى القرن الذى بعث فيه ثم الذين يلونهم» الحديث. (٣)

أقول: بعد غصّ النظر عمّا فى السند، لا دلاله لهاذين الحديثين على ما قصده من خيريه جميع الناس الموجودين فى قرن النبي (ص)، حتّى بعض الصحابه الذين حكم عليهم الشيعة بكونهم أشراراً. فإنّ قولنا قريش أفصح العرب وأكرمهم مثلاً، لا يقتضى لغه وعرفاً أن يكون كلّ واحد من آحاده كذلك؛ لظهور وجود الآحاد المتّصفه بأضداد ذلك من العى واللؤم فيهم، بل قد أطبقوا على أنّ طائفه تيم - قوم أبى بكر - قاطبه من أراذل قريش، وقد نقلوا النصّ على ذلك عن أبى سفيان وغيره عند البيعه لأبى بكر، على أنّ هذا الحديث معارض لما روى عند بيان وقوع الخلاف فى التفضيل بين الصحابه ومن جاء بعدهم من صالحى هذه الأّمه، حيث قال: ذهب أبو عمر بن عبد البر إلى أنّه يوجد فيمن ياتى بعد الصحابه من هو أفضل من بعض الصحابه. واحتجّ على ذلك بخبر عمر، حيث قال: كنت جالساً عند النبي (ص) فقال: «أتدرون أى خلق أفضل إيماناً؟» قلنا: الملائكه، قال:

«وحق لهم، بل غيرهم»، قلنا: الأنبياء، قال: «وحق لهم، بل غيرهم» ثمّ قال (ص): «أفضل الخلق إيماناً قوم فى أصلاب

١- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ١٢.

٢- ابن أبى شيبه، ج ٦، ص ٤٠٤؛ ابن قانع، ج ١، ص ١٥٤؛ الطبراني، ج ٢، ص ٢٨٥؛ الحاكم، ج ٣، ص ٢١١؛ ابن أبى عاصم فى السنّه، ج ٢، ص ٦٢٩.

٣- صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٩٦٣؛ الطبراني، المعجم الكبير، ج ١٨، ص ٢٣٣.

الرجال يؤمنون بي ولم يروني فهم أفضل الخلق إيماناً» (١)، وفي حديث آخر: «مثل أمتي مثل المطر لا يدرى آخره خير أم أوله». (٢) ويخبر «ليدركن المسيح أقواماً إنهم لمثلكم أو خير ثلاثاً». (٣)

وقال صاحب الاستغاثة في بدع الثلاثة: «إن مضمون هذا الحديث مخالف لحقائق النظر، خارج عن العدل والحكمه، وذلك لأنه إن كان خيريتهم وفضلهم من جهه تقدم خلقهم في الأزمنه المتقدمه لما بعدها، فقد زعموا أن أمه محمّد (ص) أفضل من الأمم التي مضت قبلها، وأن محمداً (ص) أفضل من الأنبياء عليهم السلام الذين قدموه قبل عصره وكان الواجب على طرد هذه العله أن تكون كل أمه أفضل من التي تأتي بعدها، فلما أوجبوا آخر الأمم أفضل ممن تقدمهم وآخر الأنبياء أفضل ممن تقدمه كان لا معنى لهذا الخبر في تفصيل القرن الأول على القرن الثاني من هذه الأمه، بل يجب في النظر والتميز وما يلزم من أحوال ما نقل الينا من سيره من تقدم عصرنا هذا أن يكون من تأخر أفضل ممن تقدم منهم، وذلك أنا وجدنا القرن الذي كان في عصر الرسول والقرن الذي كان بعده والقرن الثالث ممن كان في عصر الفراعنه والطواغيت من ملوك بني أميه الذين كانوا يقتلون أهل بيت الرسول، ويستون أمير المؤمنين (ع) ويلعنونه على المنابر، وأهل عصرهم من فقهاءهم وحكامهم إلى غير ذلك منهم فهم على ذلك متبعون وبأفعالهم مقتدون وبإمامتهم قائلون.

### دعوى ابن حجر على خيريه عموم الصحابه

قال ابن حجر: «وكفى فخراً لهم أن الله تبارك وتعالى شهد لهم بأنهم خير الناس حيث قال تعالى: كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ» (٤)، فإنهم أول داخل في

١- الحاكم، ج ٤، ص ٩٦؛ الجامع الكبير، ج ١، ص ٦٨٠، مسند أبي يعلى، ج ١، ١٥٢.

٢- مسند أحمد، ج ٣٤، ص ٤٢٤؛ صحيح ابن حبان، ج ٢٩، ص ٤٨٢؛ الترمذى، سنن الترمذى، ج ١١، ص ٣١٩؛ مسند البزار، ج ٥، ص ١٢١.

٣- مصنف ابن أبي شيبه، ج ٤، ص ٢٠٦.

٤- سورة آل عمران: ١١٠.

ص: ٢٧

هذا الخطاب، وكذلك شهد رسول الله (ص) قوله في الحديث المتفق على صحته «خير القرون قرني»، ولا مقام أعظم من مقام قوم ارتضاهم الله عز وجل لصحبه نبيه (ص)، ونصرته قال تعالى: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ (١) وقال تعالى: وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ . (٢) فتأمل ذلك فإنك تنجو من قبيح ما اختلقته الرفضه عليهم مما هم بريؤون منه، فالحذر الحذر من اعتقاد أدنى شائبه من شوائب البغض فيهم معاذ الله لم يختر الله لأكمل أنبيائه إلا أكمل من عداهم من بقيه الأمم كما أعلمنا ذلك بقوله: كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ، (٣) ومما يرشدك إلى أن ما نسبوه إليهم كذب مختلق عليهم، أنهم لم ينقلوا شيئاً منه بإسناد عرفت رجاله ولا عدلت نقلته، وإنما هو من إفكهم وجهلهم وافتراءهم على الله سبحانه، فإياك أن تدع الصحيح وتتبع السقيم ميلاً إلى الهوى والعصبيه ويتلى عليك عن علي وعن أكبر أهل بيته من تعظيم الصحابه، سيما الشيخان وعثمان وبقيته العشره المبشرين بالجنه ما فيه مفتح لمن ألهم رشده، وكيف يسوغ لمن هو من العتره النبويه أو من المتمسكين بحبلهم أن يعدل عما تواتر عن إمامهم على (ع) من قوله

«إن خير هذه الأمم بعد نبيها أبو بكر ثم عمر» (٤)، وزعم الرفضه أن ذلك تقيته سيتكرر عليك رده وبيان بطلانه وأن ذلك أدى بعض الرفضه إلى أن كفر علياً قال لأنه أعان الكفار على كفرهم» (٥).

أقول: فيه نظر من وجوه:

أولاً: لا دلالة في الآية على ما قصده من خيريه الصحابه المبحوث فيهم كما عرفت ذلك عندما تكلمنا عن دلالة حديث خير القرون قرني، وعلى ذلك فما ذكره من كون المشايخ

١- سورة الفتح: ٢٩.

٢- سورة التوبه: ١٠٠.

٣- سورة آل عمران: ١١٠.

٤- الطبراني، المعجم الأوسط، ج ٧، ص ٢٣٩.

٥- ابن حجر، الصواعق المحرقة، صص ١٣ و ١٤.

ص: ٢٨

الثلاثة الأول داخل في هذا الخطاب هو أول البحث كما لا يخفى، وأما قوله «وكذلك شهد رسول الله...». فقد عرفت أيضاً هنالك كذب دلالة على الشهادة بما قصده والله يشهد أن المنافقين لكاذبون.

ثانياً: إن قوله «ولا مقام أعظم من مقام قوم ارتضاهم الله لصحبه نبيه (ص)». . . . «. مردود بأن الله تعالى ما ارتضاهم لصحبه نبيه (ص) بل ابتلى نبيه (ص) بصحبتهم زياده في ثوابه وتحصيلاً لرفع درجاته ولغيرهما من المصالح والحكم على أن صحبه النبي (ص) إنما تنفع كريم الأصل شريف الذات وأما الخسيس الدنيء فإنما تزیده فساداً.

وأما الآية المذكوره فصريحه في إرادته غيرهم لمكان وصف الأشداء على الكفار والثلاثة كان مدارهم على الفرار وولى الأدبار، كما حقق في كتب الأحاديث.

وأما قوله تعالى: وَ السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ (١)، فقد بينا أيضاً في ضمن الحديث المذكور سابقاً عدم دلالة على مدعاه، على أننا لا نسلّم كون المشايخ الثلاثة من السابقين الأولين؛ فإن السابقين الأولين من المهاجرين هم الذين هاجروا الهجرة الأولى وهى الهجرة إلى رسول الله (ص) في حصاره بمكة حين حاصرت قريش بنى هاشم مع رسول الله (ص) في شعب عبد المطلب أربع سنين، والأمة مجتمعه على أن أبا بكر وعمر لم يكونا معهم في ذلك الموطن، بل لا نسلّم كون أولهم من المهاجرين مطلقاً.

ثالثاً: إن ما اختلقه من نسبه الاختلاق إلى الشيعة فهم برآء منه؛ لأن الشيعة عن آخرهم أجل مكاناً وفضلاً عن أعمال المصادره والاحتجاج على خصومهم بما رووه من طرق أهل البيت عليهم السلام كما فعل ابن حجر في كتابه هذا من الاحتجاج على الشيعة بالأحاديث المرويّه من طريق أهل نحلته، المتسمين بأهل السنّه، بل الشيعة التزموا بأن يحتجوا بما في كتب أهل السنّه عليهم لعلمهم بأنه أدعى تلقيه بالقبول، وأوفق رأى الجميع متى رجعوا إلى الأصول، وأن ذلك أتم في الورود وقيام الحجّه بشهادة الخصم وأوكد وإن تعددت الشهود، فمن أين جاء الافتراء و الاختلاق لو لا أنه ليس للناسب في الآخرة من خلاق؟!!

رابعاً: إنَّ ما ذكره من أنَّ الله تعالى لم يختَر لأكمل أنبيائه إلَّا أكمل من عداهم من بقيه

الأمم، نقول في جوابه: نعم لم يختَر له إلَّا الأكمل، لكن الشأن في إثبات أنَّ الثلاثة معدوده في الأكمل، والشيعة من وراء المنع بأسانيد معتبره متفق عليها مرويه من طرق أهل البيت عليهم السلام وطرق أهل السنه.

خامساً: إنَّ قوله: «وممّا يرشدك...» ليس فيه رشاد ولا إرشاد ولا أرى من تكرر نسبه اختلاقه إلى الشيعة، لم ذكره مبهماً بأنهم لم ينقلوا شيئاً منه بإسناد عُرف رجاله وعدلت نقلته؟! وإذ كان لا بدّ من ذكر ذلك حتّى ننظر في صحه نسبه وفسادها، وإلَّا فالإبهام والإجمال دليل الإفك والانحلال؛ على أنا نقول أنه إن أراد أنَّ الشيعة نقلوا ما نقلوا في قدح المشايخ الثلاثة بإسناد لم يعرف أهل السنه حال الرجال المذكوره فيه، ولم يحكموا بعداله رجاله، فهذا غير واقع، بل هم لم ينقلوا شيئاً إلزاماً لأهل السنه إلَّا من كتبهم المعتره، نعم إذا تنبهوا حينئذ بما في المنقول من كتبهم من الدلاله على الطعن والقدح في أسلافهم احتالوا في ردّه تاره بضعف الراوى، وأخرى بالتأويل، الذى يرفع الأمان عن فهم الكلام وكفى بذلك إلزاماً.

وإن أراد أنَّ الشيعة لم يبحثوا عن حال رجال إسناد ذلك المنقول وعدالتهم فذلك لا يهتم ولا يقدر في احتجاجهم على أهل السنه، بل يكفى فيه كون ذلك مسطوراً في الكتب المعتره لأهل السنه كصحاحهم السنه ومسنده ابن حنبل ونحوه من كتب المناقب، التّى ألفها أكابرهم ومشاهيرهم.

سادساً: إنَّ ما ذكره من بطلان زعم الرافضه أنَّ ما يتلى عن على (ع) وعن أكابر أهل بيته من تعظيم الصحابه المبحوث فيهم واقع تقيته، مدخول بأنَّ نسبه الشيعة إلى القول بكون ذلك على إطلاقه واقعاً على سبيل التقيته كاذبه، بل ربما يقدرحون في بعض الرجال المذكورين في سند ما نقله أهل السنه عنهم عليهم السلام في مدح من علم عدم استحقاقه للمدح بدلائل أخرى وحمل البعض على التقيته، فليس بباطل سيماً إذا ما قامت القرينه الحائيه والمقاليه على إعمال ذلك، وأى قرائن وأسباب وأمارات أظهر ممّا روى عنه (ع) يوم الإكراه على البيعه مخاطباً

ص: ٣٠

لرسول (ص): «ابن أم إنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونِي فَلَا تُشْمِتْ بِي الْأَعْدَاءَ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ» ، (١) ويردد ذلك ويكرره (٢).

ومما روى عنه في الشكاية من غضبهم للخلافه عنه وتقمصهم إياها ما هو مصرح به في الخطبه الشقشقيه المشهوره المذكوره في نهج البلاغه وفي قوله (ع):

«اللهم إنني أستعديك على قريش فإنهم قد قطعوا رحمي وكفوا إنائي، وأجمعوا على منازعتي حقاً كنت أولى به من غيري وقالوا إلا أن في الحق أن تأخذه وفي الحق أن تمنعه فاصبر مغموماً أو متأسفياً، فنظرت فإذا ليس لي رافع ولا ذاب ولا مساعد إلا أهل بيتي فظننت بهم عن المتيه، فأغضيت على القذى وجزعت ريقى على الشجى، وصبرت من كظم الغيظ على أمر من العلقم وآلم للقلب من حز الشفار» (٣) ، إلى غير ذلك من الكلمات التي تواتر معناها، على أن هذا الكلام إنما يحتاج إليه في دفع الشبهه متى لم نبن كلامنا على صحه النص على أمير المؤمنين (ع) ، ومتى بنينا الكلام في أسباب الخوف والتقيته وترك النزاع والإنكار على صحه النص ظهر الأمر ظهوراً يدفع الشبهه عن أصله؛ لأنه إذا كان هو (ع) المنصوص عليه بالإمامه والمشار إليه بينهم بالخلافه ثم رأهم بعد وفاه الرسول (ص) تنازعوا الأمر بينهم تنازع من لم يسمعوا فيه نصياً ولا أعطوا فيه عهداً ثم صاروا إلى إحدى الجهتين بطريق الاختيار وصمموا على أن ذلك هو الواجب الذي لا يعدل عنه ولا حق سواه، علم (ع) أن ذلك مؤسس من نزوعهم ورجوعهم ومخيف من ناحيتهم، وأنهم إذا استجازوا إطراح عهد الرسول (ص) فهم بأن يطرحوا إنكار ذاعره (كذا كان) عليهم ويعرضوا عن وعظه وتذكيره أولى وأحرى، بل ذلك يورث الجزم بأن النكير عليهم ودفعهم عما اختاروه قد كان مؤدياً إلى غايه المكروه ونهايه المحذور.

وقد فصلنا الكلام في كتابنا الموسوم بـ «مصائب النواصب» ، ولتقتصر هنا على ما ذكره فخر الدين الرازي في تفسيره الكبير عند تفسير قوله تعالى: لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ

١- سورة الأعراف: ١٥٠.

٢- المرتضى، الشافى فى الإمامه، ج ٣، ص ٢٤٥.

٣- فيض الإسلام، نهج البلاغه، كلام ٢٠٨.

ص: ٣١

مِن دُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاهُ وَيُحَذِّرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ (١)، حيث قال: «التقية إنما تجوز فيما يتعلق بإظهار الموالاة والمعاداة، وقد تجوز أيضاً فيما يتعلق بإظهار الدين وأما ما يرجع ضرره إلى الغير كالقتل والزنا وغصب الأموال والشهادة بالزور وقذف المحصنات وإطلاع الكفار على عورات المسلمين فذلك غير جائز البتة. وقال: التقيه جائزه لصون النفس، وهل هي جائزه لصون المال؟ يحتمل أن يحكم فيها بالجواز لقوله (ع) «حرمة مال المسلم كحرمة دمه» (٢)، ولقوله (ع) «من قتل دون ماله فهو شهيد» (٣)، ولأن الحاجة إلى المال شديده والماء إذا بيع بالعين سقط فرض الوضوء وجاز الاقتصار على التيمم دعفاً لذلك القدر من نقصان المال فكيف لا يجوز تيهننا والله أعلم.

ثم قال: قال مجاهد: هذا الحكم كان ثابتاً قبل دولة الإسلام لأجل ضعف المؤمنين، فأما بعد قوه دولة الإسلام فلا. ثم قال: وروى عن الحسن: «إن التقيه جائزه للمؤمنين إلى يوم القيامة، وهذا القول أحسن لأن دفع الضرر عن النفس واجب بقدر الإمكان». (٤) ويزيد ذلك وضوحاً ما رواه الحميدى فى الجمع بين الصحيحين فى مسند عائشه من المتفق عليه وذكره شارح الوقايه من الحنفية فى كتاب الحج، وهو أن النبى (ص) قال لعائشه:

«لولا أن لقومك عهداً بالجاهلية» وفى روايه «عهد حديث بالكفر وأخاف أن ينكر قلوبهم، لأمرت بالبيت فهدم فأدخلت فيه ما أخرج منه وألزقته بالأرض وجعلت لها بايين باباً شرقياً وباباً غربياً فبلغت به أساس إبراهيم» الحديث (٥)، وإذا كان النبى (ص) مع علو شأنه وسطوع برهانه، يتقى القوم الذين هم أعيان الصحابه من سوء

١- سورة آل عمران: ٢٨.

٢- مجموعه ورّام، ج ١، ص ١١.

٣- من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٣٨٠.

٤- الرازى، التفسير الكبير، ج ٨، ص ١٤.

٥- وردت هذه العبارة بألفاظ مختلفه: مسند أحمد، ج ٦، ص ٢٣٩، ما أسند عن عائشه؛ صحيح البخارى، ج ٢، صص ١٥٦ و ١٥٧، كتاب الحج، باب التمتع، ؛ صحيح مسلم، ج ٤، ٩٧، كتاب الحج، باب نقض الكعبه؛ الجمع بين الصحيحين، ج ٤، ص ٣٢.

تواطؤهم في هدم الكعبة وإصلاح بنائها، فما ظنك بعده بشأن علي (ع) ومن عداه من أهل

البيت الذين قتلوا آباء هؤلاء وأعمامهم وأقاربهم؟! فتدبر.

سابعاً: إن ما ذكره من أن بعض الرافضة كفروا علياً لأجل إعمال التقية، مدفوع بأننا لانعلم هذا البعض ولا عبره بكلام المجاهيل سيما إذا كان دليلهم المذكور على ذلك من أوهن الأدلة.

### ادعاء ابن حجر أن تنصيب الإمام واجب على الأمة

قال ابن حجر: «إعلم أيضاً أن الصحابة أجمعوا على أن نصب الإمام بعد انقراض زمن النبوة واجب، بل جعلوه أهم الواجبات حيث اشتغلوا به عن دفن رسول الله (ص). واختلافهم في التعيين لا يقدح في الإجماع المذكور ولتلك الأهمية لما توفي رسول الله (ص) قام أبو بكر خطيباً كما سيأتي فقال: أيها الناس من كان يعبد محمداً (ص) فإن محمداً (ص) قد مات ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت لا بد لهذا الأمر ممن يقوم به فانظروا وهاتوا آراءكم فقالوا صدقت نظر فيه. ثم ذلك الوجوب عندنا معشر أهل السنة والجماعة وعند أكثر المعتزلة بالسمع أي من جهة التواتر والإجماع المذكور، وقال كثير بالعقل ووجه ذلك الوجوب أنه (ص) أمر بإقامه الحدود وسد الثغور وتجهيز الجيوش للجهاد وحفظ بيضه الإسلام، وهي لا تتم إلّا بالإمام وما لا يتم الواجب المطلق إلّا به وكان مقدوراً فهو واجب ولأن في نصبه جلب منافع لا تحصى ودفع مضار لا تستقصى، وكل ما كان كذلك يكون واجباً أمّا الصغرى على ما في شرح المقاصد فتكاد تلحق بالضروريات، بل بالمشاهدات بشهادته ما نراه من الفتن والفساد وانفصام أمور العباد بمجرد موت الإمام، وإن لم يكن على ما ينبغي من الصلاح والسداد، وأمّا الكبرى فبالإجماع عندنا وبالضروره عند من قال بالوجوب عقلاً من المعتزلة كأبي الحسين والجاحظ والخياط والكعبي». (١)

١- ابن حجر، الصواعق المحرقة، صص ١٤ و ١٥.



أقول: وفيه بحث من وجوه:

أولاً: إن أراد انعقاد الإجماع على أن تنصيب الإمام واجب على الأمة فبطلانه ظاهر؛ لظهور الخلاف من الإمامية والمعتزلة كما لا يخفى، وأيضاً وجوب تنصيبه على الأمة يقتضى أنهم إذا لم يتفقوا لم يحصل انعقاد الإمامة، بل يجب إعادة النظر مره بعد أخرى وقد لا يثمر شيء من اتفاقهم لاختلاف الآراء غالباً، وهو يبطل تعليقها على رأى الأمة وإلا لزم تعدد تنصيب الإمام أو جواز عمل كل فريق، برأيه فيكون منصوب كل فريق إماماً عليهم خاصه، وهذا خلف.

ثانياً: إن من اشتغل بذلك عن دفن رسول الله (ص) كان جاهلاً ولا عالماً ولا عادلاً ولا صديقاً، والشيعه يستدلون بهذا الفعل على عصيانه، بل على عدم إيمانه واختياره الدنيا على الآخرة؛ وذلك لأنهم يذكرون حديثاً وهو: «إن من صلى على مغفور غفر له ذنوبه» (١)، فلو كان أولئك مصدقين بما جاء به النبي (ص) لما أعرضوا عن هذه السعادة الكبرى والمغفرة العظمى، مع أن المصلحه والمشوره فى أمور الدين والدنيا ما تفوت بيوم أو يومين، فلو كان لهم إيمان ومروءه لصبروا لدفنه والصلاه عليه والتعزیه لأهل البيت عليهم السلام وإدخالهم فى المشوره، إذ كان النزاع معهم والحاصل أنهم إنما اشتغلوا بأمر الخلاف؛ لأنهم اغتتموا الفرصه بغيبه على (ع) وأصحابه واشتغالهم بتجهيز النبي (ص) وتدفينه وعلموا أنه لو حضر على (ع) مجلس اشتغالهم بأمر الخلافه لفات الأمر منهم، وإلا فلم يكن فى تأخير ذلك عن تجهيز النبي (ص) مظنه فوته وعدم استدراكه، بل لو صبروا واشتغلوا مع على (ع) وسائر بنى هاشم بدفن النبي (ص) ومصابهم به والحزن له والصلاه عليه المرغب فيها؛ لكان أولى لاجتماع الناس حينئذ أكثر ممّا كان قبل دفنه، وليت شعري كيف صار واجباً فورياً؟! مع أنه حين أراد النبي (ص) أن يكتب فى مرض موته كتاباً فى هذا الباب اعترض عمر وقال: «حسبنا كتاب الله». (٢)

١- مجمع الزوائد، ج ١٠، ص ١٦٠.

٢- فتح البارى، ابن حجر، ج ١، ص ١٨٢؛ شرح ابن بطلال، ج ١٥، ص ١٥٦.

ص: ٣٤

وأيضاً كيف أوجبوا المسارعة إلى انعقاد الإمامة حفظاً للدين، ولم يسارعوا لنصره الدين

أيام أحد وبدر وخيبر وحنين، بل هربوا راجعين بخفي حنين، وقد فزوا من الزحف يوم الأحزاب وعمرو بن عبدود يناديهم ويطلبهم بالأسماء والألقاب، فصمتوا بأجمعهم عن الجواب، ولم يقم إليه أحد من شهودهم، وكذلك ما أظهروا يوم مرحب (١) ولم تظهر منهم المسابقة والمسارعة في تلك المشاهد لنصره الدين، فعلم أن مسابقتهم يوم السقيفة إنما كانت لنيل الرئاسة؛ طلباً للجاه وحباً للعالم وحسداً لآل محمد عليهم السلام، وذلك موجب لخروجهم بالكثي عن الدين الحنيف.

وقد صدر عن خاتم النبيين (ص) بعد هذا الفتح المبين، حديث في حق أمير المؤمنين (ع) يشتمل على فضائل جمه ومناقب جليله منها قوله (ص):

«لولا أن تقول فيك طائفه من أمتي ما قالت التصاري في عيسى بن مريم لقلت فيك قولاً لا تمرّ بملأ إلا أخذوا من تراب رجلك» (٢) ، وهو مشهور بين الخاصه والعامه.

١- يريد بيوم مرحب (يوم خيبر)، ومرحب اسم بطل معروف من يهود خيبر ويومه معروف ومشهور عند أهل الأخبار والسير وقصه فرار أبي بكر وعمر في هذه الغزوه المذكوره في كتب الخاصه والعامه (كمسند أحمد بن حنبل وغيره) واعترف به كل مخالف وموافق وعدو وصديق. قال الفاضل المعاصر الدكتور محمد حسنين هيكل في تاريخه المسمى ب- (حياه محمد (ص) عند ذكره وقائع هذه الغزوه (ص ٣٧٥، س ٢٤ من الطبعة الثانيه): وتتابع الأيام، فبعث الرسول أبا بكر براهه إلى حصن ناعم كي يفتحه، فقاتل ورجع ولم يكن الحصن قد فتح. وبعث الرسول عمر بن الخطاب في الغداه، فكان حظّه حظّ أبي بكر. فدعا الرسول إليه في الغداه عليّ بن أبي طالب ثم قال له: خذ هذه الرايه فامض بها حتى يفتح الله عليك. ومضى عليّ بالرايه، فلما دنا من الحصن خرج إليه أهله فقاتلهم، فضربه رجل من اليهود فطاح ترسه، فتناول عليّ باباً كان عند الحصن فترّس به، فلم يزل في يده وهو يقاتل حتى فتح الحصن. وقد أجاد ابن أبي الحديد المعتزلي البغدادي في بائته المعروفه وهي إحدى العلويات السبعه: وما أنس لا أنس الذين تقدّما وفرهما والفرقد علماً حوب وللرايه العظمى وقد ذهبها بها ملابس ذلّ فوقها وجلايب ليكره طعم الموت والموت طالب فكيف يلدّ الموت والموت مطلوب دعا قصب العلياء يملكها امرؤ بغير أفاعيل الدناءه مقضوب يرى أن طول الحرب والبؤس راحه وأن دوام السلم والخفض تعذيب فله عينا من رآه مبارزاً وللحرب كأس بالمتيه مقطوب

٢- الطبري، محمد بن جرير، المسترشد، ج ٢، ص ٥١.

ص: ٣٥

ثالثاً: إن ما نسبته من الخطبه إلى أبي بكر مع ركاكته، من أوضح الموضوعات، أما الأوّل فلظهور سوء الأدب فخطابه للناس بقوله: «من كان يعبد محمداً فإنّ محمداً قد مات» وهل كان هناك من يعبد محمداً (ص) وكان يعتقد أنّه (ص) لا يموت؟ اللّهم إلّا أن يقال: قال ذلك رداً على ما روى من أن عمر قال في ذلك اليوم لمصلحه زورها في نفسه: «والله ما مات محمّد وسيعود ويقطع أيدي رجال وأرجلهم بما قالوا أنّه مات» لكن المشهور عندهم أنّه ردّ عليه أبو بكر هناك من ساعته ورجع هو إلى قول أبي بكر، فلم يبق حاجه إلى تكرار الردّ عليه في خطبته البليغه هذه. وأمّا الثاني فلأنّنه كيف يصحّ ما فيها من دعاء الناس إلى إجماله آراءهم في ذلك وطلب الناس المهله عنه للنظر فيه مع ما شحنوا به كتبهم من أن يبعثهم لأبي بكر في سقيفه بنى ساعده، إنّما وقعت فلتة وبغته حتّى روى عن عمر:

«إنّ بيعه أبي بكر كانت فلتة وقي الله شرّها عن المسلمين، فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه». (١)

رابعاً: إنّ الوجوب المشار إليه بقوله: «وذلك الوجوب عندنا»، أعمّ من الوجوب على الله أو على الأمّة، فلا يصحّ إطلاق ذلك الوجوب عندنا معشر أهل السنّه والجماعه، وعند أكثر المعتزله بالسمع؛ لأنّ ما ذهب إليه أهل السنّه هو الوجوب السمعي على الأمّة، لا الوجوب على الله أيضاً، فالصواب أن يقال إنّ ذلك الوجوب الأعمّ عندنا وعند أكثر المعتزله على الأمّة بالسمع.

خامساً: إنّ ما ذكره من أن أكثر المعتزله على الوجوب سمعاً، كذب صريح تشهد به عبارته الشرح الجديد للتجريد، حيث قال: «اختلفوا في نصب الإمام بعد انقراض زمان النبوّه هل يجب أم لا؟ وعلى تقدير وجوبه على الله أم علينا؟ عقلاً أم سمعاً فذهب أهل السنّه إلى أنّه واجب علينا سمعاً، وقالت المعتزله والزيديه بل عقلاً، وذهبت الإماميه إلى أنّه واجب على الله تعالى عقلاً». (٢)

سادساً: فلأنّ قوله: وقال كثير بالعقل؛ إن أراد به الوجوب العقلي على الأمّة يلزم اهمال

١- الطبري، المسترشد، ج ١، ص ١٤٦؛ دلائل الإمامه، ج ١، ص ٣٥.

٢- الشرح الجديد للتجريد للعلامه علاء الدين بن محمد القوشجي المتوفى ٨٧٩ هـ.

ذكر القول بوجوبه على الله تعالى عقلاً، وإن أراد به وجوبه على الله تعالى عقلاً يلزم اهمال ذكر القول بوجوبه على الامه عقلاً، فيختل كلامه تحرير محل النزاع كما لا يخفى.

سابعاً: إن القول بكون الوجوب في ذلك سمعياً غير مسموع؛ لأن الوجوب السمعي منحصر في الكتاب والسنة والإجماع والكل مفقود هنا باعتراف الخصم، ومنهم صاحب المواقف حيث قال: «وإذا ثبت حصول الإمامه بالاختيار والبيعة، فاعلم أن ذلك الحصول لا يفتقر إلى الإجماع من جميع أهل الحل والعقد، إذ لم يقيم عليه - أي على هذا الافتقار - دليل من العقل والسمع بل الواحد والاثنان من أهل الحل والعقد كاف في ثبوت الإمامه ووجوب إتباع الإمام على أهل الإسلام، وذلك لعلمنا بأن الصحابه مع صلابتهم في الدين اكتفوا في عقد الإمامه بذلك المذكور من الواحد والاثنين كعقد عمر لأبي بكر وعقد عبد الرحمن بن عوف لعثمان ولم يشترطوا في عقدها اجتماع من في المدينة من أهل الحل والعقد فضلاً إجماع الأمة من علماء الأنصار ومجتهدى جميع أقطارها. هذا ولم ينكر عليهم أحد وعليه، أي على الاكتفاء بالواحد والاثنين في عقد الإمامه انطوت الإعصار بعدهم إلى وقتنا هذا» . (١)

وقد علم من كلامه هذا أنهم جعلوا عمل الغاصب للخلافه حجة فيها على الأمة لظهور أن النزاع إنما هو فيهم وفي عدم استحقاقهم لذلك وإلما فما الدليل العقلي والنقلي من الكتاب والسنة على أن مجرد البيعه بل مجرد بيعه الواحد والاثنين حجة؟! ومن أين ثبت لعمر إمامه أبي بكر حتى بايعه؟! وكيف علم أبو بكر أنه إمام حتى ادعى ذلك، ولعل هذا أول ما أباح على أهل السنة، كابن حجر، ارتكاب المصادره فلم يبق لهم في المسألة إلا الاعتماد على حسن الظن بمن قام ألف دليل على سوء أفعاله وركاكه أقواله.

والمخلص: إن تنصيب الإمام واجب على الله تعالى عقلاً كما برهن عليه في موضعه مفصلاً، وقد أكد على ذلك النبي (ص) ونص على من هو أهل للإمامه في يوم الغدير وغيره من

المواقف والأزمان، وحيث كان هذا الإيجاب عند أهل البيت عليهم السلام وسائر بنى هاشم وأتباعهم

ص: ٣٧

شائعاً بحيث لم يظنوا صدور الخلاف لأحد من الأصحاب وظنوا أنهم لا يشغلون بالشجار على خلافه الرسول (ص) عن دفته.

ثامناً: إن ما ذكره في وجه الوجوب على الأمة سمعاً غير متجه؛ لأنه لا يقتضى كون تنصيب الإمام واجباً سمعياً على الأمة، كما ادّعا لظهور أن أمر النبي (ص) بإقامه الحدود وسد الثغور ونحوهما على جميع أبناء الأمة، ليس على أن يفعلها كل واحد منهم باستقلال، بل بأمر الإمام كما يرشد إليه قوله، وهي لا تتم إلا بالإمام فهذا الأمر راجع إلى بيان ما يجب على معاونه الإمام في الأمور المذكورة لا إلى وجوب أصل الإمامه، فالواجب المطلق في الأمر بما ذكر هو الوجوب المتعلق بإطاعه الأمة لا الوجوب المتعلق بتنصيب الإمام ولا يلزم من سمعته الأول سمعته الثانى، على أن لقائل أن يمنع قولهم، فإن ما لا يتم الواجب به وكان مقدوراً للمكلف فهو واجب وإنما تصدق هذه المقدمه لو امتنع تكليف ما لا يطاق، وهو غير ممتنع عندهم فلم يتم هذا الدليل للأشاعره. وأيضاً الذى يقوم عليه الدليل هو وجوب مقدمه الواجب، بمعنى كونه ممّا لا بد منه فى تحقق ما هى مقدمه له لا الوجوب الشرعى الذى قصدوه فى هذا المقام.

تاسعاً: إن ما ذكره بقوله: «ولأنّ فى نصبه جلب منافع لا تحصى ودفع مضار تستقصى...»، مردود بأن الضرر المظنون إمّا دينى، وهو تقريب المكلفين وتبعيدهم وذلك لا يحصل إلا من إمام مؤيد من عند الله بالآيات والبيّنات عارف بجزئيات التكليف العقليّه والشرعيه ممّا لا يعرفها إلا الراسخون ولا يرضى بحكمه إلا المتّقون، بخلاف من نصبته الرعيه على وفق آرائهم، حيث جوزوا ترجيح المرجوح وتفضيل المفضول واستأثروا أتباع الظالم الجاهل الذى لا يعرف شيئاً من ضروريات الدين، بل لا يهتدى بضروريات العقل أيضاً لينالوا بوسيلته مرادهم، وأمّا دنيوى كالهرج والمرج والفتن، ولا- نزاع لنا فى حصول ذلك فى الجملة من تنصيب رئيس تختاره طائفه من الناس بينهم لئلا يختل أمر معاشهم، إلا أن تنصيبه ربما يؤدى إلى المفاسد الدينيه كأتباع العلماء القاصرين لرأيه واعتقاده وتأليفهم

كتباً على طبق مرضاته ووضعهم أحاديث كذلك، فاستمرّ بينهم كابرأ عن كابر حتى شاع فى

وقته كما وقع في زمان بنى أمية وبنى العباس فقالوا بعد مدّه: إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّه وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّهُتَدُونَ . (١)

### دعوى جواز إمامه المفضول مع وجود الفاضل

قال ابن حجر: «الإمامه تثبت إمّا بنصّ من الإمام على استخلاف واحد من أهلها وإمّا بعقدتها من أهل الحلّ والعقد لمن عقدت له من أهلها كما سيأتى بيان ذلك في الأبواب، وإمّا بغير ذلك كما هو مبين في محله من كتب الفقهاء وغيرهم (٢)، واعلم أنّه يجوز نصب المفضول مع وجود من هو أفضل لإجماع العلماء بعد الخلفاء الراشدين على إمامه بعض من قرّش مع وجود أفضل منه فيهم ولأنّ عمر جعل الخلافة بين ستة من العشرة منهم عثمان وعلى، وهما أفضل أهل زمانهما. فلو تعيّن الأفضل لعين عثمان، دلّ عدم تعيينه أنّه يجوز نصب غير عثمان وعلى مع وجودهما، والمعنى في ذلك أنّ غير الأفضل قد يكون أقدر منه على القيام بمصالح الدين وأعرف بتدبير الملك وأوفق لانتظام حال الرعية وأوثق في اندفاع الفتنة (٣) . (٤)

أقول: أوّلاً: التحقيق يثبت أنّ الإمامه لا تثبت إلّا بنصّ من النبيّ (ص) أو من الإمام المنصوص على إمامته.

ثانياً: إن أراد بدعوى إجماع العلماء على إمامه المفضول مع وجود الفاضل، فالمنع عليه ظاهر، كيف وسائر أئمّه أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم من الصحابه والتابعين ومن بعدهم إلى

هذا الزمان على طرف الخلاف.

وإن أراد إجماع علماء أهل السنّه، فهو مصادره ظاهره لا تقوم حجّه على الخصم الشيعى،

١- سورة الزخرف: ٢٢.

٢- قال الرازى ما ملخصه: «إنّ إمامه أبى بكر انعقدت بالبيعه وصحّت بها إمامته، فالبيعه طريق لحصول الإمام بخلاف الاثنى عشرية» .

٣- قال الباقلانى فى التمهيد: «إنّ الإمام إنّما يُنصب لدفع العدو وحمايه بيضه الإسلام وسدّ الخلل وإقامه الحدود، واستخراج الحقوق، فإذا خيف بإقامه أفضلهم الهرج والفساد والتغالب وترك الطاعه واختلاف السيوف. . .» .

٤- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ١٥.

كما لا يخفى، وتفصيل الكلام: قد دلّ العقل والنقل على وجوب أن يكون الإمام أكمل وأفضل في جميع أوصاف المحامد، كالعلم والزهد والكرم والشجاعة والعفة وغير ذلك من الصفات الحميدة والأخلاق المرضية. وبالجملة يجب أن يكون أشرفهم نسباً وأعلامهم قدراً وأكملهم خلقاً وخلقاً، كما وجب ذلك في النبي (ص) بالنسبة إلى أمته، وهذا الحكم متفق عليه من أكثر العقلاء، إلا أن أهل السنّة خالفوا في أكثره كالأعلميّة والأشجعيّة والأشرفيّة؛ لأنّ أبا بكر لم يكن كذلك مع أنّ عمر وأبا عبيده نصّباه إماماً، وكذا عمر لم يكن كذلك وقد نصّبه أبو بكر إماماً، ولم يفظنوا بأنّ هذا الاختيار قد وقع مواضعه ومخادعه من القوم حرصاً على الخلافة وعداؤه لإمام الكافّة، كما يكشف عنه قول طلحة حين كتب أبو بكر وصيّته لعمر بالولايه والخلافه بعده، حيث قال مخاطباً لعمر: «وليتّه أمس وولايك اليوم» (١)؛ إلى غير ذلك من المكائد والحيل والخدع التي استعملوها في غضب الخلافة عن أهلها. وكذلك فريق من المعتزله منهم عبد الحميد بن أبي الحديد المدائني قالوا بجواز تقديم المفضول على الفاضل لمصلحه ما، وقالوا إنّ علياً (ع) أفضل من أبي بكر، لكن جاز تقديم أبي بكر عليه لمصلحه، وهذا القول غير مقبول، إذ يقبح من اللطيف الخبير أن يقدم المفضول المحتاج إلى التكميل على الفاضل الكامل عقلاً ونقلاً، كما في النبوه ومنتشأ شبهتهم في هذا التجويز هو أنّ النبي (ص) قدّم عمرو بن العاص على أبي بكر وعمر، وكذا قدّم أسامه بن زيد عليهما مع أنّهما أفضل من كلّ منهما، والجواب بعد تسليم أفضليتهما والإغماض عن أنّ هذه الأفضليّة إنّما توهم لهما بعد غضبهما للخلافه أنّهما إنّما قدّما عليهما في أمر الحرب فقط، وقد كانا أعلم منهما فيه قطعاً، كما دلّ عليه الأختيار والآثار. هذا إنّ جعلنا التقديم والتأخير منوطاً باختيار الله تعالى، وأمّا إنّ جعلناه منوطاً باختيار الأمّة - كما هو مذهب الجمهور - فهو أيضاً غير مقبول؛ لأنّه يقبح في

العقول أيضاً أن يجعل المفضول المبتدئ في الفقه مقدّماً على ابن عباس رضى الله عنه، وذلك بين عند كلّ عاقل لبيب.

ص: ٤٠

ومن العجائب أن ابن أبي الحديد المعتزلى خالف هنا مقتضى ما أجمع عليه من القول بالحسن والقبح العقليين ونسب هذا التقديم إلى الله عزّ وجل فقال فى خطبه شرحه لنهج البلاغه «وقدّم المفضول على الفاضل لمصلحه اقتضاها التكليف» (١) وهذا فى غاية الغرابه منه؛ لأنّه نسب ما هو قبيح عقلاً إلى الله عزّ وجل، مع أنّه عدلّ المذهب، فقد خالف مذهبه، ولهذا حمل الشكايات الواردة من على (ع) عن الصحابه، والتظلم منهم فى الخطبه الموسومه بالشقشقيه وغيرها على ذلك، ولا- يخفى أن الحمل على ذلك ممّا لا وجه له سوى التحامل على على (ع) لأنّ هذا التقديم إنّ كان من الله تعالى، لم يصحّ من على (ع) الشكايه مطلقاً؛ لأنّها حينئذ تكون رداً على الله، والردّ عليه على حدّ الكفر، وإنّ كان من الخلق، فإن كان هذا التقديم لمصلحه المكلفين وعلم بها جميع الخلق غير على (ع)، فقد نسبه (ع) إلى الجهل بما عرفه عامّه الخلق، وإنّ كان لا لمصلحه كان تقديماً بمجرد التشهى فلم تكن الشكايه على الوجه الذى توهمه، فلا وجه لحملها عليه. هذا والعقل والنقل كما أشرنا إليه دالّ على قبح ذلك.

أمّا العقل فظاهر، وأمّا النقل فلأنّ القرآن نصّ على إنكار ذلك، حيث قال تعالى: أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ، (٢) وقال تعالى: هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ . (٣)

ثمّ أقول يمكن أن يستدلّ على عدم جواز تفضيل المفضول بقول أبى بكر: «أقيلونى فإنّى وليتكم ولست بخيركم وعلىّ فيكم» (٤) فاحفظ هذا وتأمله جيّداً.

ثالثاً: إنّ قوله «والمعنى فى ذلك أنّ غير الأفضل قد يكون أقدر منه. . .» فيه أنّه إنّ عنى بالأقدر المذكور فيه أنّه لا- يعرف مصالح الدين لكنّه أقدر على إقامتها، فهذا لا يسمن

١- ابن أبى الحديد، شرح نهج البلاغه، ج ١٧، ص ١٨٤.

٢- سوره يونس: ٣٥.

٣- سوره الزمر: ٩.

٤- شرح احقاق الحق، ج ٢، ص ٣٢٥؛ غايه المرام، ج ٥، ص ٣١٣؛ كنز العمال، ج ٥، ص ٦٣٦؛ الاحتجاج، الطبرسى، ج ٢، ص ١٤٢.



ص: ٤١

ولا يغنى من جوع؛ لأنَّ إقامه مصالح الدين فرع العلم وهو ظاهر، وإن عني به أنه أقدر بإقامتها مع العلم من غير احتياج واستناد إلى استعلامها عن غير، فهو خلاف المفروض؛ لأنَّ مثل هذا الشخص ليس بمفضول في العلم، بل أقل الأمر أن يكون مساوياً لغيره، وأما مجرد معرفه تدبير الملك وانتظام حال الرعيه فلا يجدى في الدين؛ لأنَّ ذلك التدبير والانتظام يجب أن يكون على الوجه الشرعى الخالى من شوائب الجور والظلم، الذى لا يحصل إلّا ممّن اتّصف بالعلم والعفه والزهد والشجاعه، بل بالعصمه كما سنحققه دون الوجه العرفى السياسى الحاصل من معاويه الباغى ويزيد والوليد الذى استهدف المصحف والحجاج الظالم والدوانيقى ونحوهم، فإنهم كانوا يدفعون الفتنة الموهومه على الملك والرعيه وعلى خصوص سلطنتهم بقتل كل متهم، وصلب كل عدو مظنون، وإحراق بيوتهم وبيوت أقوامهم وجيرانهم وضرب أعناقهم، إلى غير ذلك من العذاب والتنكيل، بلا ثبوت ذنب منهم شرعاً. نعم ظلم الشيخين كان مختصياً بأهل البيت عليهم السلام وشيعتهم، ولهذا استقام لهم الأمر بمعونه غيرهم من أعداء أهل البيت، بخلاف عثمان فإنه لما عمّ ظلمه وظلم عماله على البلاد والعباد اختل أمره وآل إلى قتله.

فالجور والفساد ووقوع الخلل فى أحكام الدين والعجز عن الإصلاح والتقويم، أشار إليه عبد الله بن الحرّ فى قوله (١):

تبيت النشاوى من أميه نوماً

وليتأمل ذو الرأى السديد فى أن ما وقع فى أيام خلافه يزيد عليه اللعنه من قتل

١- المناقب، ابن شهر آشوب، ج ٢، ص ٢٣٢.

الحسين (ع) وشيعته، أو في قتله لأهل المدينة الطيبة، وافتضاض ألف بكر من أولاد الصحابه والتابعين الكرام، أو في رمى المناجيق على الكعبة وتخريب بيت الله الحرام، مع أننا لا نسلّم أنّ الثلاثة كانوا أعرف بحفظ ونظم حال الرعيه، ولو كانوا كذلك لما أمر النبي عليهما عمرو بن العاص مرّه وزيد بن حارثه تارةً أسامه بن زيد تارةً أخرى.

وقد اشتهر أنّ أكثر ما استعمله عمر من تدبير فتح العجم ونشر الإسلام في بلادهم إنّما كان بمشوره علي (ع) وأنّه كتب صفحه من قبيل الجفر والتكسير أوجب عقدها على رايه أهل الإسلام انتكاس رايه العجم، وقد ذكر بعض الجمهور على ما في كتاب الشافى أنّ مقاتله أبي بكر لأصحاب مسيلمه الكذاب وأمثالهم المشهورين بين أهل السنّه بأهل الردّه إنّما كان بمشوره علي (ع).

نعم كان (ع) محترزاً عن استعمال الغدر والمكيد والحيله والخديعه التي يعمدّ العرب مستعملها من الدهاء، وكانوا يصفون معاويه بذلك ويقولون إنّما وقع الاختلال في عسكر علي (ع)؛ لأنّ معاويه كان صاحب الدهاء دونه، ولما سمع (ع) ذلك قال: «لولا الدين لكنت من أدهى العرب»، (١) فتدبر.

### دعوى أن العصمة شرط في الإمامة وبيان معناها

قال ابن حجر: «واشترط العصمة في الإمام وكونه هاشمياً وظهور معجزه على يده يعلم

بها صدقه، من خرافات نحو الشيعة وجهالاتهم لما سيأتى بيانه وإيضاحه من حقيه خلافه أبي بكر وعمر وعثمان، مع انتفاء ذلك فيهم ومن جهالاتهم أيضاً قولهم أنّ غير المعصوم يسمّى ظالماً فيتناوله قوله تعالى: لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ (٢) وليس ما استغفل بالمكيد

١- نقل السيد الرضى رحمه الله في نهج البلاغه ما يحقق هذا المرام بهذه العبارة (ومن كلام له (ع): «والله ما معاويه بأدهى منى، ولكنه يغدر ويفجر؛ ولولا كراهيه الغدر لكنت من أدهى الناس، ولكن كلّ غدره فجره وكلّ فجره كفره ولكل غادر لواء يعرف به يوم القيامة والله...». نهج البلاغه، ج ٢، ص ١٨٠، خ ٢٠٠.

٢- سورة البقره: ١٢٤.

ص: ٤٣

ولا استغمر بالشديده (١)، وليس كما زعموا إذ الظالم لغير محله وشرعاً العاصي وغير المعصوم قد يكون محفوظاً فلا يصدر عنه ذنب أو يصدر عنه ويتوب منه حالاً توبه نصوحاً، فالآيه لا تتناوله وإنما تتناول العاصي على أن العهد في الآيه كما يحتمل أن يكون المراد به الإمامه العظمى يحتمل أيضاً أن يكون المراد به النبوه أو الإمامه في الدين أو نحوهما من مراتب الكمال وهذه الجهاله منهم إنما اخترعوها لينبوا عليها بطلان خلافه غير على كرم الله وجهه، وسيأتي ما يرد عليهم ويبين عنادهم وجهلهم وضلالهم نعوذ بالله من الفتن والمحن». (٢)

أقول: أولاً: إن الإماميه الذين ينبغي أن يكون وجه الكلام معهم، إنما اشترطوا العصمة دون الهاشميه وإن اتفق كون الأئمه المعصومين من بنى هاشم، ودون إظهار المعجزه، وإن صدر عنهم ذلك حسبما ذكره مؤلف شواهد النبوه (٣) وغيره.

وثانياً إن إثبات حقيقه خلافه أبى بكر وعمر مع انتفاء العصمه فيهم إنما يوجب خرافه من اشترط العصمه في الإمامه لو لم يثبت ذلك ببرهان من العقل والنقل، وإلا فغايه الأمر تعارض الإثباتين.

على أن لنا على ذلك دلائل عقلية ونقلية، أما النقلية فما ذكره ابن حجر بعيد ذلك من قوله تعالى: لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ (٤)، وسنوضح دلالتة على المقصود. وقوله تعالى: كُونُوا مَعَ

الصَّادِقِينَ (٥)، وغير المعصوم لا- يعلم صدقه، فلا- يجب الكون معه، فيجب الكون مع المعصوم وهم أئمه أهل البيت عليهم السلام، كما نطقت به آيه التطهير.

وأما العقلية؛ فلأن الإمام قائم مقام النبي (ص) وله الولاية العامه في الدين والدنيا، وينوب

١- الصواعق المحرقة، المقدمه الثالثه.

٢- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ١٦.

٣- نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي المتوفى ٨٩٨، شواهد النبوه.

٤- سوره البقره: ١٢٤.

٥- سوره التوبه: ١١٩.

عنه، فكما أنه شرط في النبي اتفاقاً فكذا في الإمام إلزاماً وبالجملة: فإن الأدلة الدالة على عصمة النبي (ص) دالة على عصمة الإمام (ع) وهي انتفاء فائده بعثه النبي (ص) لو لم يكن معصوماً؛ لظهور انتفاء فائده تنصيب الإمام أيضاً على تقدير عدم عصمته، وللزوم التسلسل لو لم يكن الإمام معصوماً، وقد شبهوا هذا بدليل وجوب انتهاء سلسلة الممكنات على الواجب لثلاً يلزم التسلسل، ولأن الأمر بإتباعه أمر مطلق فلو وقع منه معصية لزم أن يكون الله آمراً لنا بفعل المعصية وهو قبيح عقلاً، ولا يفعله الحكيم تعالى لما ثبت من الأدلة الدالة على امتناع القبائح منه تعالى ولأنه لو فعل المنكر، فإن لم يعترض عليه لزم سقوط النهي عن المنكر، وإن أنكر عليه لزم سقوط محله عن القلوب، فلا تحصل فائده من تنصبيه، ولأن الإمام حافظ للشرع، بمعنى أنه مؤيد له منقاداً لأحكامه بين الناس جميعاً، وكل من كان حافظاً للشرع بهذا الوجه لا بد من عصمته. أما الصغرى فلا اعتبار عموم الرئاسة في الدنيا والدين في الإمامة كما سبق، وأما الكبرى فإن كان حافظاً للشرع بالوجه المذكور لا بد أن يكون آمناً عند الناس من تغيير شيء من أحكامه بالزيادة والنقصان، وإلا لم يحصل الوثوق بقوله وفعله فلا يتابعه العباد فيهما فتختل الرئاسة العامة وتتفنى فائده الإمامة، ولا يقال إن هذا الدليل يقتضي أن تكون العصمة شرطاً في المجتهد أيضاً لأنه حافظ للشرع فلا بد أن يكون معصوماً؛ ليؤمن من الزيادة والنقصان وكذا الكلام في الدليل المذكور قبله؛ لأنه لو فعل المعصية سقطت من القلوب وانتفت فائده الاجتهاد أو سقط حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكلاهما باطل لكنهما ليست بشرط اتفاقاً؛ لأننا نقول المجتهد ليس حافظاً للشرع بين جميع الناس بل

مظهر له على من قلده فلا يجب فيه أن يكون آمناً من الزيادة والنقصان على سبيل القطع، بل يكفي حسن الظن بصدقه بعد ثبوت الاجتهاد. ولذلك اشترطت العدالة فيه، وبالجملة مرتبه الاجتهاد لكونها دون مرتبه الإمامة تحصل باستجماع شرائطها المشهوره المسطوره في كتب الأصول ويكفي في وجوب العمل بقول المجتهد حسن الظن بصدقه المتفرع على ثبوت عدالته بعد حصول شرائط الاجتهاد، بخلاف مرتبه الإمامة فإنها رئاسه عامه بحسب الدين

والدنيا، ومن البين أنها لا- تحصل لشخص إلا بعد أن يكون آمناً من الزيادة والنقصان في أحكام الشرع، وإلا لاختلت تلك الرئاسة العامة وانتفت فائده الإمامة، كما لا يخفى. ولا يبعد أن يقال أيضاً إن كلاً من جواز الاجتهاد وجواز تقليد المجتهد في أيام غيبة الإمام من باب الرخصة في أكل لحم الميتة عند المخصص؛ لثلاث تتعطل الأحكام الشرعية، وإنما الجائز بحسب أصل الشرع هو الاجتهاد في زمن حضور النبي أو الإمام عند كونه في ناحيه بعيدة عنهما، يمكنه استعمال ما استبهم من الأحكام بالكتابة إليهما ونحوها، إذ مع حضور النبي والإمام المعصومين في الأحوال والأقوال يرجع المجتهدون إليهما في مواضع الاشتباه والإشكال وياعلام كل منهما يتم اجتناب الخطأ والضلال، فلا- يحتاج إلى اعتبار عصمه المجتهد مع حضور النبي (ص) والإمام الذي يمكن الرجوع إليه في تحقيق الأحكام والكشف عن مسائل الحلال والحرام. فإن قيل عمدته ما ذكرتم في عصمه الأنبياء والأئمة إن تجوز الكبائر يقدح فيما هو الغرض من بعثه الأنبياء وتنصيب الإمام - أعنى قبول أقوالهم وامثال أوامرهم ونواهيهم - فبينوا لنا وجه القدح، إذ طال الكلام في هذه المسألة بين الفريقين، قلت لاشك إن من يجوز عليه الكبائر والمعاصي فإن النفس لا تسكن ولا تطمئن إليه، مثلما تطمئن إلى قول من لا يجوز عليه شيء من ذلك جزماً.

قال الشريف المرتضى: «هذا معنى قولنا إن وقوع الكبائر والمعاصي منقّر عن القبول والامتنال، والمرجع فيهما إلى العادات، وليس ذلك مما يستخرج بالدليل، ومن رجع إلى العادة علم صدق ما ذكرناه فإن الكبائر في باب التنفير لا تنحط عن المهاجاة التي تدل على حسنه

صاحبها، ولا خلاف في أنها ممتنعه منهم عليهم السلام، فإن قيل أوليس قد جوز كثير من الناس الكبائر على الأنبياء والأئمة ومع ذلك لم ينفروا عن قبول أقوالهم وامثال أوامرهم، وهذا يناقض قولكم إن الكبائر منقّره؟! قلنا هذا كلام من لم يعرف معنى التنفير إذ لم نرد به ارتفاع التصديق والامتنال رأساً، بل ما ذكرناه من عدم سكون النفس وحصول الاطمينان، ولا يشك عاقل في أن النفس حال عدم تجوز الكبائر أقرب منها إلى ذلك عند تجوزها، وقد

يبعد الأمر عند الشيء ولا يرتفع كما يقرب من الشيء ولا يقع عنده الا ترى أن عبوس الداعى إلى طعامه وتضجره منفر في العاده عن حضور دعوته وتناول طعامه، وقد يقع مع ما ذكرناه الحضور والتناول ولا يخرج من أن يكون منفرًا وكذلك طلاقه وجهه واستبشاره وتبشيره يقرب من الحضور والتناول، وقد يرتفع عنده ذلك لا يقال هذا يقتضى أن لا تقع الكبائر عنهم حال النبوه والإمامه، وأما قبلها فلا لزوال حكمها بالتوبه المسقطه للعقاب والذم، ولم يبق وجه يقتضى التنفير؛ لأننا نقول أنا لم نجعل المانع عن ذلك استحقاق العقاب والذم فقط بل ولزوم التنفير أيضاً، وذلك حاصل بعد التوبه، ولهذا نجد ذلك من حال الواعظ الداعى إلى الله وقد عهد منه الإقدام على كبائر الذنوب وإن تاب عنها، بخلاف من لم يعهد منه ذلك، والضروره فارقه بين الرجلين فيما يقتضى القبول والنفور، وكثيراً ما نشاهد أن الناس يعيرون من عهد منه القبائح المتقدمه، وإن حصلت منه التوبه والنزاهه ويجعلونها نقصاً وعبياً وقدحاً، غايه ما فى الباب أن الكبائر بعد التوبه أقل تنفيراً منها قبل التوبه ولا تخرج بذلك عن كونها منفره.

إن قلت: فلم قلت إن الصغائر لا تجوز عليهم مطلقاً ولا تنفير فيها، قلت بل التنفير حاصل فيها أيضاً عند التأمل؛ لأن اطمئنان النفس وسكونها إنما هو مع الأمن عن ذلك لا مع تجويزها، والفرق بأن الصغائر لا توجب عقاباً وذنماً ساقط؛ لأن المعتبر التنفير كما ذكرنا مراراً، ألا ترى أن كثيراً من المباحات منفره، ولا ذم ولا عقاب فيها، وكيف لا يكون ذلك موجباً للتنفير مع أن الخصم حكم على بعض الاجتهادات البعيده من الشاهده بكونه

منفرًا للعوام مع تصريحهم بأن المجتهد المخطئ مثاب. (١)

قال أبو المعالى الجوينى فى رسالته المعموله فى بيان حقيقه مذهب الشافعى: «قد اتفق للشافعى أصل مقطوع ببطلانه على وجه أجمعت الأئمه شارقه وغاربه أرضاً فأرضاً طويلاً وعرضاً على بطلان ذلك الأصل وهو أنه لم يجز نسخ السنه بالكتاب ولم يجوز نسخ الكتاب

بالسنّة وهذا من أمحل المحالات، والعامى إذا سمع هذا يستنفر طبعه وينزوى عن تقليده والافتداء به» (١)، والجواب قلنا هذا الأصل غير مقطوع ببطلانه فإنه إنّما لم يجوز نسخ السنّة المتواتره بالكتاب.

ثالثاً: إنّ أحداً من الشيعة، سيما من الإمامية، لم يقل بأنّ غير المعصوم يكون ظالماً، كيف وغير المعصوم قد يكون عادلاً في جميع أيام عمره. نعم قد استدلوا بالآية التي ذكرها على عدم صلاحية المشايخ الثلاثة للإمامة بما حاصله: أنّهم كانوا كفّاراً في الأصل وإنّما أسلموا بعد تماديهم في الكفر والضلالة والكافر ظالم بقوله تعالى: وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ (٢) والظالم لا يصلح للإمامة؛ لأنّ إبراهيم (ع) حين طلب الإمامة لذريته وقال وَمِنْ ذُرِّيَّتِي (٣) قال الله تعالى في جوابه: لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ (٤)، يعنى أنّ الإمامة لاتصل منى ومن جانبى إلى أحد من الموصوفين بالظلم، وأورد عليه الفاضل القوشجى فى شرحه على التجريد بأنّ غايه ما تدلّ عليه الآية هو أنّ الظالم فى حال الظلم لا ينال عهد الإمامة ولا يلزم من ظلم الثلاثة وكفرهم قبل الخلافه أن لا ينالوها حال إسلامهم وعدم اتصافهم بالظلم؛ وفيه نظر ظاهر لأنّ لفظه من فى قوله وَمِنْ ذُرِّيَّتِي تبعوضيه كما هو الظاهر، وحينئذ نقول إنّ سؤال إبراهيم (ع) الإمامة لذريته لا يشمل الظالمين منهم.

أمّا إنّ كان لبعض ذريته المسلمين العادلين فى تمام عمرهم أو لذريته الظالمين فى تمام عمرهم أو لذريته المسلمين العادلين فى بعض أيام عمرهم الظالمين فى بعضه الآخر، لكن يكون مقصوده (ع) نيلهم لذلك حال إسلامهم وعدالتهم أو الأعم من هذا القسم، والقسم الأوّل فعلى الأوّل يلزم عدم مطابقه الجواب للسؤال. وعلى الثانى يلزم طلب الخليل ذلك المنصب الجليل للكافر والظالم حال الكفر والتضليل وهذا ممّا لا يصدر عن أدنى عاقل، وعلى

١- نقل العبارة السيد المرعشى فى شرح إحقاق الحقّ، ج ٢، ص ٢٧٥.

٢- سورة البقره: ٢٥٤.

٣- المصدر السابق: ١٢٤.

٤- المصدر السابق.

ص: ٤٨

الثالث والرابع يحصل المطلوب، وهو أن الإمامة ممتا لاينالها من كان كافراً ظالماً في الجملة وفي بعض أيام عمره، فظهر أن الخرافة والجهالة إنما صدرت عن ابن حجر الذي نسج أموراً واهيه على ما ادّعاها.

رابعاً: إن ما ذكره في العلاوة مردود بأن أكثر المفسرين من أهل السنّة حملوا العهد على الإمامه، وهو الظاهر أيضاً من سوق الآيه ومدار الاستدلال في النقليات، وعلى هذا ما لم يقدّم دليل آخر على خلافه يستدعي العدول عنه وإقامه الحجة على شطر من علماء مذهبكم وهو كاف لنا في الالتزام، بل يلزم الباقي الخروج عن مقتضاها لقوله (ع) «الكفر مله واحده» على أنه يلزم من اشتراط العصمة والعدالة في النبي (ص) في جميع أيام عمره اشتراطه في الإمام بطريق أولى، لعدم تأييد الإمام بالوحي العاصم عن الخطأ.

خامساً: إن ما نسبته إلى الإمامية من اختراع اشتراط العصمة في الأئمة معارض بمثله فإن لهم أن يقولوا إن أهل السنّة إنما اخترعوا نفى اشتراط عصمة الأئمة؛ حفظاً لحال مشايخهم الثلاثة الفاقدين للعصمة وادّعاءً بصحة خلافتهم، والله ولي العصمة.

### عرض لخطبه عمر وبيان للطريقه التي تم بها الاستخلاف

قال ابن حجر: «روى الشيخان البخاري ومسلم في صحيحيهما الذين هما أصح الكتب بعد القرآن بإجماع من يعتدّ به، أن عمر خطب الناس مراجعه من الحج فقال في خطبته: قد بلغني أن فلاناً منكم يقول لو مات عمر بايعت فلاناً فلا يغترنّ امرؤ أن يقول إن بيعه أبي بكر

كانت فلتته إلا وإنها كذلك إلا أن الله وقى شرّها وليس فيكم اليوم من يقطع إليه الأعناق مثل أبي بكر، وأنه كان من خيرنا حين توفّي رسول الله [ (ص) ] أن علياً والزبير ومن معهما تخلفوا في بيت فاطمه وتخلّفت الأنصار عنا بأجمعها في سقيفه بنى ساعده واجتمع المهاجرون إلى أبي بكر فقلت له: أبا بكر انطلق بنا إلى إخواننا من الأنصار فانطلقنا توّهمهم أن نقصدهم حتّى لقينا رجلاً صالحاً فذكرنا لنا الذي صنع القوم، قالوا: أين تريدون يا معشر المهاجرين فقلت والله لنا تيّنهم. فانطلقنا حتّى جئناهم في سقيفه بنى ساعده فإذا هم مجتمعون وإذا بين



ظهرا نبيهم رجل مزمل، فقلت: من هذا؟ فقالوا: سعد بن عباد، فقلت: ما له؟ قالوا: وجع. فلما جلسنا قام خطيبهم فأثنى على الله بما هو أهله، وقال: أميا بعد، فنحن أنصار الله وكتيبه الإسلام وأنتم يا معاشر المهاجرين رهط منا، وقد رأفت رأفه منكم، أي ذب قوم منكم بالاستعلاء والترفع علينا تريدون أي تخزنونا من أصلها وتخزنونا من الأمر أي تنحونا عنه وتستبدون به دوننا. فلما سكت أردت أن أتكلم وقد كنت زورت مقاله أعجبتني أردت أن أقولها بين يدي أبي بكر وقد كنت أداري منه بعض الحد وهو كان أحلم مني وأوقر، فقال أبو بكر: على رسلك، فكرهت أن أغضبه وكان أعلم مني والله ما ترك من كلمه أعجبتني في تزويري إلا قالها في بديهه وأفضل حتى سكت، فقال: أما بعد فما ذكرتم من خير فأنتم أهله ولم تعرف العرب هذا الأمر إلا لهذا الحى من قريش هم أوسط العرب نسباً وداراً وقد رضيت لكم أحد هاذين الرجلين وأخذ بيدي ويد أبي عبيده بن الجراح فلم أكره ما قال غيرها وكان والله إن أقدم فيضرب عنقي لا يقربني ذلك من إثم أحب إلي من أن أتأمر على قوم فيهم أبو بكر. فقال قائل من الأنصار: أي جذيلها المحكك وغديقها المرحب مني أمير ومنكم أمير يا معشر قريش وكثر اللفظ وارتفعت الأصوات حتى خشيت الاختلاف، فقلت ابسط يدك يا أبا بكر فبسط يده فبايعته وبايعه المهاجرون ثم بايعه الأنصار. أما والله ما وجدنا فيما حضرنا أمراً هو أوفق من مبايعه أبي بكر وخشينا أن فارقنا القوم ولم تكن بيعه أن يحدثوا

بعدنا بيعه فإما أن نبايعهم على ما نرضى وإما أن نخالفهم فيكون فساداً. (١)

أقول: يترتب عليه أنه إن أراد إجماع من يعتد به من أهل السنه على صحه ما فى الكتابين فهو مصادره لا يتماشى مع من هو طرف البحث من الشيعة، وإن أراد إجماع من يعتد به من الشيعة على صحه ما فيهما فبطلانه ظاهر؛ لأن البخارى ومسلماً وأضرابهما وضاعون عند الشيعة، بل حكموا بحماقة البخارى وقصور فهمه عن التمييز بين الصحيح والضعيف لأمر شتى، منها ما صرح به بعض الجمهور من أن البخارى حدث عن المتهم فى دينه

كعباد بن يعقوب الرواجي، واحتج بحديث من اشتهر عنه النصب والبغض لعلّي (ع) كمحمد بن زياد الابهاني وحرير بن عثمان الرحبي واتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج بحديث أبي معاوية وعبيد الله بن موسى، وقد اشتهر عنهما الغلو ومنها ما ذكره فقهاء الحنفية في بحث الرضاع من كافيهم وكفايتهم من بلادته وقصور إدراكه عن فهم معاني الأخبار والفتوى بما يضحك منه الصبيان، حتى أجمع علماء بخارى على إخراجها منها وطرده بأسوأ حال، ومن هذا حاله كيف يعتمد على نقله وكيف يقال إن كتابه أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى؟! على أن الكرمانى شارح البخارى (١) قد روى فى أوائل شرحه ما يدل على أن صحيح البخارى لم يتم فى أيام حياته، بل كان كثير من مواضعه مبيضا وكان على حواشيه ملحقات وعلى أوساطه قطعات استصعبوا الاهتداء إلى مواضع ربطها، وإنما رتب بعض تلامذته البخاريين على حسب ما وصل إليه فهمهم. ومن البين أنه لو بقى البخارى بعد ذلك مدّة لجاز أن يرجع عن الحكم بصحة بعض ما أودع فيه وتصرف فيه بالزيادة والنقصان، فكيف يعتمد بمثل هذا الأبر الواهى، الذى قد لعب به جماعه من نواصب بخارى وفساقها فى تحقيق الكلام الإلهى سيما الأوامر والنواهي؟!!

وكذا الكلام فى مسلم كما فصّلناه فى شرح كتاب كشف الحقّ ونهج الصدق، (٢) ولو سلّم صحّ نقلهما ذلك عن عمر فالكلام مع عمر وأنه هو الذى عقد البيعه لأبى بكر ظلماً وجوراً على أهل البيت عليهم السلام ولعلمه بأنّ أبا بكر يجعل الخلافه فيه بعده. قال طلحه: وليته أمس وولاك اليوم. فكيف يسمع كلامه فى كيفيه خلافه أبى بكر مع ما اشتمل عليه من الأكاذيب الظاهره، وناهيك فى ذلك ما قال ابن أبى الحديد المعتزلى (٣) من مصححي خلافه الثلاثه: «إنّ عمر هو الذى وطأ الأمر لأبى بكر وقام فيه حتى وقع فى صدر المقداد وكسر سيف الزبير، وكان قد

١- شمس الدين الكرمانى، الدرارى فى شرح صحيح البخارى، ج ١، ص ٩.

٢- إحقاق الحقّ الأصل، ١٩٥.

٣- ابن أبى الحديد، شرح نهج البلاغه، ج ١، ص ١٧٤، طرف من أخبار عمر بين الخطاب؛ وانظر ج ٢، صص ٤٩ - ٥١، حديث السقيفه.

ص: ٥١

أشهر سيفه عليهم؛ ولهذا أنّ أبا بكر لما صعد المنبر قام اثنا عشر رجلاً ستّه من المهاجرين وستّه من الأنصار، فأنكروا على أبي بكر في فعله وقيامه مقام رسول الله (ص)، ورووا أحاديث في حقّ علي (ع) ووجوب خلافته لما سمعوا من النصّ عليه من رسول الله (ص) حتّى إنّ أبا بكر أفحم على المنبر ولم يرد جواباً، فقام عمر وقال: يا لكع، إذا كنت لا- تستطيع أن تردّ جواباً فلم أقمت نفسك هذا المقام؟! وأنزله من المنبر وجاؤوا في الأسبوع الثاني ومع معاذ بن جبل مائه رجل ومع خالد بن الوليد كذلك شاهري سيوفهم حتّى دخلوا المسجد، وعلى (ع) جالس في نفر من أصحابه، فقال عمر: والله يا أصحاب علي لئن ذهب رجل منكم يتكلّم بالذي تكلم به أمس لناخذنّ الذي فيه عيناه، فقام سلمان الفارسي وقال: سمعت رسول الله (ص) قال: بينما حبيبي وقره عيني جالس في مسجدي إذ وثب عليه طائفه من كلاب أهل النار يريدون قتله ولا شكّ أنكم هم؛ فأوماً إليه عمر بالسيف فجذبه علي حتّى جلد به الأرض، وقال: يا ابن صهّاك الحبشيّ، بأسيافكم تهددوننا، وبجمعكم تكاثروننا؟! والله لولا كتاب من الله سبق وعهد من رسول الله تقدّم لأريتكم أيّنا أقلّ عدداً وأضعف ناصرأ وقال لأصحابه تفرّقوا»، (١) فأحسن تأمله وهل هذا إلا مصادره؟!

### دعوى أن النبي (ص) أمر أبابكر أن يؤمّ الناس... والردّ عليها

قال ابن حجر (٢): «وأخرج النسائي وأبو يعلى والحاكم وصححه عن ابن مسعود ٢ أنه قال: لما قبض رسول الله (ص) قالت الأنصار: منّا أمير ومنكم أمير، فأتاهم عمر بن الخطاب فقال: يا معشر الأنصار، أستم تعلمون أنّ رسول الله (ص) قد أمر أبا بكر أن يؤمّ الناس؟! وأيكم تطيب نفسه أن يتقدّم أبا بكر؟! فقال الأنصار: نعوذ بالله أن نتقدّم أبا بكر». (٣)

أقول فيه:

١- ابن جبير (جبر)، نهج الإيمان، صص ٥٨٥ و ٥٨٦؛ الصراط القويم، ج ٢، صص ٨٢ و ٨٣.

٢- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ١٨.

٣- النسائي، السنن الكبرى، ج ١، ص ٢٧٩ و ج ٣، ص ٢٦٤.

ص: ٥٢

أولاً: إن روايه الحاكم لهذا الحديث عن ابن مسعود كاذبه، بل هي ممّا رواه الحسن البصرى عن عائشه وقال إنه نصّ خفيّ على إمامه أبى بكر والحسن البصرى ممّن قدح فيه الشيعة والشافعيه؛ حيث نقل عنه ابن المعالى الجوينى أنّه قال فيه كلام، وأمّا عائشه فمعه ظهور عداوتها لأمر المؤمنين (ع) فهي متهمه فى خصوص هذه الروايه؛ لما فيها من جرّ نفع لها ولأبيها. وبالجملة فإنّ الشيعة لا يعتقدون بأنّ النبيّ (ص) أمر بذلك، وإمّا أمرت به عائشه فقالت للمؤذّن: مرّ أبابكر فليصلّ بالناس؛ فظنّ أنّ النبيّ (ص) أمرها بذلك، ولما تفتنّ النبيّ (ص) بذلك خرج متكئاً على على (ع) وفضل بن العباس، فنحى أبابكر عن المحراب وصلى بالناس، (١) والأنصار أعلم من أن يصدّقوا بهذا الحديث، الذى لا دلالة له على مطلوب أولياء أبى بكر، وقد صرح بذلك ابن أبى الحديد المعتزلى فى قصيدته الكبيره المشهوره حيث قال فى مدح على (ع) تعريضاً بأبى بكر:

ولا كان معزولاً غداه براءه ولا فى صلوه أم فيها مؤخراً (٢)

وأهل السنّه يؤيدون خروج النبيّ (ص) على الوجه المذكور، لكنهم يقولون إنه صلى خلف

أبى بكر، وقد صرح بذلك الشارح الجديد للتجريد حيث قال: «واستخلفه فى الصلاه فى مرضه وصلى خلفه». (٣)

وفيه أنّ النبيّ (ص) لو عجز عن الصلاه فكيف خرج وصلى خلفه؟! ولو لم يعجز فلم استخلفه؟! اللهم إلهما أن يقال إنّها للدلالة على خلافته كما توهمه بعضهم، وفساد هذه الدلالة ظاهر جداً لأنّ الإمامه الصغرى بمعزل عن الإمامه الكبرى بدليل أنّها تجوز خلف قريش وغيرهم بالاتفاق، والإمامه الكبرى لا تصحّ فى غير قريش على قول أهل السنّه، بل عندهم أنّه يجوز الصلاه خلف كلّ مفضول، بل كلّ برّ وفاجر، فكيف تقاس الإمامه الكبرى على إمامه الصلاه، وممّا ساقه الشريف الجرجانى عليهم أنّه قال فى شرحه للمواقف وأمّا ما رواه

١- ابن شهر آشوب، المناقب، ج ١، ص ٢٠١.

٢- أورد هذه الأبيات ابن شهر آشوب فى المناقب، ج ١، ص ٣٩٢، عن ابن أبى الحديد.

٣- ابن أبى الحديد، الروضه المختاره، ص ١٠٨.

ص: ٥٣

البخارى بإسناده إلى عروه عن أبيه عن عائشه: «إنّ النبى (ص) أمر أبا بكر أن يصلّى بالناس فى مرضه فكان يصلّى بهم. قال عروه فوجد رسول الله (ص) فى نفسه خفه فخرج إلى المحراب فكان أبو بكر يصلّى بصلاه رسول الله (ص) والناس يصلّون بصلاه أبى بكر أى بتكبيره فهو إنّما كان فى وقت آخر». (١)

وفيه تأمل: على أنّ الاستخلاف لا يقتضى الدوام إذ الفعل لا دلالة له على التكرار والدوام، إن ثبتت خلافته بالفعل وإن ثبتت بالقول فكذا، كيف وقد جرت العادة بالابقاء مدّه الغيبه والانزعال عند مجيء المستخلف، وأيضاً ذلك معارض بأنّه (ص) استخلف علياً (ع) فى غزوه تبوك فى المدينة وما عزله. وإذا كان خليفة على المدينة كان خليفه فى سائر وظائف الإمامه؛ لأنّه لا قائل بالفصل، ولأنّ الاستخلاف على المدينة أقرب إلى الإمامه الكبرى لأنّه متضمّن لأمر الدين والدنيا بخلاف الاستخلاف فى الصلاه وهو ظاهر.

### دعوى أن النبى (ص) لا يوصف بأنه من المهاجرين

قال ابن حجر (٢): «وأخرج ابن سعد والحاكم والبيهقى عن أبى سعيد الخدرى أنّهم لما اجتمعوا بالسقيفه بدار سعد بن عباده وفيهم أبوبكر وعمر قام خطباء الأنصار فجعل الرجل منهم يقول: يا معشر المهاجرين إنّ رسول (ص) كان إذا استعمل الرجل منكم يقرن معه رجلاً منا فنرى أن يلى هذا الأمر رجلاً منا ومنكم، فتتابع خطبائهم على ذلك. فقام زيد بن ثابت فقال: أتعلمون أنّ رسول (ص) كان من المهاجرين وخليفته من المهاجرين ونحن كنا أنصاره؟! ثمّ أخذ بيد أبى بكر فقال: هذا صاحبكم، فبايعه عمر ثمّ بايعه المهاجرون والأنصار، وصعد أبو بكر المنبر ونظر فى وجوه القوم فلم ير الزبير فدعا به فجاء، فقال: قلت ابن عمّ رسول الله (ص) وحواريه، أردت أن تشقّ عصا المسلمين؟! فقال: لا تثريب يا خليفه رسول الله (ص). فقام فبايعه ثمّ نظر فى وجوه القوم فلم ير علياً، فدعا به فجاء، فقال: قلت ابن

١- البخارى، صحيح البخارى، ج ١، صص ١٦٥ و ١٦٦، باب أهل العلم والفضل أحقّ بالإمامه.

٢- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ١٩.

ص: ٥٤

عم رسول الله (ص) وختنه على بنته، أردت أن تشق عصا المسلمين؟! فقال: لا تثريب يا خليفه رسول الله (ص)، فقام فبايعه». (١)

أقول: بعد غض النظر عن عدم صلاحية الحديث للاحتجاج به على الخصم، فقول زيد إن النبي (ص) كان من المهاجرين باطل؛ لأن المهاجر الشرعي من هاجر إلى الرسول (ص)، والأنصار أنصاره فلا معنى لوصف الرسول (ص) بالمهاجر ولا وصف أبي بكر به؛ لأنه لم يهاجر إلى النبي (ص) بل كان معه في الفرار من مكة إلى المدينة. ولو سلم كون المجيء مع رسول الله ٩ هجره إليه في الجملة، فلا نسلم بتحقق باقى شرائط الهجره الشرعيه فى أبى بكر كالأيمان والعداله؛ فإنهما شرط فى تحقق الهجره والنصره الشرعيتين ولو لم يشترط ذلك لزم أن يكون مؤلفه القلوب الذين هاجروا إليه من بلادهم لنصرته مهاجرين وأنصاراً شرعاً، وبطلانه ظاهر وقد روى مؤلف المشكاه فى أوائل كتاب الإيمان ما يؤيد هذا المعنى، حيث قال عن عبد الله بن عمر قال: «قال رسول الله (ص) المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه...»، (٢) ولو

سلم به، فأى ملازمه بين كون رسول الله ٩ من المهاجرين وكون خليفته أيضاً من المهاجرين، مع أنه معارض بدعوى أن رسول الله (ص) كان من بنى هاشم فكان خليفته من بنى هاشم، وبأن الرسول (ص) من أولاد عبد المطلب فكان خليفه منهم، بل هاذان اكثر قياساً من قياس زيد، وكيف نجعل هذا الكلام الواهى من زيد بن ثابت أو من الواضع عليه حججه ثابتة على الخصم، وبذلك يستدل على وضع الباقي وأنه لا يصلحه طيب ولا راق.

### دعوى عدم قبول العامه حديث أنس فضلاً عن الشيعة

قال ابن حجر (٣): «وروى ابن اسحاق عن الزهرى عن انس أنه لما بويح يوم السقيفه جلس من الغد على المنبر، فقام عمر فتكلم قبله فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: إن الله قد جمع

١- المستدرک على الصحيحين، الحاكم؛ السنن الكبرى، البيهقى، ج ٨، ص ١٤٣ و ج ١١، ص ٢٤٩.

٢- صحيح البخارى، ج ٥، ص ٢٣٧٩؛ مسند احمد، ج ١٥، ص ١٦٩؛ مسند الحميدى، ج ٢، ص ٢١٢؛ المعجم الصغير، الطبرانى، ج ١، ص ٢٨٠.

٣- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ١٩.

ص: ٥٥

أمركم على خيركم صاحب رسول الله وثاني اثنين إذ هما في الغار، فقوموا فبايعوه فبايع الناس أبا بكر البيعة العامة بعد بيعه السقيفة، ثم تكلم أبو بكر فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أبا بعد أيها الناس فأتى قد وليتكم ولست بخيركم فإن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني...» (١).

أقول: حديث الزهري وأنس عند الشيعة مستحدث موضوع، وقد ذكر الزندويسي الحنفي في كتاب الروضة: أن أبا حنيفة طعن في أنس، وذكر أبو المعالي الجويني الشافعي أيضاً في رسالته المعمولة في بيان أحقيته مذهب الشافعي أن أبا حنيفة طعن في أنس ولم يعمل بحديثه وحديث ابن عمر وأبي هريرة وأضرابهم قط، فالشيعة في ذلك أعذر، ثم لا يخفى أن الإمام الذي احتمل صدور الإساءة عن نفسه واحتياجه فيها إلى تقويم غيره له لا يصلح للإمامة الكبرى عند من لم يكابر عقله، وحمل ذلك على هضم النفس تعسيف صريح.

### عدم دلالة حديث أحمد على بيعه سعد أبي بكر

قال ابن حجر (٢): «وأخرج أحمد أن أبا بكر لما خطب بهم يوم السقيفة لم يترك شيئاً أنزل في الأنصار ولا ذكره رسول الله (ص) في شأنهم إلا- ذكره وقال: لقد علمتم أن رسول الله (ص) قال لو سلك الناس وادياً وسلكت الأنصار وادياً لسلكت وادي الأنصار»، (٣) ولقد علمت يا سعد أن رسول الله (ص) قال وأنت قاعد قريش ولامه هذا الأمر فبَرَّ الناس تبع لبرهم، وفاجرهم لفاجرهم. فقال له سعد: صدقت نحن الوزراء وأنتم الأمراء». (٤) ويؤخذ منه ضعف ما حكاه ابن عبد البر أن سعداً أبا أن يبايع أبا بكر حتى لقي الله تعالى».

أقول: بعد تسليم صحته ما أخرجه أحمد، لا دلالة فيه على بيعه سعداً لأبي بكر، بل الظاهر من كلامه أن كلا من قريش والأنصار صنف على حياله من أصحاب رسول الله (ص)

١- جامع الأحاديث، ج ٢٥، ص ٢١١.

٢- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ٢٠.

٣- مسند أحمد، ج ١، ص ٢١ و ج ١٨، ص ٤٨٤.

٤- مسند أحمد، ج ١، ص ٥؛ كنز العمال، ج ٥، ص ٦٣٨.

ص: ٥٦

لا- طاعه لأحدهما على الآخر كما لا- طاعه لأحدهما على الآخر كما لا طاعه لأمرء السلطان على وزرائه وبالعكس، وأين هذا من الدلالة على البيعه، بل الذى ذكره أبو بكر عن النبى (ص) فى شأن الأنصار يدلّ على أن بيعه أبى بكر إذا لم يسلكه سعد مع كونه سيد الأنصار وسلك غيره يكون باطلاً، وبهذا يظهر أنّ حكم هذا الشيخ الجاهل بضعف ما حكاه ابن عبد البرّ ضعيف، بل أجوف معتل.

### رد دعوى الكراهه للخلافه من أبى بكر

قال ابن حجر (١): «وفى روايه لابن سعد عن أبى بكر أنّه قال فى خطبه: أمّا بعد فإنّى وليت هذا الأمر وأنا له كاره ووالله لو ددت أنّ بعضكم كفانيه، ألا- وأنكم إن كلفتمونى أن أعمل فيكم بمثل ما عمل رسول الله (ص) لم أقم به، كان رسول (ص) عبداً أكرمه الله بالوحى وعصمه به، ألا وإنما أنا بشر ولست بخير من أحدكم فراعونى فإذا رأيتمونى استقمتم فاتبعونى وإذا

رأيتمونى زغت فقومونى، واعلموا أنّ لى شيطاناً يعترينى فإذا رأيتمونى عصيت فاجتنبونى». (٢)

أقول: لو كان كارهاً للخلافه لما سارع مع عمر إلى سقيفه بنى ساعده لاستجلابها ولما رضى بانتزاعها عن أهلها وهو على (ع) ولما سكت عن وقوع أصحابه على صدر المقداد وكسرهم سيف الزبير عند قولهم نحن لا نرضى بخلافه أبى بكر، ولصبر على فراغ أهل البيت عن دفن النبى (ص)؛ لأنّ النصّ أو الظاهر كان فيهم، وأمّا إظهاره لوداده أن يكفيه غيره فهو أكذب من الأول وكان صادقاً فى ذلك لما ارتكبه من أول الأمر ولسلمه إلى من علمه متعيّن له أو طرحه حتّى يلتقطه الراغبون المشتاقون له، كعمر وطلحه والزبير وعثمان وسعد بن أبى وقاص وأمثالهم، مع أنّ قوله لست بخير من أحدكم يدلّ دلاله واضحه على اعترافه بمفضوليته عن الكلّ فلا يصلح للإمامه. والجواب بأنّ هذا إنّما وقع على سبيل التواضع،

١- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ٢٠.

٢- مصنف عبد الرزاق، ج ١١، ص ٣٣٦، فى هذا المعنى.



ص: ٥٧

كقول النبى (ص):

«لا- تفضّلونى على يونس بن متى». وأنه لا- خلاف فى كونه (ص) أفضل الأنبياء من يونس ومن هو أعظم منه، كما إبراهيم وموسى وعيسى عليهم السلام؛ وما ذلك إلا كرم وتواضع منه عليه أفضل الصلاة والسلام مدفوع بأنّ قياس ذلك على نهى النبى (ص)، قياس مع الفارق إذ الإنشاء لا- يحتمل الصدق والكذب بخلاف الإخبار؛ ولهذا قالت الإمامية، كثّرم الله تعالى، لا يخلو قول أبى بكر من أحد قسامين: إمّا أن يكون صدقاً أو كذباً، فعلى الأول لا يصلح للإمامه لكونه مفضولاً، وعلى الثانى الكذب؛ فالتواضع ههنا لا ينفع المجيب كما لا- يخفى على اللبيب، وأيضاً ما تضمّنه آخر كلامه من التماس التقويم عن رعيته والاعتراف بأنّ له شيطاناً يعتريه دليل واضح على عدم صلوحه للإمامه، فالحديث حجّه على ابن حجر لا له.

### ماذا يعنى استفهام أبى قحافه: «هل رضى بذلك بنو عبد مناف»

قال ابن حجر (١): «وأخرج الحاكم أنّ أبى قحافه لما سمع بولايه ابنه قال: هل رضى بذلك بنو عبد مناف وبنو المغيرة؟ قالوا: نعم، قال: لا واضح لما رفعت، ولا رافع لما وضعت». (٢)

أقول: فى هذا الحديث شهاده من أبى قحافه على أنّ ابنه أبى بكر كان قبل الخلافه وضيعاً مهيناً وأنه لم يكن صالحاً للخلافه، وهذه شهاده لا يعتربها جرح كما لا يخفى، فالحديث حجّه على الناصبه. ولعمري أنّه مع ظهور دلالتة على ما ذكرناه كيف لم يتنبه له هذا الشيخ وأورده زعماً منه أنّه من دلائل فضيله أبى بكر، فتأمل فإنّ الفكر فيه طويل.

### ردّ دعوى إجماع الأمة على خلافه أبى بكر

قال ابن حجر: «الفصل الثانى فى بيان انعقاد الإجماع على ولايته: قد علم ممّا قدّمناه أنّ الصحابه (رضوان الله عليهم) أجمعوا على ذلك، وأنّ ما حكى عن تخلف سعد بن عباده عن البيعه مردود، وممّا يصرّح بذلك أيضاً ما أخرجه الحاكم وصحّحه عن ابن مسعود، قال: ما

١- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ٢١.

٢- المستدرک على الصحيحين، الحاكم، ج ١١، ص ٤٤٥، بدل بنو مناف فيه بنو مخزوم.

ص: ٥٨

رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وما رآه المسلمون سيئاً فهو عند الله سىء، وقد رأى الصحابه جميعاً أن يستخلف أبو بكر، فانظر إلى ما صحَّ عن ابن مسعود وهو من أكابر الصحابه وفقهائهم ومتقدميهم من حكاية الإجماع من الصحابه جميعاً على خلافه أبى بكر ولذلك كان هو الأحقَّ بالخلافه عند جميع أهل السنّه والجماعه فى كلّ عصر ممّا إلى الصحابه، وكذلك كان هو أحقَّ بالخلافه عند جميع المعتزله، وأكثر الفرق وإجماعهم على خلافته قاض بإجماعهم على أنه أهل لها مع أنه من الظهور بحيث لا يخفى فلا يقال إنها واقعه يحتمل أنها لم تبلغ بعضهم ولو بلغت الكلّ لربّما اظهر بعضهم خلافاً، على أن هذا إنّما يتوهم أن لو لم يصحَّ عن بعض الصحابه المشاهدين لذلك الأمر من أوّله إلى آخره حكاية الإجماع وأمّا بعد أن صحَّ عن مثل ابن مسعود حكاية إجماعهم كلّهم فلا يتوهم ذلك أصلاً سيما وعلى ممّن

حكى الإجماع عنه أنه لما قدم البصره سئل عن مسيره هل هو بإشاره من النبى (ص) فذكر مبايعته هو وبقية الصحابه لأبى بكر وأنه لم يتخلف منهم اثنان». (١)

أقول: قد بينا بأنهم لم يشترطوا فى عقد البيعه لأبى بكر اجتماع من فى المدينه من أهل الحلّ والعقد أن رده على ما حكى من تخلف سعد بن عباده مردود بأن المتخلف أبداً كان سعد وأولاده وخواص أصحابه وإلى سته أشهر على (ع) وسائر بنى هاشم ومواليهم، وأمّا حكم الحاكم بصحّه نقل الإجماع عن ابن مسعود فلا حكم له عندنا، وكذا حكم الوسائط التى بينه وبين ابن مسعود من الوضعين لنصره مذهب أهل السنّه، كإمامهم نعيم بن حماد الخزاعى كما ذكره عبد العظيم المنذرى الشافعى فى خاتمه كتاب الترغيب والترهيب على أن ما روى الحاكم عن ابن مسعود رضى الله عنه إنّما هو مجرد ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن وما رآه المسلمون سيئاً فهو عند الله سىء، وأمّا قوله وقد رأى الصحابه جميعاً أن يستخلف أبو بكر. . . فقد اكتفى ذلك المستدلّ بذلك القدر من كلام ابن مسعود على صحّه خلافه أبى بكر لزعمه أنه ممّا رآه الصحابه قاطبه، فلا يلزم منه تصحيح ابن مسعود لانعقاد الإجماع على خلافه

ص: ٥٩

أبى بكر، وأيضاً إن أراد بالمسلمين الكلّ فلا نسلم إطباق آراء الكلّ على خلافه أبى بكر، وإن أراد البعض فقد رأى كلّ فى صاحبه حسناً مثل ما رآه الشيعة فى على (ع) وغيرهم فى غيره، فمن أين ثبت بذلك الخلافه التى رآها الكلّ؟! إن قيل يلزم من ذلك تخطئه أصحاب محمّد (ص) من المهاجرين والأنصار قلت اللازم تخطئه بعضهم كما عرفت، ولا- استبعاد فيه لوقوع أشدّ من ذلك فى أصحاب موسى (ع) من بنى إسرائيل حيث استضعفوا وصيّيه هارون وكادوا يقتلونه فارتدّوا وتابعوا السامرى فى عباده العجل، وقد تواتر عن النبىّ (ص) أنّه قال: يقع فى أمتى كلّ ما وقع فى الأمم السابقيه حذو النعل بالنعل والقذّه بالقذّه، ولو سلّم فالإمامه عندهم ليست بنصّ من الله ولا سنّه من النبىّ (ص) فاجتماع بعضهم عليه لا يسمّى إجماعاً عند الكلّ، بل غايته أن يكون كعدولهم عن أكل المنّ والسلوى إلى أكل الفوم والبصل. وأمّا ما

رواه من إجماع أهل السنّه فى سائر الأعصار على أحقيّه أبى بكر بالخلافه فلا رواج له فى سوق الخصم، وكذا إجماع المعتزله على ذلك على أنّ المعتزله لم يقولوا بالأحقيّه، بل هم مجتمعون على أحقيّه على (ع) من سائر الصحابه بذلك، لكنهم صحّحوا خلافه المفضول عنه (ع)؛ لتجويزهم تفضيل المفضول، كما مرّ بيانه مع دفعه سابقاً، وأمّا قوله فلا- يقال: إنّها واقعه يحتمل أنّها لم تبلغ بعضهم... فمدفوع بما نقلناه سابقاً عن صاحب المواقف من عدم انعقاد الإجماع على خلافه أبى بكر فى أوائل الأمر، بل مطلقاً.

وأما دعوى حصول الإجماع عن الباقي بعد طول الأزمنه فهو من قبيل الرجم بالغيب والرمى فى الظلام، ولو كان المدعى ابن مسعود، وأين علم ابن مسعود إتمام الإجماع على ذلك من علماء الأنصار ومجتهدى أقطارها، مع حكم جماعه من العلماء كالنظام وفخر الدين الرازى فى المعالم على عدم إمكان العلم بذلك؟! كما حقق فى الأصول وأيضاً اشترط الأكثر أن لا يتخلف أحد من المجمعين إلى انقراض الكلّ كما ذكر فى الأصول أيضاً، ولا ريب فى أنّ العلم بهذا اشدّ امتناعاً من الأول، وأيضاً قد اختلفوا فى أنّ الإجماع هل هو بنفسه حجّه أو لا بدّ فيه من سند هو الدليل والحجّه حقيقه؟ والسند الذى لهم فى ذلك ما مرّ من قياس استحقاق إمامه

ص: ٦٠

الصلاه الموضوعه على أبي بكر على استحقاق الإمامه الكبرى، وقد عرفت ما فيه من أن إثبات شرعيه القياس دونه خرط القتاد، ولهم فيه أيضاً خلاف واختلاف وعلماء أهل البيت عليهم السلام والظاهرية ينكرون حجيتهم، ولهم على ذلك أدله عقليه ونقلية لا يسع المقام ذكرها، ولغيرهم أيضاً في شروطه اختلاف كثير وعلى تقدير ثبوته الملحق بالمحال إنما يكون في موضع يتحقق هناك عله في الأصل يستوى فيها الفرع مع الأصل ولا ظهور للعله ههنا، بل الفرق ظاهر بجواز الصلاه عندهم خلف كل فاسق فاجر ولأن أمر إمامه الصلاه أمر واحد لا يحتاج فيه إلى علم كثير أو شجاعه وتديبر وغيرها والإمامه الكبرى خلافه وحكومته في جميع أمور الدين والدنيا ويحتاج فيها إلى العلوم والشرائط الكثيره التي لا يوجد واحد منها في أبي بكر فلا يصح قياس هذا على ذاك على أن الأصل غير ثابت عند الشيعة، وأما ما رواه عن مولانا أمير

المؤمنين (ع) في ذلك فأثار الوضع عليه لائحته، إذ لا معنى لأن يجاب عند السؤال عنه (ع) من كون مسيره بإشاره من النبي (ص) بذكر مبايعته هو وبقية الأصحاب لأبي بكر فتدبر.

### إثبات كون بيعه أبي بكر فلتته ولم يكن فيها إجماع ولا مشوره

قال ابن حجر: «ولا- يقدر في حكاية الإجماع تأخر على والزبير والعباس وطلحه مدّه لأمر، منها إنهم رأوا أن الأمر تم بمن تيسر حضوره حينئذ من أهل الحل والعقد، ومنها إنهم لما جاءوا وبايعوا اعتذروا كما مرّ عن الأولين من طرق بأنهم أخرجوا عن المشوره مع أن لهم فيها حقاً لا للقدح في خلافه الصديق، هذا مع الاحتياج في هذا الأمر لخطره إلى المشوره التامه ولهذا مرّ عن عمر بسند صحيح أن تلك البيعه كانت فلتته لكن وقى الله شرّها». (١)

أقول:

أولاً: إن عدم القدح مقدوح كيف والإجماع اتفاق جميع أهل الحلّ والعقد فإذا تخلف البعض لا ينعقد الإجماع.

١- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ٢٢.

ص: ٤١

ثانياً: إنّ ما ذكره فى وجه عدم القدح أولاً من أنّهم رأوا أنّ الأمر تمّ بمنّ تيسر حضوره من أهل الحلّ والعقد غير متجه، بل هو رأى فاسد لا دليل عليه من العقل والنقل.

ثالثاً: إنّ ما ذكره من أنّهم لما جاءوا وبايعوا اعتذروا الخ، مردود بما مرّ من أنّ بيعتهم فى ثانى الحال لم يكن عن طيب النفس والرضا والتسليم، وعلى تقدير التسليم يلزم أنّ تكون خلافته قبل ذلك واقعه على غير سبيل وكفى به منقصه، وأمّا ما ذكره كذباً وافتدائاً من اعتذارهم بأنّهم أخروا عن المشوره مع أنّ لهم فيها حقّاً، مردودٌ بأنّ المشوره لم تقع فى بيعه أبى بكر أصلاً كما يذكره ابن حجر متصلاً بذلك من قوله، وعن عمر بسند صحيح أنّ تلك البيعه كانت فلتة؛ فكيف يتوقّعون إدخالهم فى المشوره دون سائر المهاجرين والأنصار حتّى يعتذروا للتأخير بذلك العذر الواهى؟! بل لا معنى لتأخّرهم عن المشوره أصلاً وليس لهم فيها حقٌّ قطعاً.

### ردّ دعوى تجديد على (ع) بيعته لأبى بكر

قال ابن حجر: «لكن جمع بعضهم بين الخبر المار عن عائشه الدال على تأخّر بيعه على (ع) إلى موت فاطمه، وبين الخبر الذى مرّ عن أبى سعيد من أنّ علياً والزبير بايعا من أول الأمر بأنّ علياً بايع أولاً ثمّ انقطع عن أبى بكر لما وقع بينه وبين فاطمه ما وقع فى مخلفه رسول الله (ص)، ثمّ بعد موتها بايعه مبايعه أخرى فتوهم من ذلك بعض من لا يعرف باطن الأمر أنّ تخلفه إنّما هو لعدم رضاه ببيعه فأطلق ذلك من أطلق ومن ثمّ اظهر على مبايعته لأبى بكر ثانياً بعد موتها على المنبر لإزاله هذه الشبهه». (١)

أقول: قال فى الفصل الخامس: إنّ أبى بكر أرسل إليهم بعد ذلك، يعنى إلى على والعباس والزبير والمقداد فجاؤوا، فقال للصحابه: هذا على ولا- بيعه لى على عنقه وهو بالخيار فى أمره ألا فإنكم بالخيار جميعاً فى بيعتكم إياى، فإن رأيتم لها غيرى فأنا أول من بايعه، إلخ.

١- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ٢٤.

ص: ٦٢

وأيضاً لا وجه لتجديد البيعه الواقعه على رؤوس الأشهاد لأجل انقطاع المبايع وعزلته فى بيته لبعض الأغراض من غير إظهاره لمن بايعه ليخلعه وينكر عليه وإلا- لوجب تجديد بيعه كل من سافر عن أبى بكر مثلاً بعد البيعه إلى مدّه ثم رجع إليه، وهل هذا إلا أضحوكه يتلّهى بها الصبيان؟! كما أن فساد تقييد ذلك التجديد بوقوعه على المنبر ممّا يكاد يبصره العميان.

### دعوى أن من قال إن علياً أحق بالخلافه فقد خطأ الأولان

قال ابن حجر (١): «وحكى النووى بأسانيد صحيحه عن سفيان الثورى: «إن من قال إن علياً كان أحق بالولاية فقد خطأ أبى بكر وعمر والمهاجرين وما أراه يرفع له عمل إلى

السماء». (٢).

أقول: تخطأه أبى بكر وعمر وأتباعهما فى كثير من الوقائع والأمور، هى من المسلمّات؛ لافتقارهم إلى العصمه المانعه عن الوقوع فى الزلل والخطأ، وهو أمر لا تصحّ معه الأهليه لتولى أمر الإمامه الصغرى فضلاً عن الكبرى.

### دعوى أن من حاربهم أبو بكر هم من أهل الردّه

قال ابن حجر: «أمّا التّصوص القرآنيه فمنها قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَزِدْكُمْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ (٣)، وأخرج البيهقى عن الحسن البصرى أنه قال: هو والله أبو بكر لَمّا ارتدّت العرب جاهدهم هو وأصحابه حتّى ردهم إلى الإسلام». (٤).

أقول: ليس أحد ممّن حاربهم أبو بكر وأصحابه من أهل الردّه، كما ذكره ابن حزم فى

١- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ٢٤، باب بيان انعقاد الإجماع.

٢- حليه الأولياء، ج ١، ص ٣١؛ سنن أبى داود، ج ٤، ص ٣٣٧، ح ٤٦١٣٢ فى نفس المعنى.

٣- سورة المائدة: ٥٤.

٤- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ٢٥.

ص: ٦٣

مسألة أحكام المرتدّين من كتابه الموسوم بالمحلّي (١)، حيث قال: إنّ المتسمّين بأهل الردّه قسماً، قسم لم يؤمن قط كأصحاب مسيلمه وسجاح، فهؤلاء حريون لم يسلموا قط لا يختلف أحد في أنّه يقبل توبتهم وإسلامهم، والثاني قوم أسلموا ولم يكفروا بعد إسلامهم لكن منعوا الزكاه من أن يدفعوها إلى أبي بكر، فعلى هذا قوتلوا، ولم يختلف الحنفيون والشافعيون في أنّ هؤلاء ليس لهم حكم المرتد أصلاً وهم قد خالفوا فعل أبي بكر فيهم ولا نسميهم أهل الردّه ودليل ما قلناه شعر الحطيئه المشهور الذي يقول فيه:

أطعنا رسول الله ما كان بيننا

بل قال صاحب الفتوح عند ذكر بني حنيف وبني كنده: إنّ منشأ مخالفه طوائف العرب الذين منعوا أبا بكر في أيام خلافته من الزكاه حتّى سماهم بأهل الردّه وقتلهم عليه (٢)، إنّما كان اعتقادهم حقيّه خلافه أهل البيت عليهم السلام وقد جهم في خلافه أبي بكر، فقد روى بعض المتقدمين أنّه لما بويح لأبي بكر دخل مالك بن نويرة سيّد بني حنيف رضى الله عنه المدينة لينظر من قام بالأمر بعد النبيّ (ص) وكان يوم الجمعة، فلما دخل المسجد وصعد أبو بكر ليخطب على منبر رسول الله (ص)، فلما نظر إليه قال: هذا أخو تيم؟ قالوا: نعم، قال: فما فعل وصيّ رسول الله (ص) الذي أمرني رسول الله (ص) يأتباعه وموالاته؟! فقال له المغيرة بن شعبه: إنك غبت وشهدنا والأمر يحدث بعد الأمر، فقال مالك: بالله ما حدث شيء ولكنكم خنتم الله في رسوله. ثمّ تقدم إلى أبي بكر وقال: يا أبا بكر لم رقيت منبر رسول الله (ص) ووصيّ رسول الله جالس؟! فقال أبو بكر: أخرجوا الأعرابي البوال على عقبيه من المسجد. فقام إليه عمر وخالده وقنفذ فلم يزالوا يلكزونه في ظهره حتّى أخرجوه من المسجد كرهاً بعد إهانته

١- ابن حزم، المحلّي، ج ١١، صص ١٨٨-١٩٣، المسألة رقم ٢١٩٥.

٢- البلاذري، فتوح البلدان، ج ١، صص ١١٣-١١٨، باب خبر رده العرب في خلافه أبي بكر.

ص: ٦٤

وضرب، فركب مالك راحلته وهو يقول:

أطعنا رسول الله ما كان بيننا

قال الراوى فلما توطأ الأمر لأبى بكر بعث خالد بن الوليد فى جيش وقال: علمت ما قال ابن نويره فى المسجد على رؤوس الأشهاد وما أنشده من شعره، ولسنا نأمن من أن يفتق علينا منه فتق لا يلتئم والرأى أن تخدعه وتقتله وتقتل كل من يبارزك دونه وتسى حريمهم؛

اتهماً لهم بأنهم قد ارتدوا ومنعوا الزكاه (١)، فسار خالد وجرى من فعله ما اشتهر من الغلبه والغدر، الذى يضيق باستماعه الصدر. على أنه روى عن الإمام الباقر (ع) وابن عباس وعمار (رضى الله عنهما): «إن هذه الآيه قد وردت فى شأن الناكثين من أصحاب الجمل الذين جاهدهم على (ع)»، بل الظاهر أن المراد من الآيه ما هو أعم من ذلك بأن يكون خطاباً لكافه المؤمنين فى حياه الرسول (ص) وإعلاماً منه تعالى أن منهم من يرتد بعد وفاته بالتساهل على وصيته وإنكارهم للنص عليه وذلك هو ما يقوله جمهور أصحابنا من أن دافعى النص كفره والارتداد هو قطع الإسلام بما يوجب الكفر، فىكون ذلك شاملاً لأصحاب الجمل وغيرهم وهو قول على (ع) يوم الجمل: «ما قوتل أهل هذه الآيه حتى اليوم» (٢)، ذلك حق وصدق فإن منكرى إمامته من المتقدمين لم يقع بينه وبينهم قتال، بل أول قتال وقع له بعد وفاه الرسول (ص) هو حرب الجمل، ولذلك قال ما قال ومهما أمكن حمل الكلام على عمومه كان أولى، ويدل على أن الارتداد بإنكار النص والقيام على مخالفه أمير المؤمنين (ع) ذكر أوصافه (ع) فى متن الآيه بقوله: يَجِبُهُمْ وَيُحِبُّونَهُ (٣) فهو كقوله (ص)

١- ابن شاذان القمى، الفضائل، صص ٧٥ و ٧٦، خبر مالك بن نويره، المكتبه الحيدريه، عنه فى البحار، ج ٣٠، صص ٣٤٣ - ٣٤٥.

٢- الحلبي، تقريب المعارف، ص ٣٧٨.

٣- سوره المائده: ٥٤.



ص: ٦٥

له يوم خبير:

«لأعطين الراية غدأ رجلاً يحب الله ورسوله ويحبّه ورسوله كراراً غير فرار» (١)، فإن الوصف بمحبته لله ومحبه الله له وصف مجمع عليه فى على (ع) مختلف فيه فى أبى بكر. ثم قال تعالى: أذله على المؤمنين أعزوه على الكافرين (٢)، ومعلوم بلا خلاف حاله أمير المؤمنين (ع) فى الخشوع والتواضع عند غضبه وإيذائه، فهو ما رُئى قط طائشاً ولا مستطيراً فى حال من الأحوال، ومعلوم حال أبى بكر وعمر فى هذا المجال.

أما الأول: إن أبابكر اعترف طوعاً بأن له شيطاناً يعتريه عند غضبه. (٣)

وأما الثانى: كان معروفاً بالحدّه والعجله، مشهوراً بالفظاظه والغلظه.

وأما التصره على الكفار فإنما تكون بقتالهم وجهادهم والانتصاف منهم، وهذه حال لم يسبق أمير المؤمنين (ع) إليها سابق، ولا لحقه فيها لاحق، ثم قال تعالى: يُجاهِدُونَ فى سبيلِ الله (٤)، وهذا وصف أمير المؤمنين (ع) مستحق له بالإجماع، وهو منتف عن أبى بكر وصاحبه بالإجماع؛ لأنه لا قتيل لهما فى الإسلام ولا جهاد بين يدى الرسول (ص)، وكذا قوله تعالى: وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ (٥)، فإن الخوف من لومه اللائم إنما كان يتوهم فى قتال الناكثين والقاسطين والمارقين الذين كان أكثرهم من أصحاب سيد الأنام ومتظاهرين بالإسلام.

وأما قتال من زعموا أنه ارتد من العرب فى زمان أبى بكر فلم يكن فيه توهم، حتى يوصف فاعله بعدم خوفه من ذلك، وبهذا التفسير والتقرير سقط استدلاله بالآيه على خلافه أبى بكر وهو ظاهر جداً، ويزيده سقوطاً أن فخر الدين الرازى قال عند تفسير هذه الآيه: «إن هذه الآيه من أدلّ الدلائل على فساد مذهب الإماميه، لأنّ الذين اتفقوا على إمامه أبى بكر لو كانوا أنكروا نصّاً جلياً على إمامه على (ع) لكان كلهم مرتدين ولجاء الله بقوم يحاربهم ويردّهم

١- المغربى، شرح الأخبار، ج ١، ص ٣٠٢.

٢- سورة المائدة: ٥٤.

٣- الصناعى، عبد الرزاق، المصنّف، ج ١١، ص ٣٣٦؛ البيهقى، كنز العمال، ج ٥، صص ٥٨٩ و ٥٩٠.

٤- سورة المائدة: ٥٤.

٥- المصدر السابق.

إلى الحقّ؛ ولَمَّا لم يكن الأمر كذلك بل الأمر بالصدِّ فَإِنَّ الشيعة مقهورون أبداً حصل الجزم بعدم النصّ». (١)

وأجاب عنه العلامة النيشابورى الشافعى فى تفسيره بقوله: «ولناصر مذهب الشيعة أن يقول ما يدريك أنه تعالى لا- يجيء بقوم يحاربهم، ولعلّ المراد بخروج المهدي هو ذلك فإنّ

محاربه من دان بدين الأوائل هى محاربه الأوائل». (٢)

وإذ عرفت ممّا ذكرناه وما لم نذكره من القرائن والآثار فى شأن القوم الذين وصفهم الله تعالى بالصفه التى اشتقّ منها اسم نبيه (ص) فدعاه بنبيه، فقد اطّلت على حقيقه النسبه التى بين النبى والولى، وظهر لك أنّ إنكار الإمامه كإنكار النبوه وإنكار النبوه كإنكار ألوهية الله تعالى، فُعلم أنّ معرفه الإمام والاعتراف بحقه شرط الإيمان؛ رغماً لأنف من يتأنف عن ذلك، ولولا ذلك لم يحكم الله سبحانه وتعالى على منكر بالارتداد، إذ محصل معنى الآية هو وعيد لمن أنكرها، وارتدّ بذلك عن دين الإسلام قوم يعرفون صاحبها ويعترفون بحقه يحبهم الله ويحبونه لمحبتهم إياه والقيام بمودّته والبراءة من أعدائه.

### دعوى أن أبا بكر أعلم الصحابه والردّ عليها

قال ابن حجر: «قال النووى فى تهذيبه: واستدل أصحابنا على عظيم علم الصديق بقوله فى الحديث الثابت فى الصحيحين: «والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، والله لو منعونى عقلاً كانوا يؤدّونه إلى رسول الله (ص) لقاتلتهم على منعه». (٣) واستدلّ الشيخ أبو إسحاق بهذا وغيره فى طبقاته على أنّ أبا بكر أعلم الصحابه لأنهم كلّهم وقفوا عن فهم الحكم فى المسأله إلّا هو، ثمّ ظهر لهم بمباحثته لهم أنّ قوله هو الصواب فرجعوا إليه». (٤)

١- الرازى، التفسير الكبير، ج ١٢، ص ٢٠، فى تفسير الآية ٥٤ من سوره المائده.

٢- تفسير النيسابورى، غرائب القرآن، ج ٣، ص ١٧٧، فى تفسير الآية ٥٤ من سوره المائده.

٣- السنن الكبرى، البيهقى، ج ٨، ص ١٧٦؛ صحيح ابن حبان، ج ١، ص ٤٢٦.

٤- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ٢٦.

ص: ٦٧

أقول: قد بينا سابقاً نقلاً عن ابن حزم أن من منع أبا بكر عن أداء الزكاة إليه لم يكونوا مرتدين حقيقة باتفاق العلماء، وأنهم لم يمنعوا الزكاة مستحليين في الدين، بل منعوها عن أبي بكر؛ لاعتقادهم عدم استحقاقه للخلافه، فحكمه بقتالهم يكون جهلاً لا علماً، وبشكل عام: إن أراد بذلك العلم الذي كان يستدعيه انتظام خلافته وحصول مصلحته بالانتقام منهم، فهو مسلم ولكنّه لا يجدى نفعاً، وإن أراد العلم المطابق لحكم الله تعالى ورسوله فهو

ممنوع، كيف وقد روى صاحب الفتوح ما سيعترف به ابن حجر عند تقرير شبهه من أن عمر أنكر على ذلك وخاطب خالد بن الوليد الذي ارتكب ذلك بقوله: «يا عدو الله» وأراد أن يقتص منه بقتله لمالك بن نويرة سيد بنى حنيف، فنصحه أبو بكر وقال له لا تلم خالداً فإنه سيف الله، وإنما فعل ما فعل بأمرى وكانت المصلحة فيه، فلم يتكلم عمر في ذلك مده خلافه أبي بكر حتى وصلت الخلافه إليه، فهرب عنه خالد إلى الشام، وجمع عمر من بقى من قوم مالك وأخذ ما كان من نسائهم وذرايرهم عند المسلمين وسلمهم إليهم. فإن كان حكم أبي بكر علماً فقد كان منع عمر جهلاً، وإن كان بالعكس فالعكس، فليختر أولياؤهما من هاذين الأمرين الذين لا ثالث لهما ما شاؤوا.

ويدل على ما ذكرناه من أنهم لم يجحدوا أصل الزكاة؛ بأنه لا يعقل من مالك وأصحابه ذلك مع القيام على الصلاة فأنهما جميعاً في قرن واحد؛ لأن العلم الضروري حاصل للكل بأنهما على دينه (ص) وشريعته على حد واحد، وهل نسبه مالك إلى الردّه إلا قرح في الأصول، ونقض في الدين، من أن الزكاة معلومه ضروره من دينه (ص)، وقد روى جميع أهل النقل أن أبا بكر وصي الجيش الذين أنفذهم بأن يؤذونوا ويقيموا، فإن أذن القوم بأذانهم وأقاموا، كفوا عنهم فإن لم يفعلوا أعادوا عليهم، فجعل إماره الإسلام والبراءه من الردّه الأذان والإقامه. وقصه مالك معروفه عند من تأملها من النقل؛ لأنه كان على صدقات قومه والياً من قبل رسول الله (ص) فلما بلغته وفاه النبي (ص) أمسك عن أخذ الصدقات من قومه، وقال لهم: تربصوا بها حتى يقوم قائم بعد النبي (ص) وننظر ما يكون من أمره. وقد صرح بذلك في بعض أشعاره المشهوره المذكوره في كتاب الكافي وغيره، وروى بعضهم أنه أخذ الصدقات وفرقها

ص: ٦٨

على فقراء قومه والله أعلم، وإذ قد علم أنّ ما ذكره ابن حجر من تصويب جميع الصحابة بقتالهم كذب صريح ارتكبه؛ ترويحاً لحال أبى بكر وسدّاً لباب الطعن القديم المشهور فى ذلك عليه، ومن أين يثبت العلم لمن لا يعلم من القرآن الذى عرضه على رسول الله (ص) مراراً معنى الأب والكلالة وغيرهما، ممّا فصل فى كتب الجمهور؟! فلا تغفل.

### دعوى استخلاف أبى بكر والرّد عليها

قال ابن حجر: «ومن تلك الآيات أيضاً قوله تعالى: وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسِّرَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعِيدٍ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَمَّا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ (١)»، قال ابن كثير: «هذه الآية منطبقه على خلافة الصديق». (٢)

أقول: لا انطباق له بما قصده أصلاً، إذ لم يتحقق إلى يومنا هذا تبديل الخوف بالأمن فى أكثر الأقطار، ولا انتفاء الشرك بالكلية، كما يدلّ عليه قوله تعالى: لَمَّا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا (٣)، وإنّما تنطبق الآية على خلافة المهدي المنتظر (ع)؛ لما دلّ عليه الحديث المتواتر المتفق عليه فى شأنه من أنه عند ظهوره يملأ الدنيا قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً.

### دعوى أن النبى (ص) نصّ على خلافة أبى بكر والرّد عليها

قال ابن حجر: «إعلم أنّهم اختلفوا فى ذلك، ومن تأمل الأحاديث التى قدّمناها علم من أكثرها أنه نصّ عليها نصباً ظاهراً، وعلى ذلك جماعه من المحدثين وهو الحقّ، وقال جمهور أهل السنّة والمعتزلة والخوارج: «لم ينصّ على أحد». (٤)

أقول: قد تأملنا الأحاديث التى قدّمها ورددنا عليها بأنّها بعد التسليم بصحتها لا دلالة

١- سورة النور: ٥٥.

٢- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ٢٨.

٣- سورة النور: ٥٥.

٤- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ٣٦.

ص: ٦٩

لها على مقصوده، وعموماً فإن الأحاديث التي زعم دلالتها على التنصيص في شأن أبي بكر إنما هي من مفتريات الحشويّ من أهل الحديث الميحيين للكذب، وهم بعد وضع تلك الأحاديث قالوا بوجود النصّ في أبي بكر، وهذا لا ينافي إنكار جمهور أهل السنّة والمعتزله بوجود النصّ عليه في زمان النبيّ (ص)، مع غضّ النظر عن جرأتهم على تخطئه جمهور أهل

السنّة في إنكار وجود النصّ، بل على خرق إجماعهم على الإنكار كما ذكره النووي في شرح صحيح مسلم (١): نقول لو كان هناك نصّ لكان أبو بكر أعلم به، ولقال أطيعوني مستدلاً به، ولما قال الأنصار: منّا أمير ومنكم أمير، ولما توقّف على (ع) في البيعه إلى سنّة أشهر، ولما قال أبو بكر: وددت أنّي سألت رسول الله (ص) عن هذا الأمر وكنا لا ننازعه أهله، ولما قال العباس لعليّ (ع) امدد يدك أبايعك حتّى يقول الناس بايع عمّ رسول الله (ص) ابن عمّه، ولم يختلف فيك اثنان، ولما قال أبو سفيان يا بني عبد مناف أرضيتم أن يلي عليكم تيم؟ والله لأملأنّ الوادي خيلاً ورجلاً، ولما سلّ الزبير بن العوام سيفه قائلاً: أنا لا أرضى بخلافه أبي بكر، ولما قال عمر لأبي عبيده: ابسط يدك أبايعك، ولما قال أبو بكر: بايعوا عمر أو أبا عبيده، إلى غير ذلك ممّا هو مذكور في صحاح أحاديثهم ومعتبرات سيرهم وتواريخهم.

### الإشارة إلى وجود النصوص الداله على خلافه على (ع)

قال ابن حجر: «فلزم من ذلك بطلان ما نقله الشيعة وغيرهم من الأكاذيب وسوّدوا به أوراقهم من نحو خبر

«أنت الخليفة بعدى» (٢)، وخبر

«سَلّموا على عليّ بإمره المؤمنين» (٣)، وغير ذلك ممّا يأتي، إذ لا وجود لما نقلوه فضلاً عن اشتهاؤه. كيف وما نقلوه لم يبلغ مبلغ الآحاد المطعون فيها، إذ لم يصل علمه لأئمّه الحديث المسابرين على التنقيب عنه كما اتّصل كثير ممّا ضعفوه وكيف يجوز في العادة أن ينفرد هؤلاء بعلم صحّته تلك الأحاديث. (٤)

١- النووي، شرح صحيح مسلم، ج ١٥، صص ١٥٤ و ١٥٥، باب فضائل أبي بكر - كتاب فضائل الصحابة.

٢- التفتازاني، شرح المقاصد في علم الكلام، ج ٢، ص ٢٨٣.

٣- بحار الانوار، ج ١٠٩، ص ٢٠.

٤- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ٣٨.

ص: ٧٠

أقول: إنَّ الشيعة يدعون التواتر المعنوي في بعض ما حكم ابن حجر بعدم وجوده، وساعدهم فيها جمع كثير من نقاد محدثي أهل السنَّة كالحاكم، وابن جرير الطبري، وابن الأثير الجزري، وكفى به حجَّة، وأيضاً من شرائط حصول العلم التواتري لسامع الخبر أن

لا يكون السامع ممتن سبق إلى اعتقاد نفى مخبره بشبهه أو تقليد وألف بالباطل، وأكثر أهل السنَّة أشدَّ تورطاً في تقليد الآباء واقتداء آثارهم، فكيف ما شهد به فخر الدين الرازي في تفسير الفاتحة من سعى بنى أمية في محو آثار أهل البيت عليهم السلام، وما أخرجه الجزري في جامع الأصول عن سعيد بن جبير أنه قال: «كنت مع ابن عباس بعرفات فقال: مالي لا أسمع الناس يلبون؟ قلت يخافون من معاوية، فخرج ابن عباس من فسطاطه فقال: لبيك اللهم لبيك، فإنهم قد تركوا السنَّة على بغض على (ع) وذوى القربى». (١)

وما رواه ابن حجر من الأحاديث الواردة في بغض أهل البيت، كفاطمة وولديها، حيث قال عند ذكر الآثار المترتبة على قتل الحسين (ع): وحكى عن الزهري أنه قدم الشام يريد الغزو، فدخل على عبد الملك بن مروان فاخبره أنه يوم قتل حسين بن علي (ع) لم يرفع حجر من بيت المقدس إلَّا وتحتته دم، ثم قال له: لم يبق من يعرف هذا غيري وغيرك فلا تخبر به، قال فما أخبرت به إلَّا بعده. (٢)

وأما ما ذكره ابن أبي الحديد في شرحه لنهج البلاغة مع إقراره بصحَّه خلافة أبي بكر وعمر بقوله: وما أقول في رجل أقرَّ له أعداؤه وخصومه بالفضل، ولم يمكنهم جحد مناقبه، ولا كتمان فضائله، فقد علمت أنه استولى بنو أمية على بلدان الإسلام في شرق الأرض وغربها واجتهدوا بكلَّ حيلة في إطفاء نوره والتخويف عليه ووضع المعائب والمثالب ولعنوه على جميع المنابر وتوعَّدوا مادحيه، بل حبسوهم وقتلوهم ومنعوا من روايه حديث يتضمن له فضيله أو يرفع له ذكراً حتَّى حظروا أن يسمَّى أحد باسمه! فما زاده ذلك إلَّا رفعه وسموا،

١- ابن الأثير، جامع الأصول، ج ٣، ص ١٥٥٨، ح ١٥٥٨.

٢- ابن حجر، الصواعق المحرقة، الفصل الثالث، الأحاديث الواردة في بغض أهل البيت.

ص: ٧١

وكان كالمسك كلما ستر انتشر عرفه، وكلما كتم تصوّع نشره، وكالشمس لا تستر بالراح، وكضوء النار إن حجبت عنه عين واحده أدركته عيون كثيرة. (١)

ولا يخفى أن مراده بقوله «ولم يمكنهم جحد مناقبه ولا كتمان فضائله»، أنه لم يمكن ذلك لجميع الأعداء كما يدلّ عليه قوله آخرًا: «إن حجبت عنه عين واحده أدركته عيون كثيرة»، وقال صاحب الفتوح في فتح من أول كتابه «إن ههنا أخباراً أخر لم نذكرها لئلا يجعلها الشيعة متمسكاً لهم»، وكم مثل هذه في بطون الكتب؟! فتأمل وأنصف.

### إنكار ابن حجر وجود النص القطعي على إمامه على (ع)

قال ابن حجر: «نعم روى آحاداً خبر:

«أنت منى بمنزله هارون من موسى» (٢)، وخبر:

«من كنت مولاه فعلى مولاه» (٣)، وسيأتى الجواب عنهما واضحاً مبسوطاً، وأنه لا- دلالة لواحد منهما على خلافه على، لا نصّاً ولا إشارة، وإلا- لزم نسبه جميع الصحابه إلى الخطأ وهو باطل لعصمتهم من أن يجتمعوا على ضلاله، فإجماعهم على خلاف ما زعمه أولئك المبتدعه الجهّال قاطع بأن ما توهموه من هاذين الحديثين غير مراد أن لو فرض احتمالهما لما قالوه فكيف وهما لا احتمالانه كما يأتى. فظهر أن ما سؤدوا به أوراقهم من تلك الأحاديث لا يدلّ لما زعموه واحتمال أن ثم نصّاً غير ما زعموه يعلمه على [ (ع) ] أ و أحد من المهاجرين أو الأنصار باطل أيضاً وإلا لأورده العالم به يوم السقيفه حين تكلموا فى الخلافه أو فيما بعده لوجوب إيراده حينئذ وقولهم: «ترك على [ (ع) ] إيراده مع علمه به للتقيه» باطل إذ لا- خوف يتوهمه من له أدنى مسكه وإحاطه بعلم أحوالهم فى مجرد ذكره لهم ومنازعتة فى الإمامه به، كيف وقد نازع من هو أضعف منه وأقلّ شوكة ومنعه من غير أن يقيم دليلاً على ما يقوله؟! ومع ذلك فلم يؤذ بكلمه فضلاً عن أن يقتل. فبان بطلان هذه التقيه المشؤومه عليهم سيما وعلى [ (ع) ] قد

١- ابن أبى الحديد، شرح نهج البلاغه، ج ١، صص ١٦ و ١٧، القول فى نسب أمير المؤمنين.

٢- دلائل الإمامه، ج ١، ص ٩٢؛ تفسير الألوسى، ج ٩، ص ٣٩٠.

٣- شرح الأخبار، القاضى المغربى، ج ١، ص ٩٩.

علم بواقعه الحجاب وبعدم إيدائه بقول أو بفعل مع أن دعواه لا دليل عليها ومع ضعفه وضعف قومه بالنسبة لعليّ [ (ع) ] وقومه وأيضاً فيمتنع عادة من مثلهم أنه يذكره لهم ولا

يرجعون إليه، كيف وهم أطوع لله وأعمل بالوقوف عند حدوده وأبعد عن إتباع حظوظ النفس لعصمتهم السابقة وللخبر الصحيح: «خير القرون قرني تم الذين يلونهم» (١)، وأيضاً ففيهم العشرة المبشرون بالجنة ومنهم أبو عبيده أمين هذه الأمة كما صحّ من طرق؛ فلا يتوهم فيهم وهم بهذه الأوصاف الجليله أنهم يتركون العمل بما يرويه لهم من يقبل روايته بلا دليل أرجح يعولون عليه». (٢)

أقول : شهره الحديث الأول وبلوغه حدّ التواتر، لا ينكره إلّا المعاند المكابر، وأما الحديث الثاني فقد أثبت محمد بن جرير الطبري وابن الأثير الجزري (٣) في رسالته الموسومة بأسنى المطالب تواتره من طرق كثيرة، وأما ما استدّل به هنا على عدم دلالة الحديثين على خلافة عليّ (ع) بقوله «وإلا- لزم نسبه جميع الصحابه إلى الخطأ. . .» فالخطأ فيه ظاهر كيف ودلاله الحديثين ليست ممّا ينبغي باستلزامهما لبعض المحذورات؟! نعم ربما يستدل بالمعنى المفاد من اللفظ الدالّ على الملزوم غير مراد وأين لزوم ما ذكره من نسبه جميع الصحابه إلى الخطأ؟! إذ قد سبق الإمام عليّ (ع) أبا بكر باعتراف المحققين من أهل السنّه، فاللازم إنّما هو نسبه جماعه من الصحابه لأجل غضب الخلافه من أهل البيت إلى الخطأ وبطلانه غير مسلم، بل هو دالّ على المطلوب، وبما قررناه ظهر ضعف قوله: «فإجماعهم. . .» .

وأما قوله: «احتمال أن تم نصياً غير ما زعموه. . .» ففيه أن لا- محتمل كما يدلّ عليه مسند ابن حنبل ومناقب الخوارزمي ومناقب ابن المغازلي وغير ذلك، وأما استدلاله على بطلان هذا الاحتمال بقوله: «وإلا لأورده العالم به يوم السقيفه. . .» فباطل؛ لأنّ علياً (ع) وسائر بني هاشم ومواليهم وتابعيهم من المهاجرين استدّلوا به على ذلك، وأما الأنصار فقد مرّ أنّ أبا بكر

١- ابن حجر، فتح الباري، ج ٧، ص ٥؛ إعانه الطالبين، ج ٤، ص ٣٣٣.

٢- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ٣٩.

٣- الجزري، أسنى المطالب، ص ٤٨.



ص: ٧٣

وأباعبيده وسالماً مولى حذيفه، أوقعوا في قلوب الأنصار وغيرهم ممن سمع النص في شأن علي (ع)، وشبهوا الأمر على الناس وعلى الأنصار فيه أنه (ع) ترك الخلافة وقعد في قعر بيته حزناً على النبي (ص)، فلهذا لم يورده أحد من الطائفتين، وأما من عداهما من قريش كبنى أمية وبنى مخزوم وبنى مغيرة فأعانوهم على خذلان علي (ع) بأخذ حقه منه انتقاماً لثارات الجاهلية كما مر.

وأما استبعاده ترك علي (ع) لإيراد النص تقيته، فقد احتج عليهم بالنص ولم يلتفتوا، وجواز التقيته كانت موجوده هناك ولا بأس أن نوضح ذلك هنا ونقول: لا يخفى على من تتبع كتب الجمهور في الأحاديث والسير عدم تساوى متابعيه وأنصاره (ع) في أيام خلافته، ومحاربه الناكثين والقاسطين والمارقين وفقدانه لذلك في أيام خلافه الثلاثه، واختياره للسكوت عن طلب حقه حينئذ والمنازعه والمقاتله معهم، فقد نقل عن أمير المؤمنين (ع): أنه ذات يوم من أيام واقعه الصفين ركب مع عسكر كثير ولما نظر إلى كثرتهم قال لأصحابه: «كنت أنتظر هذه الكثره ولها لظمت الصبر».

وقد روى من طريق الجمهور أيضاً أنه قال حين أفضى الأمر إليه وقد سأله بما نقضى يا أمير المؤمنين؟ فقال (ع):

«أقضوا بما كنتم تقضون حتى يكون الناس جماعه واحده أو أموت كما مات أصحابي» (١)، فدل على أنه قد أخر القضاء بمذهبه في كثير من الأحكام؛ خوف الاختلاف عليه وانتظر الاجتماع من أهل الخلاف أو وجود المصلحه، ويؤيد ذلك ما ذكره ابن حجر في مواضع متعدده من كتابه مما يشعر بعداوه الناس وحسداهم لعلي (ع) وإظهارهم لذلك في حياه النبي (ص) وبعد وفاته، منها ما ذكره من أن بنى تيم (ظاهراً) وبنى عدى كانوا أعداء بنى هاشم في الجاهليه.

ومنها ما ذكره في ثناء الصحابه: ما نفر الناس عن علي إلا أنه لا يبالي بأحد، وفي موضع

١- صحيح البخارى، ج ٤، ص ٢٠٩؛ مسند ابن الجعد، ص ١٨١؛ البيهقي، كنز العمال، ج ١٣، ص ١٢٩؛ ابن زهره، غنيه النزوع، ص ٣١٦ الهامش.

ص: ٧٤

آخر عن السلفى فى الطيوريات: إنَّ علياً (ع) كان كثير الأعداء، (١) ومنها ما ذكره فى فضائل أهل البيت عليهم السلام عند ذكره قوله تعالى: «أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَىٰ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ (٢)» حيث روى عن الإمام الباقر (ع) أنَّه قال فى هذه الآية: «نحن الناس والله»، (٣) ومنها ما ذكره: «إنَّ علياً (ع) شكَا إلى رسول الله (ص) عن حسد الناس إِيَّاه»، ومنها ما ذكره أيضاً فى قوله تعالى: «قُلْ لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ (٤)» حيث قال: وصَحَّ أَنَّ العباس شكَا إلى رسول الله (ص) ما يلقون من قريش من تعيسهم فى وجوههم وقطعهم حديثهم عند لقائهم فغضب (ص) غضباً شديداً حتَّى احمرَّ وجهه ودرَّ عرق بين عينيه، وقال: والذى نفسى بيده لا يدخل قلب رجل الإيمان حتَّى يحبَّ الله ورسوله. وفى روايه صحيحه أيضاً قال:

«ما بال أقوام فإذا رأوا الرجل من أهل بيتى قطعوا حديثهم، والله لا يدخل قلب رجل الإيمان حتَّى يحبَّهم الله ولقرابتهم منى»، (٥) ومنها ما ذكره أيضاً: إنَّهم رغبوا بريده على إسقاط على [ (ع) ] عن عين النبى (ص) حيث قال «وكذلك وقع لبريده أنه كان مع على [ (ع) ] فى اليمن فقدم مغاضباً عليه فأراد شكايته بجاريه أخذها من الخمس فقيل: له أخبره ليسقط على من عينه (ص) ورسول الله (ص) يسمع من وراء الباب فخرج مغضباً فقال:

«ما بال أقوام ينتقصون علياً؟! من نقص علياً فقد نقصنى، ومن فارق علياً فقد فارقنى، إنَّ علياً منى وأنا منه، خلق من طينتى وخلقت من طينه إبراهيم، وأنا أفضل من إبراهيم، ذريه بعضها من بعض والله سميع عليم. يا بريده أما علمت أن لعلى أكثر من الجارية التى أخذ؟!» (٦)

فليتأمل الناظر المنصف أن الصحابه الذين رغبوا بريده على النبى (ص) بما تمنوا أن يسقط

١- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ٣٧٤.

٢- سورة النساء: ٥٤.

٣- العمدة، ابن البطريق، ص ٣٥٥.

٤- سورة الشورى: ٢٣.

٥- القندوزى، ينابيع الموده، ج ١، ص ١٥؛ ابن ماجه، سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٥٠؛ الحاكم النيسابورى، المستدرک، ج ٤، ص ٧٥؛ البيهقى، كنز العمال، ج ١٢، ص ١٠٢.

٦- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ٤٩٨.

ص: ٧٥

على (ع) من عينه (ص) وكانوا جالسين من وراء باب النبي (ص) بحيث يسمعه هو (ص) وأصحابه ذلك اليوم.

### إبطال دعوى أهليته أبي بكر للاجتهاد

قال ابن حجر: «وزعموا أنه أحرق من قال أنا مسلم وقطع يد السارق اليسرى وتوقف في ميراث الجدّه، حتى روى له أن لها السدس وأن ذلك قادح في خلافته وجوابها بطلان زعمهم قدح ذلك في خلافته وبيانه أن ذلك لا يقدح إلا إذا ثبت أنه ليس فيه أهليته للاجتهاد. وليس كذلك بل هو من أكابر المجتهدين، بل هو أعلم الصحابة على الإطلاق للأدلة الواضحة على ذلك منها ما أخرجه البخارى وغيره أن عمر في صلح الحديبيه سأل رسول الله (ص) عن ذلك الصلح وقال: «علام نعطي الدينه في ديننا؟» (١) فأجابه النبي (ص) ثم ذهب إلى أبي بكر فسأله عما سأل عن النبي (ص) من غير أن يعلم بجواب النبي (ص) فأجابه بمثل ذلك سواء بسواء، ومنها ما أخرجه أبو القاسم البغوى وأبو بكر الشافعى في فوائده وابن عساكر عن عائشه قالت: «لما توفى رسول الله (ص) اشرب النفاق، أى رفع رأسه، وارتدت العرب وانحازت الأنصار فلو نزل بالجيال الراسيات ما نزل بأبى لهاضها، أى فتتها، فما اختلفوا في لفظه إلا طار أبى بعبائها وفضلها؛ قالوا أين ندفن رسول الله (ص) فما وجدنا عند أحد في ذلك علماً فقال أبو بكر: سمعت رسول الله (ص) يقول: ما من نبى يقبض إلا دفن تحت مضجعه الذى مات فيه، واختلفوا في ميراثه فما وجدنا عند أحد في ذلك علماً فقال: أبو بكر سمعت رسول الله (ص) يقول: إننا معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركناه صدقه. (٢)

قال ابن زنجويه: وهذه سنّه تفرّد بها الصديق من بين المهاجرين والأنصار ورجعوا إليه

فيها. وأما خبر «أتانى جبرئيل فقال: إن الله يأمرك أن تستشير أبا بكر» (٣) وخبر «إن الله يكره

١- الجمع بين الصحيحين، البخارى، ج ١، ص ٢٤٨.

٢- الطوائف، ص ٢٧١؛ جامع الأحاديث، ج ٢٥، ص ٢١٣.

٣- الجامع الكبير، ج ١، ص ٦٠٦؛ الفوائد، ج ٢، ص ١٨٣؛ جامع الأحاديث، ج ١، ص ٢٠٥.

ص: ٧٦

يخطئ أبو بكر» (١) سنده صحيح، وخبر «لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أن يؤمهم غيره» (٢) وخبر «أنه وعمر كانا يفتيان الناس في زمن النبي (ص)». وعن تهذيب النووى أن أصحابنا استدلوا على عظيم علمه بقوله: لأقاتلن من فزق من بين الصلاة والزكاة... وأن الشيخ أباباسحاق استدلل به على أنه أعلم الصحابة لأنهم كلهم وقفوا عن فهم الحكم في المسألة إلا هو ثم ظهر لهم بمباحثته لهم أن قوله هو الصواب» (٣).

أقول: عدم القدح في أبي بكر على تقدير ثبوت أهليته للاجتihad مقدوح من وجوه:

أولاً: لا يجوز الاجتihad على الإمام إذ بالاجتihad لا يحصل الجزم بأن ما يقوله من عند الله تعالى.

ثانياً: إن المجتهد قد يخطئ، فحينئذ يجوز على الإمام الخطأ، وذلك ينافي الإمامه لاشتراط العصمة فيها كما برهنا عليه سابقاً.

ثالثاً: قد أشرنا فيما مضى إلى أن من شرائط الإمامه العلم بجميع أحكام الدين، وأن ذلك شرط واجب، وإلا لانتفت فائده نصبه، بل العصمة تستلزم هذا العلم، فمن ظهر منه نقصان في هذا العلم لا يجوز أن يكون إماماً، وقد ظهر عن أبي بكر في مسائل كثيرة الاعتراف على نفسه بأنه لا يعرف الحكم، وقد بين أصحابنا رضوان الله عليهم الفرق بين الأمير والحاكم وبين الإمام، من حيث أن ولاية الإمام عامه، وولايه من عداه خاصه، وبينوا أن الحاكم والأمير يجب أن يكونا عالمين بالحكم في جميع ما أسند إليهما، وأن لا يذهب عليهما شيء من ذلك، إلا أنه لما كانت ولايتهما خاصه لم يجب أن يكونا عالمين بجميع أحكام الدين، والإمام

بخلاف ذلك لأن ولاية عامه كنبوه النبي (ص)، ومن كمال النقص واللؤم أن يقوم أحد مقام النبي (ص) وهو لا يعلم المسائل الضرورية التي يحتاج إليها الناس.

١- الطبراني، المعجم الأوسط، ج ٩، ص ١٤٩.

٢- المسند الجامع، ج ٢٠، ص ١٠٨؛ اتحاف الخيرها المهره بزوائد المسانيد العشره، البوصيري، ج ٧، ص ٥٩؛ سنن الترمذي، ج ١٣، ص ٢٧٢.

٣- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ٤٤.

ص: ٧٧

رابعاً: يتوجه عليه معارضه بالمثل من أنه لا- يثبت اجتهاد أبي بكر إلا إذا ثبت أن ما صدر عنه من أمثال الأحكام المذكوره القادحه ضروره في كل إنسان عاقل له نصيب من معرفه الأحكام الشرعيه يمكن أن يصدر ممن له أهليه الاجتهاد، وإذا كان إثبات ذلك محالاً أو ملحقاً بالتشكيك في الضروريات كان ذلك قادحاً في خلافته.

وأما أول ما ذكره من الأدله التي زعم وضوح دلالتها على أهليه أبي بكر للاجتهاد فمدخول بأن جواب أبي بكر عن ذلك من غير أن يعلم جواب النبي (ص) قبله غير مسلم، وإن كان ذلك الجواب ممّا يظهر للعاقل المشاهد بخصوصيات تلك الواقعة بأدنى تأمل، فغايه ما يلزم من ذلك قصور فهم عمر لا كمال عقل أبي بكر.

وأما الثاني منها فمردود بأن الاختلاف في موضع الدفن غير واقع، كيف وقد صح اتفاقاً أنه مع أصحابه قد اشتغلوا بالخلافه عن دفن النبي (ص)، بل النبي (ص) أوصى بذلك إلى أهل بيته في أيام حياته كما نقله غير هذا الراوى؟! ولو سلم فلا اجتهاد في نقل خبر وصيه النبي (ص) بشيء كدفعه مثلاً، وكما لا يخفى مع أن قول أبي بكر «سمعت النبي (ص) يقول: ما من نبي...» دعوى لا برهان له بها سوى دعوى سماعه لذلك.

وأما ما ذكره من وقوع الاختلاف في ميراثه فغير واقع أيضاً، غايه الأمر أنه لما أخذ فدك من فاطمه عليها السلام وأدعت النحله فيها ثم الميراث تنزلاً افتري أبوبكر لدفع دعواها عليها السلام فقالت له: «أترث أباك ولا أترث أبي؟ لقد جئت شيئاً فريئاً».

ثم لا يخفى ما في عبارته من البعد عن كلام المحصلين فإنه ذكر أولاً الخلاف في موضع دفن النبي (ص) ثم الخلاف في ميراثه (ص) ثم قال متصلاً بهذا: قال بعضهم وهذا أول اختلاف وقع بين الصحابه، فقال بعضهم ندفنه بمكّه إلى آخره وأما ما ذكره من خبر نزول جبرئيل (ع)

على النبي (ص) بأمر الله تعالى له أن يستشير أبا بكر ففيه أنه على فرض صحته فإنما كان لتأليف قلبه، وإلا فالنبي (ص) إنما كان يعمل بالوحي الإلهي كما نطق به القرآن الكريم وكان غتياً عن مشاورتهم وتعليمهم كما لا يخفى.

## دعوى ابن حجر أن أبا بكر كان يقضى بالكمال الأسنى

قال ابن حجر: «ثبت بجميع ما قرناه أنه من أكابر المجتهدين، بل أكبرهم على الإطلاق وإذا ثبت أنه مجتهد فلا عتب عليه في التحريق لأن ذلك الرجل كان زنديقاً وفي قبول توبته خلاف، وأما النهي عن التحريق فيحتمل أنه لم يبلغه، ويحتمل أنه بلغه وتأوله على غير نحو الزنديق، وكم من أدله تبلغ المجتهدين ويؤولونها لما قام عندهم، لا ينكره ذلك إلا جاهل بالشريعة وحاملها. وأما قطعه يسار السارق فيحتمل أنه خطأ من الجلاء، ويحتمل أنه لسرقه ثانياً ومن أين علم أنها لسرقه الأولى، وأنه قال للجلاء اقطع يساره؟! وعلى التنزل فالآية شاملة لما فعله، فيحتمل أنه كان يرى بقاءها على إطلاقها وأن قطعه (ص) اليمنى في الأولى ليس على التحتم، بل الإمام مخير في ذلك وعلى فرض إجماع في المسألة فيحتمل أنهم أجمعوا على ذلك بعده. وأما توقفه في مسأله الجده إلى أن بلغه الخبر فينبغي سياق حديثه فإن فيه أبلغ الرد على المعترضين. أخرج أصحاب السنن الأربعة ومالك عن قبيصة قال: جاءت الجده إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها، فقال مالك في كتاب الله وما علمت لك في سنة نبي الله (ص) شيئاً فارجى حتى أسأل الناس؛ فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبه: حضرت رسول الله (ص) أعطاهم السدس. فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلم فقال مثل ما قال المغيرة، فأنفذه لها أبو بكر. فتأمل هذا السياق تجده قاضياً بالكمال الأسمى لأبي بكر فإنه نظر أولاً في القرآن وفي محفوظاته من السنه فلم يجد لها شيئاً ثم استشار المسلمين ليستخرج ما عندهم من شيء حفظوه فأخرج له المغيرة وابن مسلم ما حفظاه فقضى به وطلبه انضمام آخر إلى المغيرة احتياط فقط، إذ الرواية لا يشترط فيها تعدد على أنه غير بدع من

المجتهد أن يبحث عن مدارك الأحكام». (١)

أقول: قد عرفت بما قرناه من بطلان جميع ما قرره نفى ذلك الثبوت، وأما ما ذكره من أن «النهي عن التحريق فيحتمل أنه لم يبلغه» فهو مخالف لما ادعاه سابقاً من كمال علم أبي بكر.

ص: ٧٩

وأما الاحتمال الذى ادّعاه على نحو غير الزنديق من غير قرينه ظاهره مقتضيه لذلك التأويل الممقوت فهو غير صحيح، ولو جاز أمثال هذا التأويل العليل لارتفع الأمان عن دلالة القرآن المبين وسنن سيد المرسلين، وخرجا عن كونهما دليلاً للمحققين وحجّه على المبطلين.

وأما قوله «إنّ قطعه يسار السارق فيحتمل أنّه خطأ من الجلاّد» فوجه الخطأ فيه ظاهر، فإنّ قطع يد ذلك السارق لم يكن فى خلاء بحيث يكون الجلاّد منفرداً، بل كان فى ملاء مشاهد القوم من الصحابه وغيرهم فإذا كان من غلط الجلاّد فلم لم يفهمه أحد من الحاضرين؟! والعقل يحكم باستحاله تواطؤ الجميع على الغلط.

وأما قوله «فمن أين علم أنّها للسرقة الأولى، وأنّه قال للجلاّد اقطع يساره» ففيه أنّ من قدح فى أبى بكر بتلك الروايه إنّما قدح لوجدانه إيّاه فى كتب الحديث والسير مشتمله على تلك الخصوصيات، فعلم أنّ قوله «من أين علم» على أنّ هذه التخطئه قد توجهت من الصحابه المعاصرين الشاهدين لحكمه الفاسد، فلو كانت للسرقة الأولى لما نسبوه إلى الخطأ لا يقال: يحتمل أن يكون ذلك لعدم علمهم أنّه فى المرتبه الثانيه لأننا نقول لو كان كذلك لأعلمهم بذلك وسلم عن التخطئه.

وأما قوله «وعلى التنزل فالآيه شامله لما فعله . . .» فانزل جدّاً لأنّ الشمول قد خصّ بفعل النبىّ (ص) على رؤوس الأشهاد فالغفله عن ذلك لا- تليق بحال من قام مقامه (ص) وكذا الكلام فى قوله «إنّ قطع النبىّ (ص) اليمنى فى الأولى ليس على التحتم» لما تقرر فى الأصول من أنّ فعل النبىّ (ص) ما لم يعلم وجهه محمول على الوجوب.

وأما قوله «وعلى فرض إجماع فى المسأله» فمدخول بظهور قطعيه هذا الإجماع ظهوراً لاينكره إلّا ابن حجر الذى فرض على نفسه إصلاح معايب أبى بكر، على أنّه لو جاز انعقاد هذا الإجماع بعد فعل أبى بكر لجاز أن يقال فى الإجماع الذى ادّعاه هذا الشيخ مراراً فى خلافه أبى بكر إنّما انعقد بعد غصبه الخلافه كما وقع نظيره لمعاويه ولعلّه لا يرضى بذلك؛ فتأمل.

وأما ما اعترف به من توقّف أبى بكر فى مسأله الجده والسؤال فيها من الناس، فهو كاف

في ظهور نقصه وقصوره، وأين دنوّ من لم يقف على المسألة حتّى سأل من علو من قال مستويّاً على عرش التحقيق «سلوني عمّا دون العرش، وسلوني قبل أن تفقدوني؟!»

وأما قوله «فإنّه نظر أوّلاً- في القرآن ومحفوظاته. . .» ففيه نظر؛ لأنّه لو كان دأبه في الأحكام الشرعيّة رعايه الاحتياط بالتأمّل والتوقّف والمشاوره، فلم لم يتأمّل في أمر الخلافه إلى فراغ أهل البيت وسائر بني هاشم من دفن النبي (ص) حتّى يشاورهم؟ بل سارع في ذلك وأخذ البيعه من الناس وقد أفصح عنها عمر بقوله: «كانت بيعه أبي بكر فلتة وقي الله شرّها عن المسلمين». (١)

وأما ما ذكره في آخر كلامه من أنّ «طلبه انضمام آخر إلى المغيرة احتياط فقط»، فهو مع أنّه لا يقدر في مقصودنا لكنّه ليس بمتعيّن أن يكون منظوراً لأبي بكر، لجواز أن يكون قصده في اعتقاده بفسق المغيرة. فقد روى الجمهور مستفيضاً أنّه شهد عليه بالزنا عند عمر بن الخطاب ولقّن الرابع، وهو زياد بن أبيه حتّى تلجلج في الشهاده فدفع عنه الحدّ، ومع ذلك فالمغيرة روى شطراً من أحاديث أهل السنّه فلا تغفل عنه ودقق في سيرته.

### ردّ دعوى عدم استلزام قتل مالك بن نويرة الدم

قال ابن حجر: «الخامسه زعموا أنّ عمر ذمّه والمذموم من مثل عمر لا يصلح للخلافه. وجوابها أنّ هذا من كذبهم وافترائهم أيضاً، ولم يقع من عمر ذمّ له قط وإنّما الواقع منه في

حقّه غايه الثناء عليه واعتقاد أنّه أكمل الصحابه علماً ورأياً وشجاعه كما يعلم ممّا قدمناه عنه في قصّه المبايعه وغيرها، على أنّ إمامه عمر إنّما هي بعهد أبي بكر إليه فلو قدح فيه لكان قادحاً في نفسه وإمامته. وأمّا إنكاره على أبي بكر كونه لم يقتل خالد بن الوليد لقتله مالك بن نويرة وهو مسلم ولتزوج امرأته من ليلته ودخل بها، فلا- يستلزم ذمّاً له ولا إلحاق نقص به لأنّ ذلك هو من إنكار بعض المجتهدين على بعض في الفروع الاجتهاديه، وهذا كان شأن

١- مسند أحمد، ج ١، ص ٥٥؛ صحيح ابن حبان، ج ٢، ص ١٥٩؛ الجاحظ، العثمانيه، ص ١٩٦؛ شرح إحقاق الحقّ، ج ٢، ص ٣٤٨.



ص: ٨١

السلف وكانوا لا يرون فيه نقصاً وإنما يرونه غايه الكمال، على أنّ الحقّ عدم قتل خالد لأنّ مالكاً ارتدّ وردّ على قومه صدقاتهم لما بلغه وفاه رسول الله (ص) كما فعل أهل الردّه، وقد اعترف أخو مالك لعمر بذلك وتزوّجه امرأته لعلّه لانقضاء عدّتها بالوضع عقب موته، أو يحتمل أنّها كانت محبوسه عنده بعد انقضاء عدّتها عن الأزواج على عاده الجاهليّه. وعلى كلّ حال فخالد أتقى الله من أن يظنّ به مثل هذه الرذاله التي لا تصدر من أدنى المؤمنين فكيف بسيف الله المسلول على أعدائه؟! فالحقّ ما فعله أبو بكر لا ما اعترض به عليه عمر (رضى الله عنهما) ويؤيّد ذلك أنّ عمر لمّا أفضت الخلافة إليه لم يتعرّض لخالد ولم يعاتبه في هذا الأمر قط؛ فعلم أنّه ظهر له حقيقه ما فعله أبو بكر». (١)

أقول: أمّا ما ذكره بأنّ «إمامه عمر إنّما هي بعهد أبي بكر إليه...» ففيه أنّنا نعلم بأنّ المقدمه المذكوره تقتضى كفّ عمر عن القدح فيه، لكن الله تعالى قد أنساه تلك المقدمه في بعض الأحيان وأجرى الحق على لسانه بذكر بعض القوادح التي نقلها الثقات من أرباب السير والتواريخ ليكون حجّه لأهل الحقّ على أهل الباطل.

وأما ما ذكره من أنّ «إنكاره على أبي بكر في عدم قتله خالد بن الوليد لقتله مالك بن نويرة لا يستلزم ذمّاً له...» مرفوض لأنّ الذمّ كلّ الذمّ إنّما هو في إهماله إجراء حكم الشرع في شأن خالد، لكن لمّا كان صدور الذمّ عليه من مثل عمر أشدّ عند أوليائه من المتسمّين بأهل السنّه فقد خصّه الشيعة بالذمّ، فقوله «لا يستلزم ذمّاً له» كما ترى واضح للعيان شاهد على

البطلان.

وأما ما ذكره من اجتهاده في ذلك فهو من قبيل اجتهاد أبي جهل وأمثاله في مقاتله النبيّ (ص)، واجتهاد معاويه في محاربه أمير المؤمنين (ع)، والقائل بمثل ذلك لا يليق بالجواب.

وأما ما ذكره من «أنّ الحقّ أنّ مالكاً ارتدّ وردّ على قومه...» فقد عرفت بطلانه بما نقلناه

ص: ٨٢

سابقاً من كلام ابن حزم وغيره عند الحديث عن ما ذكره ابن حجر في النصوص السمعية التي زعم دلالتها على خلافه أبي بكر، فتذكر.

وأما ما احتمله من تزوج خالد لامرأة مالك بعد انقضاء عدتها بالوضع عقب موته، فمردود بأن عدّه امرأه المسلم لا تنقضى بما ذكره، وقد بينا أنّ مالكاً لم يرتد قطعاً، وأما احتمال «أنها كانت محبوسه عنده...» فمع ابتناؤه أيضاً على ارتداد مالك مردود، بأنّه كيف يليق بشأن عمر مع ما رووا فيه «أنّه لو كان نبياً بعد نبينا (ص) لكان هو عمر» أن ينكر على أبي بكر ذلك الإنكار المنقول، ويحرّضه على قتل خالد سيف الله المسلول، من غير علم بحال القاتل والمقتول.

وأما ما ذكره من أنّ «خالداً أتقى الله من أن يظنّ به مثل هذه الرذالة...» فهو مجرد حسن ظنّ ليس في محلّه، ولو سلّم فأول من يرد عليه هذا الاعتراض هو عمر، حيث أساء الظنّ بخالد وهمّ بقتله، وأما تسميه خالد بسيف الله فوعدت من أبي بكر لإعانتته له في غضب الخلافة أولاً، وقتل مالك الذي أوقع الخلل في خلافته ثانياً، فانكشف الأمر، وظهر أنّه لا كرامه في ذلك الاسم والمسمى.

وأما قوله «فالحق ما فعله أبو بكر لا ما اعترض عليه» ففيه أنّ هذا اعتراف منه ببطلان لأي عمر في ذلك الاعتراض وهو يكفي للقبح فيها.

وأما ما ذكره من التأييد، فضعفه ظاهر من أنّه لما أفضت الخلافة إلى عمر هرب خالد إلى الشام واسترجع عمر بقيته ما كان في أيدي الناس من أسارى بني حنيف من النساء

والذراري، وسلمهم إلى أزواجهم وآبائهم من بقيته سيف أبي بكر، فتدبر.

### قول عمر «كانت بيعه أبي بكر فلتة» انتقاص لخلافه أبي بكر

قال ابن حجر: «زعموا أنّ قول عمر: إنّ بيعه أبي بكر كانت فلتة لكن وقى الله شرّها فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه؛ قادح في حقيتها، وجوابها أنّ هذه من غباواتهم وجهالاتهم، إذ لا دلالة في ذلك لما زعموه؛ لأنّ معناه أنّ الإقدام على مثل ذلك من غير مشوره الغير وحصول

ص: ٨٣

الاتفاق منه مظنه الفتنة، فلا يقدم أحد على ذلك على أنى أقدمت عليه، فسلمت على خلاف العاده ببركه صحه التيه وخوف الفتنة لو حصل توان في هذا الأمر». (١)

أقول: حاصل احتجاج الشيعة بذلك أن ضمير (شَرَّها) في قول عمر راجع إلى البيعه، فيلزم توصيف بيعه أبي بكر بالشَّرِّ، وهذا إزدراء بجلاله قدره عندهم وكذا في لفظ (الفلته) استحقاقاً لها، ففي ما ذكره عمر غاية المذمة إذ لا مذمة فوق الوصف بالشَّرِّ. ولقد أنطقه الله بالحق حيث اعترف في بيان المعنى بعدم حصول الاتفاق على خلافه أبي بكر، وبهذا ظهر أن الغبي هو من لا يضع الأمور في نصابها الصحيح.

### استدلال ابن حجر على أن أبا بكر كان مصيباً في منع فدك

قال ابن حجر:

«زعموا أنه ظالم لفاطمه [عليها السلام] بمنعه إيّاها من مخلف أبيها وأنه لا دليل له في الخبر الذي رواه «نحن معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركناه صدقه» (٢) لأنّ فيه احتجاجاً بخبر الواحد مع معارضته لأيه الموارث، وفيه ما هو مشهور عند الأصوليين. وزعموا أيضاً أن فاطمه [عليها السلام] معصومه بنص: «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً» (٣)، وخبر «فاطمه بضعه مني»، (٤) وهو معصوم فتكون معصومه، وحينئذ فيلزم

صدق دعواها الإرث. وجوابها أما عن الأول، فهو لم يحكم بخبر الواحد الذي هو محلّ الخلاف وإنّما حكم بما سمعه من رسول الله (ص) وهو عنده قطعي فساوى آية الموارث في قطعيه المتن. وأما حمله على ما فهمه منه، فلانتفاء الاحتمالات التي يمكن تطرقها إليه عنه بقرينه الحال فصار عنده دليلاً قطعياً مخصصاً لعموم تلك الآيات. وأما عن الثاني، فمن أهل البيت أزواجه على ما يأتي في فضائل أهل البيت [عليهم السلام] ولسن بمعصومات اتفاقاً فكذلك بقيه أهل البيت. وأما «بضعه مني» فمجاز قطعاً فلم يستلزم عصمتها وأيضاً فلا يلزم مساواه

١- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ٤٨.

٢- ابن كثير، تفسير ابن كثير، ج ٣، ص ٣٧٠.

٣- سورة الأحزاب: ٣٣.

٤- السرخسي، المبسوط، ج ٣٠، ص ٢٨٨.

البعض للجمله في جميع الأحكام، بل الظاهر أن المراد أنها كبضعه مني فيما يرجع للحنو والشفقة. ودعواها أنه (ص) نحلها فدكاً، لم تات عليها إلما بعلى وأم أيمن فلم يكمل نصاب البيئه على أن في قبول شهاده الزوج لزوجه خلافاً بين العلماء وعدم حكمه بشاهد ويمين، أمراً لعله لكونه ممن لا يراه ككثيرين من العلماء، أو أنها لم تطلب الحلف مع من شهد لها وزعمهم أن الحسن والحسين وأم كلثوم شهدوا لها باطل على أن شهاده الفرع والصغير غير مقبوله، وسيأتي عن الإمام زيد بن علي بن الحسين رضى الله عنهم أنه صوب ما فعله أبو بكر وقال: لو كنت مكانه لحكمت بمثل ما حكم به. وعن أخيه الباقر أنه قيل له: أظلمكم الشيخان من حقكم شيئاً؟ فقال: لا ومنزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً ما ظلمانا من حقنا ما يزن حبه خردله. وأخرج الدارقطني أنه سئل ما كان يعمل على في سهم ذوى القربى؟ قال: عمل فيه بما عمل أبو بكر وعمر، كان يكره أن يخالفهما. وأما عذر فاطمه في طلبها مع روايته لها الحديث فيحتمل أنه لكونها رأت أن خبر الواحد لا يخصيص القرآن كما قيل به؛ فاتضح عذره في المنع وعذرها في الطلب فلا يشكل عليك ذلك وتأمله فإنه مهم (١).

أقول: فيه نظر من وجوه كما يلي:

أولاً: يتوجه على جوابه عن الأول أن الخبر الذى رواه أبو بكر فى ذلك أولى بأن يكون محلّ الخلاف لأنه متهم فى روايته بعداوته لأهل البيت وجزّ النفع لنفسه؛ لما روى الشيخ جلال

الدين السيوطى فى تاريخ الخلفاء من أن فدكاً كانت بعد ذلك حبه أبى بكر وعمر، ثم اقتطعها مروان، وأن عمر بن عبد العزيز قد ردّ فدكاً إلى بنى هاشم وروى أنه ردّها إلى أولاد فاطمه رضى الله عنها. (٢)

وفى هذا دلالة على اتهام أبى بكر عند عمر بن عبد العزيز أيضاً كما وقع التصريح به فى الروايات الأخرى على أن تخصيص الكتاب بغير الحديث المتواتر والمشهور مما خالف فيه جمع كثير، ومنهم أبو حنيفة كما ذكر فى شروح منهاج البيضاوى، والمنصف المتأمل يجزم بأنه

١- ابن حجر، الصواعق المحرقة، صص ٤٨ و ٤٩.

٢- السيوطى، تاريخ الخلفاء، ص ٢١٥.

لا- وجه لأن يكون مثل هذا الخبر موجوداً ولم يسمعه غير أبي بكر حتى نساء النبي (ص) وعلى وفاطمة عليهما السلام مع أنهم كانوا مداومين في ملازمه النبي (ص). وعموماً كيف يبين رسول الله (ص) هذا الحكم بغير ذريته ويخفيه عن يريته ولا يوصي إليهم بذلك حتى يقفوا في ادعاء الباطل والتماس الحرام على أنه صلوات الله وسلامه عليه كان مأموراً خصوصاً في محكم الكتاب بإنذار عشيرته الأقربين؟! وقد أخرج في جامع الأصول حديث شهر بن حوشب عن الترمذي وأبي داود أن النبي (ص) قال:

«إن الرجل والمرأة ليعملان بطاعة الله تعالى ستين سنة ثم يحضرهما الموت فيضاران في الوصية فيجب لهما النار»، فأى ضرر أعظم من أن يكون النبي (ص) كتم ذلك عن وصيه وورثته وأودعه أجنبيّاً لا فائده له فيه ظاهراً؟! وحاشاه من ذلك، إذ هو رحيم رؤوف بالأبعاد، فضلاً عن الأقارب. لا يقال كفى تعريفاً وإعلاماً بذلك الخبر الذي ذكره النبي (ص) لأبي بكر من كبار أصحابه لأننا نقول: الكفاية ممنوعة لأن أبا بكر إنما غلب على فاطمه عليها السلام بذلك الخبر من حيث أنه صار خليفه وقاضياً وادعى أن علمه قد حصل بذلك من الخبر المذكور وعلم القاضي كافٍ في إجراء الحكم، ومن البين أنه لو لم يتفق سوء اختيار القوم على خلافه أبي بكر وكان الخليفة غيره، لما كان لذلك الخبر الواحد حججه عنده في إثبات كون تركه النبي (ص) صدقه. أمّا عند الخليفة على تقدير كونه غير أبي بكر فلاشهادة الواحد مردوده فضلاً عن روايته في مقام الشهادة، وأمّا عند المدعيه أعني فاطمه عليها السلام فقد ظهر

من أنها قد أنكرت ذلك وغضبت على أبي بكر في حكمه بما ذكر، ولا مجال لأن يقال إن النبي (ص) لما عين أبا بكر للخلافه لم يحتج إلى إظهار ذلك لغيره لأن هذا خلاف ما عليه جمهور أهل السنّه من عدم النصّ والتعيين لأحد كما مرّ، على أنه يجوز أن يكون الحديث الذي تفرّد به أبو بكر من قبيل (الغرائيق العلى) الذي جوز أهل السنّه اعتماداً عليه إلقاء الشيطان له على لسان النبي (ص) وكيف يستبعد إلقاء مثل ذلك له مع ما روى عن أبي بكر من أنه قال: «إن لى شيطاناً يعترينى...» (١) وأمّا قوله: «وإنما حكم بما سمع من رسول الله (ص)» ففيه أن دعوى سماعه منه غير مسموع لما سمعت من اتهامه سابقاً.

ص: ٨٦

وأما ما ذكره من قوله «وأما حملة على ما فهمه منه فلانتفاء الاحتمالات. . .» ففيه أن ذلك وهم لا فهم، وانتفاء الاحتمالات غير ثابت لاحتمال أن يكون قوله صدقه في الحديث الحادث تمييزاً، ويكون معنى الحديث أن ما تركناه على وجه الصدقه لا يورثه أحد، وقد وهم الراوى وهو أبو بكر في ذلك لاحتمال أن النبي (ص) قد وقف على لفظ صدقه فظنه أبو بكر موقوفاً على الرفع بالخبرية لا على التّصّب بكونه تمييزاً، والتمييز إنّما هو شأن أهل الخبره والاستبصار.

ثانياً: فلاّنه يتوجّه على ما ذكره في الجواب عن الثانى «إنّ من أهل البيت أزواجه على ما يأتى فى فضائل أهل البيت. . .» أنّنا قد راجعنا ما ذكره هناك فلم نجد فيه إلّا ما يجديه من ذكره أحاديث موضوعه وأقاويل مصنوعه زعم معارضتها لما ذكره أيضاً من الأحاديث الصحيحه باتفاق المسلمين الدالّ على خروج الأزواج، فلنضرب عن نقلها هنا صفحاً، ولنذكر من الاحتجاج فنقول: قد اتفق المفسرون من الشيعة والسنة على ذلك وهذا الاتفاق حجّه متحققه بموافقه بعض المفسرين من أهل السنّه مع الشيعة فضلاً عن أكثرهم، كما اعترف به ابن حجر من أن ما ذهب إليه بعض من الطائفة حجّه على الكل سيّما إذا وافقهم فيه غيرهم، وأيضاً قد انعقد الإجماع على ذلك قبل ظهور المخالف من أتباع بنى أمية المعادين لأهل البيت؛ والمخالف الحادث لا يقدر خلافه فى انعقاد الإجماع السابق وأيضاً والذي يدلّ

على ذلك أن من روى خلاف ذلك من المفسرين كانوا متأخرين عن قدماء المفسرين والمحدثين كالثعلبى وأحمد بن حنبل، والظاهر منشأ وهم المتأخرين ذكر آيه التطهير متّصله بما قبلها من الآيه التى وقع فيها النداء على نساء النبي (ص) والخطاب معهنّ.

وفيه أن رعايه هذه المقارنه والمناسبه إنّما تجب إذا لم يمنع عنها مانع ومن البين أن تذكير ضمير عنكم و يطهركم وبعض الدلائل والقرائن الأخرى الخارجة، مانع عن ذلك منها ما روى ابن حجر من أنّه (ع) لما نزلت آيه المباهله جمع علياً وفاطمه والحسن والحسين عليهم السلام وجلّهم بكساء فدكى فقال:

«هؤلاء أهل بيتى فاذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً»، ومنها ما رواه أيضاً فى الباب الحادى عشر، حيث قال فى مسلم عن زيد بن أرقم أنّه (ص) قال:

«أذكركم الله فى أهل بيتى»، قلنا لزيد: من أهل بيته نسائه؟ قال: «لا وأيم الله، إنّ المرأه تكون

ص: ٨٧

مع الرجل العصر من الدهر ثم يطلقها فترجع إلى أبيها وقومها. أهل بيته أهله وعصبته الذين حرموا الصدقة بعده» (١) وهو مذكور في جامع الأصول (٢) أيضاً، ولا يخفى أنه يفهم من قول زيد إن إطلاق أهل البيت ليس على الحقيقة اللغوية، بل على الحقيقة الشرعية، ويمكن أن يكون مراده أن الذي يليق أن يراد في أمثال الحديث المذكور من أهل البيت أهله وعصبته الذين لا يزول نسبتهم عنه أصلاً دون الأزواج، وعلى التقديرين فهو مؤيد لمطلوبنا، وذكر سيد المحدثين جمال الملّة والدين عطاء الله الحسيني في كتاب تحفه الأبناء خمسة أحاديث، اثنان منها وهما المسندان إلى أم سلمة رضى الله عنها نص صريح في الباب لأن أحدهما - وهو الذي نقله في جامع الترمذى وذكر أن الحاكم حكم بصحته - قد اشتمل على أنه لما قال النبي (ص) عند إدخال على وفاطمة وسبطيه تحت الكساء ما قال، قالت أم سلمة رضى الله عنها:

«يا رسول الله ألسنت من أهل بيتك؟ قال إنك على خير أو إلى خير» (٣).

والآخر وهو الحديث الذي نقله عن كتاب المصابيح في بيان شأن النزول لأبي العباس أحمد ابن الحسن المفسر الضرير الاسفراينى قد تضمن أنه (ص) لما أدخل علياً وفاطمة وسبطيه تحت الكساء قال:

«اللهم هؤلاء أهل بيتى وأطهار عترتى وأطايب أرومتى من لحمى ودمى، إليك لا إلى النار أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً»، وكرر هذا الدعاء ثلاثاً قالت أم سلمة رضى الله عنها قلت: يا رسول الله (ص) وأنا معهم. قال:

«إنك إلى خير وأنت من خير أزواجى» (٤).

ثم قال السيد قدس سره فقد تحقق من هذه الأحاديث أن الآية إنما نزلت في شأن الخمسة المذكورين عليهم السلام ولهذا يقال لهم (آل العباء) ولله درّ من قال من أهل الكمال:

على الله فى كلّ الأمور توكلى

١- المعجم الكبير، الطبرانى، ج ٤٠، صص ١٨٧٣ و ٢٤٠٨.

٢- ابن الأثير، جامع الأصول، ج ٩، حديث ٦٨٠٧.

٣- الترمذى، سنن الترمذى، ج ٥، صص ٣٦٠ و ٣٦١؛ الحاكم النيسابورى، المستدرک، ج ٣، صص ١٤٦ و ١٤٧، باب مناقب أهل البيت عليهم السلام.

٤- تفسير الثعلبى، ج ٨، ص ٤٢؛ الواحدى، أسباب النزول، ص ٢٣٩.

ص: ٨٨

فإن قيل: ما ذكر من الأحاديث معارضة بما روى من أن أم سلمة قالت لرسول الله (ص): أأنت من أهل البيت؟ فقال: «بلى إن شاء الله» قلنا لا نسلم بصحة سندها ولو سلم بذلك، نقول: إنها في هذه الرواية في معرض التهمة بجر نفع لنفسها فلا يسمع قولها وحدها كذلك نقول: إن كونها من أهل البيت قد علق فيها بمشيه الله تعالى، فلا تكون من أهل البيت جزماً مع أنها لو كانت منهن لما سألته.

وأيضاً أهل بيت الرجل في العرف هم قرابته من عترته لا- أزواجه، بدليل سبق الفهم إلى ذلك وهو السابق إلى فهم أهل كل عصر والمتداول في أشعارهم وأخبارهم فما من احد يذكر أهل بيت النبي (ص) في شعر أو غيره إلا وهو يريد من ذكرناه لا أزواجه. ولعل مناقشه الجمهور في هذا المقام إنما نشأت من حملهم البيت في الآيه والحديث على البيت المبنى من الطين والخشب المشتمل على الحجرات التي كان يسكنها النبي (ص) مع أهل بيته وأزواجه، إذ لو أريد بالبيت ذلك لاحتل فهمه من الآيه والرواية، لكن الظاهر أن المراد بأهل البيت على طبق قولهم أهل الله وأهل القرآن، أهل بيت النبوة؛ ولا ريب في أن هذا منوط بحصول كمال

الأهليه والاستعداد المستعقب للتنصيب والتعيين من الله ورسوله على المتصف به. ولهذا احتاجت أم سلمة رضي الله عنها إلى السؤال عن أهليتها للدخول فيهم كما مر.

وفوق ما ذكرناه كلام، وهو أنه لا يبعد أن يكون اختلاف أسلوب آيه التطهير لما قبلها على طريق الالتفات من الأزواج إلى النبي وأهل بيته عليهم السلام على معنى أن تأديب الأزواج وترغيبهن إلى الصلاح والسداد من توابع إذهاب الرجس والدنس عن أهل البيت عليهم السلام، فحاصل نظم الآيه على هذا أن الله تعالى رغب أزواج النبي (ص) إلى العفة والصلاح بأنه إنما أراد في الأزل أن يجعلكم معصومين يا أهل البيت واللائق أن يكون المنسوب إلى المعصوم عفيفاً صالحاً كما قال تعالى: وَ الطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ عَلَى أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ اخْتِلَافٌ كَثِيرٌ فِي تَرْتِيبِ الْمَصَاحِفِ حَتَّى اصْطَلَحَ النَّاسُ عَلَى مَصْحَفٍ وَاحِدٍ، وَالْاِخْتِلَافُ إِنَّمَا هُوَ فِي التَّرْتِيبِ أَلْبَتَهُ لِأَنَّ الْقُرْآنَ مَتَوَاتَرَ كَمَا لَا يَخْفَى.

ثم أقول: يمكن أن يستدل على خروج الأزواج بأن الإرادة المدلول عليها في الآيه بقوله



تعالى: يُرِيدُ اللَّهُ، إِمَّا أَنْ تَكُونَ إِرَادَهُ مُحْضَهُ لَمْ يَتَّبِعْهَا الْفِعْلُ، أَوْ إِرَادَهُ وَقَعَ الْفِعْلُ عِنْدَهَا، وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا تَخْصِصَ فِيهِ بِأَهْلِ الْبَيْتِ، بَلْ هُوَ عَامٌّ فِي جَمِيعِ الْمَكْلُوفِينَ، وَلَا مَدْحَ فِي الْإِرَادَةِ الْمَجْرَدَةِ، وَاجْتَمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ الْآيَةَ فِيهَا تَفْضِيلٌ لِأَهْلِ الْبَيْتِ وَإِبَانَةٌ لَهُمْ عَنْ سِوَاهُمْ، فَثَبَّتَ الْوَجْهَ الثَّانِي، وَفِي ثُبُوتِهِ مَا يَقْتَضِي عَصْمَهُ مِنْ عُنَى بِالْآيَةِ، وَأَنَّ شَيْئاً مِنَ الْقَبَائِحِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ مِنْهُمْ. وَلَا شَكَّ فِي عَدَمِ الْقَطْعِ بِعَصْمَةِ الْأَزْوَاجِ، وَالْآيَةَ مُوجِبَةً لِلْعَصْمَةِ؛ فَثَبَّتَ أَنَّهَا فِيمَنْ عَدَاهُنَّ مِنْ آلِ الْكِسَاءِ؛ لِبَطْلَانِ تَعَلُّقِهَا بِغَيْرِهِمْ. وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ هُنَا مِنْ أَنَّ «بُضْعَهُ مَنَى» مُجَازٌ، فَهَبَّ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ لِكُنْهَ يَجِبُ حَمْلُ الْمَجَازِ عَلَى الْمَعْنَى الْأَقْرَبِ إِلَى الْمَعْنَى الْحَقِيقِي كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ، وَهُوَ هُنَا تَرْتَّبُ الْأَحْكَامِ الَّتِي تَتَرْتَّبُ عَلَى النَّبِيِّ (ص) وَمِنْهَا الْعَصْمَةُ وَالطَّهَارَةُ.

ولو أعرضنا عن ذلك، نقول: إن الاستدلال على عصمتها عليها السلام إنما وقع من الشيعة بمجموع الحديث، وتقريره أن النبي (ص) قال في حقها عليها السلام:

«فاطمه بضعه منى، من آذاها فقد

آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله»، (١) وفي روايه

«من أغضبها فقد أغضبني»، (٢) وفي روايه أخرى

«يربيني ما رابها»، (٣) وأمثالها كثيرة؛ فلو فرض عدم عصمتها لجاز عليها صدور معصيه موجب للحد أو التعزير، ولا ريب في إيذائها حينئذ بذلك، وهو منهى عنه لما عرفت من أن إيذاءها إيذاء الله تعالى ورسوله، فلو لم تكن معصومه للزم جواز إيذائها بالحد والتعزير؛ فلزم أن يكون إيذاؤها عليها السلام منهياً عنه وجائزاً في نفس الحين، وهذا خلف. فسقط جميع ما نسجه في نفى دلالة الحديث على عصمتها عليها السلام. وبعبارة أخرى نقول: لا شك في أن هذه الأحاديث جاءت في باب مناقبها وفضلها عليها السلام و (من) و (ما) من ألفاظ العموم كما تقرر في الأصول، فلو كانت تغضب وتتأذى بالباطل كما احتمله الناصبه في مقام التأويل، لما جاز من النبي (ص) أن يغضب لغضبها، ولو أمكن صدور الباطل منها لما ساغ من النبي (ص) إطلاق لفظ الغضب،

١- عوالي اللئالي، ج ٤، ص ٩٣؛ ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغه، ج ١٦، ص ٢٧٣.

٢- المغربي، شرح الأخبار، ج ٣، ص ٣١؛ صحيح البخاري، ج ٤، ص ٢١٠، كتاب الفضائل - باب مناقب المهاجرين.

٣- صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٤١.

ص: ٩٠

بل كان يجب أن يقيده وعلى هذا لم يبق لها مزيه على غيرها إذ يجب عليه أن يغضب لكل مسلم، بل ولكل كتابي إذا اغضب بغير حق؛ فلم يبق إلّا أن غضبها مطلقاً يغضبه (ص)، وذلك دليل على عصمتها عليها السلام وأنها لا يصدر عنها غضب إلّا وهو حق، وكذلك القول في حقّ بعلاها (ع) لأنّ النبيّ (ص) دعا له على القطع في قوله:

«اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله» (١)، ومثله إخبار النبيّ (ص) على القطع وهو قوله:

«يدور الحقّ معه حيثما دار»، (٢) وقوله: «على مع الحقّ؛ والحقّ مع عليّ» (٣)، وقوله:

«من اقتدى بعليّ، فقد اهتدى»، (٤) كما ذكره فخر الدين الرازي في تفسير الفاتحة وكذلك آية التطهير تدلّ على عصمه

أهل البيت جميعهم كما أوضحناها سابقاً.

وأما ما ذكره من «أنّ دعواها أنّه نحلها فدكاً لم تات عليها إلّا بعليّ وأمّ أيمن فلم يكمل نصاب البيئه...» فمردودٌ بأنّ الحكم بالشاهد واليمين قد دلّ عليه الخبر وليس نسخاً لمقتضى الآية كما توهم، أمّا أوّلاً فلأنّ الآية دلّت على الحكم بالشاهدين أو الشاهد والمرأتين، وأنّ شهادتهما حجّة، وليس فيها ما يدلّ على امتناع الحكم بحجه أخرى إلّا بالنظر إلى المفهوم ولا حجه فيه، فرفع الحكم الذي دلّ عليه المفهوم ليس بنسخ فجاز الحكم بما دلّ عليه الخبر.

وأما ثانياً فلأنّ قوله تعالى: «وَأَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ» (البقره: ٢٨٢) تخيير بين استشهاد رجلين أو رجل وامرأتين والحكم بالشاهد واليمين زيادة في التخيير وهي ليست نسخاً. ومن قال إنّ الحكم بالشاهد واليمين نسخ لهذه الآية يلزمه أن يكون الموضوع بالنبيذ نسخاً لقوله تعالى: «فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا»، وقد علم

١- مسند أحمد، ج ١، صص ١١٨ و ١١٩، باب ما أسند عن عليّ؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١١٦.

٢- سنن الترمذی، ج ٥، ص ٢٩٧؛ الحاكم النيسابوری، المستدرک، ج ٣، صص ١٢٤ و ١٢٥؛ الأمينی، الغدير، ج ٩، ص ٣٦٢ و ج ٣، ص ١٧٧.

٣- تاريخ بغداد، ج ١٤، ص ٣٢٢؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٤٤٩؛ شرح نهج البلاغه، ابن أبي الحديد، ج ١٨، ص ٧٢؛ المغربي، شرح الأخبار، ج ٢، ص ٦٠.

٤- ابن شهر آشوب، المناقب، ج ٢، ص ٢١٧؛ نور الإفهام في علم الكلام، ج ٢، ص ٨٠.

ص: ٩١

بهذا أن الحكم بقصور شهاده الرجل والمرأه عن نصاب الشهاده شيء توهمه بعض الجمهور من مفهوم الآيه أو اختلفوه تعمداً لهدم ما هو الحق في المسأله مع أن أكثر الجمهور يقول بموافقتنا من تكميل البيئه باليمين، بل قال شارح الينايع (١): إن ثبوت المال بشاهد ويمين مذهب الخلفاء الأربعة، فمذهب أبى بكر حججه عليه في قضيه فاطمه عليها السلام وعلى تقدير وقوع الاختلاف في المسأله هل يكون وجه لوقوع قرعه رأى أبى بكر على الطرف الذى أوجب تضييع حق أهل البيت عليهم السلام واخذ ضياعهم وعقارهم إلا قصد إضرارهم والاهتمام فى فقرهم وافتقارهم وتفريق مواليتهم وأنصارهم؟! كيف لا وهم الذين يقولون: لا تُتَّفَقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفُضُوا. (المنافقون: ٧

وأيضاً يعارض ذلك ما رواه البخارى من حديث جابر «إن أبا بكر لما جاءه مال البحرين صبّه على نطع وقال: من له على رسول الله (ص) دين من له عليه (ص) عدّه؟ فقال جابر: «وعدنى

رسول الله بكذا وكذا، فحثا له أبو بكر حثوات فى حجره»، (٢) فكيف استجاز إعطاء مال المسلمين هنا من غير بيئه ولم يجوز إعطاء حق فاطمه عليها السلام مع البيئه؟! مع أنه لم يقل أحد أنه عرف صدق جابر؛ لأنه سمعه من النبى (ص). وأيضاً فقد رووا فى صحاحهم كالبخارى:

«لا ينبغي للحاكم أن يحكم بعلمه لموضع التهمه»، (٣) وأى تهمه أوضح ممّا قررناه من معاداه القوم لعلى وفاطمه عليهما السلام، ويدلّ عليه تصفّح أخبارهم وتتبع آثارهم.

ثم أقول: حاصل كلام الشيعة فى هذا المقام أن فدكاً كانت ممّا أنحله النبى (ص) لفاطمه عليها السلام، وصرفه إليها فى أيام حياته. ويوم مات رسول الله (ص) كان ذلك فى يدها وتصرفها عليها السلام، ولما تقمّص أبو بكر الخلفه أرسل إلى فدك وأخرج وكيل فاطمه عليها السلام وغصبه منها، فنازعتة فى ذلك ولمّا طلب منها عليها السلام البيئه على النحل، قال له على (ع):

«حكمت فىنا بخلاف ما حكم الله ورسوله فى جميع المسلمين، فإنك طلبت البيئه من فاطمه على شيء هو فى يدها، وذلك قول

١- السرخسى، المبسوط، ج ١٦، ص ١١٨، كتاب الشهادات، باب الاستحلاف.

٢- صحيح البخارى، ج ٣، ص ٥٨، كتاب الإجاره، باب الكفاله فى القرض.

٣- المصدر السابق، ص ١١٣، كتاب الأحكام، باب من رأى للقاضى أن يحكم بعلمه.

ص: ٩٢

رسول الله (ص)

«البيته على المدعى واليمين على من أنكر». (١) وأما شهادته على (ع) وأم أيمن رضى الله عنها فإنما وقعت على وجه التبرع وعلى وجه الاستظهار.

وأما قوله: «أن في قبول شهادته الزوج لزوجته خلافاً بين العلماء».

فأقول فيه: إنه لو سلم الخلاف فهل لاختيار أبي بكر للطرف المخالف لدعوى فاطمه عليها السلام سوى ما ذكرناه من الضرر والإضرار؟! على أننا قد بينا عصمه عليها السلام بالآيه والروايه والمدعى إنما افتقر إلى الشهود إذا ارتفع العصمه عنه وحيث جاز ادعاه باطلاً استظهر بالشهود على قوله لثلاثه يطمع كثير من الناس في أموال غيرهم وجحد الحقوق الواجبه عليهم، وإذا كانت العصمه مغنيه عن الشهاده وجب القطع على قول فاطمه عليها السلام وعلى ظلم مانعها وطالب البيته عليها. ويشهد على صحه ما ذكرناه أن النبي (ص) استشهد على قوله في بيعه لناقه الأعرابي فشهد له خزيمه بن ثابت، فقال له النبي (ص): «من أين علمت يا خزيمه أن»

هذه لناقه لي؟ أشهدت ابتاعى لها؟» فقال: لا، ولكنى علمت أنها لك من حيث علمت صدقك وعصمتك. فأجاز النبي (ص) شهادته بشهاده رجلين وحكم بقوله: فلو لا أن العصمه دليل الصدق وتغنى عن الشهاده لما صوّب النبي (ص) شهاده خزيمه على ما لم يره ولم يحضره باستدلاله عليه بدليل صدقه وعصمته. وبمثل هذا قال مالك بن أنس على ما نقل عنه ابن حزم من أنه إذا هلكت الوديعه وادعى من أودعت عنده ردّها إلى المودع فلا يمين عليه إذا كان ثقّه. (٢)

وإذا وجب قبول قول فاطمه عليها السلام بدلائل صدقها وعصمتها واستغنت عن الشهود لها، ثبت أن الذي منعها حقها ووجب عليها الشهود على صحه قولها قد جار في حكمه وظلم في فعله وآذى الله تعالى ورسول الله (ص) بإيذاء فاطمه عليها السلام، وقد قال الله تعالى: إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا. (٣)

١- البيهقي، السنن الكبرى، ج ٨، ص ١٢٣، كتاب القسامه؛ الصنعاني، عبد الرزاق، المصنف، ج ٨، ص ٢٧٣.

٢- ابن حزم، المحلى، ج ٨، ص ٢٧٧.

٣- سورة الأحزاب: ٥٧.

ص: ٩٣

وأما ما ذكره من «زعمهم أن الحسن والحسين شهدا باطلاً» فمجرد دعوى لا يعجز أحد عن الحكم ببطلانها، وما ذكره من «أن شهادة الفرع والصغير باطله» مردود بأنه كيف خفى على أمير المؤمنين (ع) باب مدينة العلم أن شهادتهما غير مقبولة للفرعية أو للصغر؟! ولو كان عالمًا كيف أقامهما شاهدين؟! على أن عدم شهادة الفرع، إنما ذهب إليه مستنداً بعمل أبي بكر فلا حجة فيه.

وبعد التيا والتي نقول: أين ذهب شرع الإحسان والتكريم؟! ولم لم يعامل أبو بكر فاطمه عليها السلام في فدك ما عامل النبي (ص) زينب في التماسها عن المسلمين في أيام عسرتهم، أن يردوا إليها المال العظيم الذي بعثته لفداء زوجها أبي العاص حين أسر يوم بدر؟! كما فصل ابن أبي الحديد ذلك في شرح نهج البلاغه. وعموماً لو استنزل أبو بكر المسلمين عن فدك واستوهبها عنهم كما استوهب رسول الله (ص) المسلمين عن فداء أبي العاص بأن قال:

«هذه

بنت نبيكم (ص) تطلب هذه النخلات افتطيون عنها نفساً؟» أكانوا منعوها ذلك؟! وحيث لم يتأسوا بالنبي (ص) في شرع الإحسان والتكريم، فأقل ما يستحقونه هو اللعن، بمعنى البعد عن مرتبه الأبرار.

فإن قلت: يتوجه على ما ذكره ابن أبي الحديد إنما نمنع إمكان استيهاب أبي بكر فدكاً من المسلمين على قياس ما أمكن للنبي (ص) استيهاب ما بعثته زينب لأجل فداء أبي العاص؛ لأن المال الذي بعثته كان مشتركاً بين جمع محصور من المسلمين، وهم غزاه يوم بدر فأمكن الاستيهاب منهم، بخلاف فدك فإنه كان صدقه مشتركة بين سائر المسلمين غير المحصورين. قلت: لو سلم كثره المشاركين في فدك فنقول: من البين أنها على تقدير كونها صدقه، لكنها لم تكن صدقه واجبه محرمة على أهل البيت عليهم السلام بل إنما كانت صدقه مستحبة مباحة لهم أيضاً والصدقه المستحبة مما يجوز للإمام تخصيصها ببعض الناس كما روى من سيره الثلاثة، سيما عثمان من أنه أعطى الحكم بن أبي العاص - طريد رسول الله (ص) - ثلث مال أفريقيه، وقيل ثلاثين ألفاً. فلو كان أبو بكر في مقام التكريم مع أهل بيت سيد الأنام عليهم السلام، لخص فدكاً بفاطمه عليها السلام ولما جوز إيذاءها المستعقب للطعن عليه والملامه.

ص: ٩٤

والذى يدلّ على استحباب تلك الصدقة أنّ من جملة تركه النبيّ (ص) السيف والدرع والعمامة والبغلة، فلو كانت تركه النبيّ (ص) صدقةً واجبةً لكان كلّ ذلك داخلياً في التركة معدوداً من الصدقة الواجبة حراماً على أمير المؤمنين، فكيف جاز لهم ترك ذلك عنده؟!

وكيف استحلّ أمير المؤمنين (ع) التصرف في ذلك مع علمه بأنّه ممّا حرّمه الله عليه؟! وأيضاً يدلّ عليه ما رواه ابن حجر من أنّ العباس رافع علياً إلى أبي بكر في مطالبته بالميراث من رسول الله (ص) من الدرع والبغلة والسيف والعمامة، وزعم أنّه عمّ رسول الله (ص) وأنّه أولى بتركه الرسول (ص) من ابن العمّ، فحكم أبو بكر بها لعلّى (ع).

وكذا يدلّ عليه ما مرّ روايته عن جلال الدين السيوطى الشافعى في (تأريخ الخلفاء) من أنّ فدكاً كانت بعد ذلك حبوه أبي بكر وعمر، ثمّ اقتطعها مروان وأنّ عمر بن عبد العزيز قد ردّ فدكاً إلى بنى هاشم، وروى: إلى أولاد فاطمه.

وأنت خير بأنّ جعل أبي بكر وعمر فدكاً حبوه لأنفسهما دون سائر المسلمين، يدلّ على أنّهما لو أرادا إعطاءها لفاطمه عليها السلام لما نازعهما أحد من المسلمين، ولما توجه إليهما حرج في الدنيا والدين، لكن غلبتهم العصبية وملكتهم الحمية الجاهلية، و سَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ . (الشعراء: ٢٢٧)

وأما ما نقله عن مولانا زين العابدين (ع) فظاهر أنّه افتراء، مع أنّ احتمال وقوعه تقيّة قائم، ويدلّ عليه أنّه (ع) قد سلك في هذا المقال مسلك الابهام والإجمال حيث قال:

«لو كنت مكانه لحكمت بمثل ما حكم به»، ولم يقل كنت خليفه أو إماماً، فما ذكره (ع) بمنزله قولنا: لو كنت في مكان الشيطان، وما هو فيه من الطغيان، لفعلت مثل ما يفعله من الشرور والعصيان. وحينئذٍ ليس في كلامه (ع) ما يدلّ على تصويب حكم أبي بكر.

وكذا الكلام فيما رواه عن الباقر (ع)؛ لأنّه سُئِلَ عن ظلم الشيخين ولم يقل (ع) في مقام الجواب أنّهما «ما ظلمانا» بل قال «ما ظلمنا» والظاهر أنّه يكون الضمير المستتر في «ظلمنا» راجعاً إلى ما هو الأقرب أعني «منزل الفرقان» وهو حقّ لا ريب فيه. هذا إن قرئ لفظ «ظلمنا» بصيغته الماضى المعلوم، وإن قرئ بصيغته المجهول فجاز حمل ضمير الجمع فيه على

نفسه (ع) ومن معه من أولاده وأصحابه، ومن البين أن أبى بكر وعمر لم يظلماه (ع) حقه وإنما ظلما حق جدته وجدّه عليهما السلام. وأما ما ذكره ممّا أخرجه الدارقطنى، فهو أوهن من القطن المنفوش، لجواز أنه (ع) أراد بقوله «وكان يكره أن يخالفهما» أنه كان يكره ذلك لكرامته من كان هناك من أوليائهما المستصوبين لأعمالهما، وقد مرّ أنه (ع) لم يكن يقدر على تغيير كثير من بدعهما لأجل ذلك، وأما ما ذكره من «أن فاطمه عليها السلام إنما طلبت الميراث مع الرواية المذكورة؛ لاحتمال أنها رأت الخبر الواحد لا يخصص القرآن كما قيل به» ففيه أنه لا مسوّغ لهذا الاحتمال؛ لأنها عليها السلام حكمت ببطلان هذا الحديث من أصله ونسبته إلى الفريه، فالاشكال باقٍ بحاله، تأمله فإنه من أهمّ المهمّات، ولو سلم بناء ما قالته فاطمه عليها السلام من أنها رأت أن الخبر الواحد لا يخصص القرآن،

فهو رأى قوى لا- يمكن لأبى بكر وأوليائه إتمام الكلام فى إبطاله ولو عضّوا بالنواجذ؛ لأنّ الخبر الواحد إذا كان مخالفاً لكتاب الله تعالى يكون مردوداً لقوله (ص) فى الحديث المتفق عليه بين الفريقين:

«إذا روى عنى حديث فاعرضوه على كتاب الله تعالى، فإن وافقه فاقبلوه، وإلا فردوه» .

إن قيل: لو صحّ هذا الخبر لما خصص الكتاب بالخبر المتواتر أيضاً، واللازم باطل.

قلنا: المراد بالحديث الواجب عرضه على الكتاب هو ما لم يقطع بأنّه حديثه (ص) كما دلّ عليه سياق الكلام، والمتواتر ليس كذلك كما لا يخفى.

### دعوى عموم منع أبى بكر جميع أزواج النبى (ص) من الثمن

قال ابن حجر: «وتأمل أيضاً أن أبى بكر منع أزواج النبى (ص) من ثمنهن أيضاً، فلم يخصّ المنع بفاطمه والعباس، ولو كان مداره على المحاباه لكان أولى من حبابه ولده؛ فلما لم يحاب عائشه ولم يعطها شيئاً، علمنا على الحقّ المرّ الذى لا يخشى فيه لومه لائم» . (١)

ص: ٩٦

أقول : تأملنا فوجدنا أن تركه النبي (ص) ما عدا فدك على فرض كونها ميراثاً لا نحله، لم تكن شيئاً يعتد به، ولم يكن منها إلى كل من النساء إلى ما هو أقل من القليل كما لا يخفى على العالم بأخباره وأحواله (ص) ، ولما احتال أبو بكر في أخذ فدك من فاطمه عليها السلام بالحديث المذكور، ولم يعط بنته عائشه وسائر الأزواج من ثمن ميراث النبي (ص) ؛ تحرزاً عن تطرق التناقض في قوله وفعله. وعموماً لم يكن في إيصاله الثمن القليل من تركه النبي (ص) إلى عائشه محبته بالنسبة إليها، سيما وقد أمكن له تلافياً عن حبه فدك بأضعاف ذلك، فأحسن تأمله.

### دعوى أن حجرات زوجات النبي (ص) ملكهن، والشيخان دفنا في حجره عائشه بإذنها لكونها ملكها

قال ابن حجر: «لا يقال: أقر أبو بكر أمهات المؤمنين في حُجْرهنَّ وكان يتعين صرفها للفقراء كما فعل في فدك، وكيف استجاز هو وعمر أن يدفنا معه (ص) مع قوله تعالى: يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ ، ولم دفع لعلّي (ع) بغله وسيفه، وهو لا يحل له الصدقة ولم كان أبو بكر وعمر يعطيان عائشه في كل سنة عشرة آلاف درهم؟ ! فهل هذا إلّا محاباه؟ ! إذ هو فاضل عن نفقتها المرتبه في تركه رسول الله (ص) من فدك وغيره، لأننا نقول: الجواب عن الأول أن الحجر ملكهنَّ أو اختصاصهنَّ بدليل وَقَوْلَنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ، أو يحتمل أنه قَسَمَهَا بينهنَّ في حياته فلم يجز اخراجهنَّ منها كما لم يخرج فاطمه من حجرتها. أو أنه رأى الصلاح في اقرارها بأيديهنَّ كيد فاطمه في حجرتها، ولأنهنَّ في حكم المعتدات لبقاء تحريمهنَّ؛ ولهذا قال (ص)

«ما تركت بعد نفقه نسائي ومؤنه عيالي فهو صدقه»، (١) فاستثناء نفقتهنَّ صريح فيما قلناه، وعن الثاني أنه كان حجره عائشه ملكها واختصاصها ولم يدفنا فيها إلا بإذنها؛ ولهذا استاذنها عمر في ذلك ثم أوصى أن تستأذن بعد موته خوفاً أنها لم تأذن أولاً إلا حياءً منه،

١- أخرجه مالك، ج ٢، ص ٩٩٣؛ وأحمد، ج ٢، ص ٢٤٢؛ والبخاري، ج ٣، ص ١٠٢٠؛ ومسلم، ج ٣، ص ١٣٨٢؛ وأبو داود، ج ٣، ص ١٤٤؛ وأخرجه أيضاً: أبو عوانه، ج ٤، ص ٢٥٣؛ وابن حبان، ج ١٤، ص ٥٨٠؛ والبيهقي، ج ٦، ص ٣٠٢؛ وفي الجميع (مؤنه عاملى) .



ص: ٩٧

وأيضاً فالرأى فى الحجر كما كان له (ص) فى حياته يكون لخليفته بعده. فىحتمل أنهما أرادا ذلك لمصلحه رأياها، أو أنه أذن لهما فى حياته، أو أشار إليه، كما فى قضيه بئر أريس ووضع أحجار مسجد قبا وغيرهما، وقد أشار إليه أيضاً بكونهما أقرب الناس مكاناً له (ص) وأكثر ملازمه، وقد أوصى الحسن رضى الله عنه أن يدفن معهم فمنعه من ذلك مروان وغيره، فما أجابوا عنه كان جوابنا. وعن الثالث أنه لم يدفع ذلك لعلى ميراثاً ولا صدقه لما مرّ، بل بطريق الوصيه منه (ص) على ما ورد، وعلى فرض عدم الوصيه فىحتمل أنه دفعهما إليه عاريه أو نحوها؛ ليستعين بهما فى الجهاد ولتميزه على غيره بالشجاعه العظمى أوثر بذلك. وعن الرابع أن برّ أمهات المؤمنين واجب على كل أحد، والإمام بذلك أولى على أنه إنما يتوجه أن لو خصّ عائشه وحفصه بذلك، بل

أعطياه لكل منهنّ وعلى أنّ علياً رضى الله عنه كان يفعله فإن توجه إليهما به عتب توجه إليه، وعلى أنّ علياً رضى الله عنه لم يكن معتقداً أنه (ص) يورث وأنّ الشيخين ظلما، وأنه لمّا ولى صار مخلف رسول الله (ص) من الأرضين وغيرها بيده لم يغير شيئاً ممّا فعلاه، ولم يقسم لبنى العباس ولا لأمهات المؤمنين منها شيئاً، ولا لأولاده من فاطمه (رضى الله عنها) نصيبهم ممّا ورثته، فدلّ ذلك دلالة قطعية على أن اعتقاده موافق لاعتقادهما كبقية الصحابه». (١)

أقول : جميع ما ذكره فى الجواب، خارج عن الصواب، وذلك لما يلى:

أمّا ما ذكره فى الجواب عن الأوّل، فإننا نقول كيف لم يقم احتمال ملكيه فدك فى حقّ فاطمه عليها السلام عند ادعائها للنحل كما سبق وقام هنا على وجه لم يقع حاجه إلى الفحص عنه أصلاً؟! مع أن احتمال ملكيه الأزواج لبيوتهن ممّا أبطله إنشاد ابن عباس رضى الله عنه على عائشه حين مجيئها راكبه على بغله لمنع أن يطاف بجنازه الحسن (ع) فى حجره النبى (ص) .

تجملت تبغلت وان عشت تفيلت لك التسع من الثمن وللكل تملك (٢)

١- ابن حجر، الصواعق المحرقة.

٢- فى المناقب لابن شهر آشوب، ج ٢، ص ١٧٥، ١٣١٧ عند ذكر وفاه الحسن (ع) «قال ابن عباس فأقبلت عائشه فى أربعين راكباً على بغل مرّحل وهى تقول: مالى ولكم؟ تريدون أن تُدخلوا بيتى من لا أهوى ولا أحب؟ فقال ابن عباس بعد كلام: «تجملت وتبغلت ولو عشت تفيلت» .

ص: ٩٨

وأما ما ذكره في قوله من احتمال الاختصاص، فليس فيه رجاء الخلاص؛ لأنه إن أراد به الاختصاص التملكي فهو الاحتمال الأول، وإن أراد به الاختصاص الارتباطي بالسكنى فيه ونحوها، فلا يفيد.

وقوله تعالى وَقَزَنَ فِي بُيُوتِكُنَّ لَا يَدُلُّ عَلَى الاختصاص التملكي، وإلا لزم أن كل من قال لزوجاته مثلاً: قرن في بيوتكن. أن يكون ذلك صيغه تملك لهن، ولم يقل به أحد، بل ذهب بعض الفقهاء إلى أن الزوجه لا ترث من بيت الزوج لأدله مذكوره في كتب الفقه، وكذا ما ذكره من احتمال التقسيم سقيم؛ لأنه إن أراد به ما هو على وجه التملك فيرجع إلى الاحتمال الأول أيضاً وإن أراد به ما لم يكن على ذلك الوجه فلا يفيد أصلاً.

وأما ما ذكره من «إنهن في حكم المعتدات لبقاء تحريره»، ففيه:

أن بقاء المعتدات في بيوت الأزواج إنما يجب في عده الطلاق الرجعي دون عده الوفاة ونحوها، فإن المعتده الغير الرجعيه لا تستحق عندنا وعند فقهاء أهل السنه سكنى ولا نفقه، وأيضاً لا نسلم بأن ما في حكم الشيء هو حكمه بحكم شيء آخر، بل الحكم بذلك تحكّم على أن أكثر علمائنا ذهبوا إلى أن الزوجه إذا لم يكن لها ولد من الزوج المتوفى لا ترث عن رقبه الأرض شيئاً وتعطى حصتها من قيمه الآلات والأبنيه والشجر، وذهب بعضهم إلى أنها إنما تمنع من الدور والمساكن، وقيل ترث من قيمه الأرض لا من العين وعلى التقادير الثلاثه يدخل بيت المتوفى من حين موته في ملك من عدا تلك الزوجه من الوراث، فاعتدادها فيها يكون غير جائز عندنا بدون إذن الوارث.

وأما ما استدلل على كونهن في حكم المعتدات بقوله (ص) «ما تركت بعد نفقه نسائي...» ففيه:

إن النفقه والمؤنه لا تشمل البيت كما لا يخفى، فلا دلالة له على مدّعه أصلاً.

وأما ما أجاب به عن الثاني من «أنه كانت حجره عائشه ملكها واختصاصها ولم يدفنا فيها إلّا بإذنها...» فمدفوع بما مر من عدم ثبوت الملكيه وعدم جدوى الاختصاص، فإذنها لا يجدى لها ولا لهما.

ص: ٩٩

وأما ما زعمه من النقص بوصيه الحسن (ع) أن يدفن معهم، فجوابنا عنه ظاهر، لأنه (ع) ما أوصى إلا أن يطاف بجنازته حول قبر النبي (ص) تجديداً للعهد له، فزعمت عائشه عند حمل جنازته (ع) إلى الروضة النبويه، على مشرفها الصلاه والسلام والتحيه، أنهم يريدون دفنه عنده (ص)، فركبت على البغله مع مروان وجماعه من أتباعه للمدافعه، حتى جرى بينها وبين ابن عباس رضى الله عنه ما نقلناه سابقاً، وآل الأمر إلى أن رموا جنازه الإمام الحسن (ع) بالسهم، ووصلت التّصال إلى بدنه الشريف (ع).

وأما ما أجاب به عن الثالث بأنه «لم يدفع ذلك لعلى [ع] ميراثاً ولا صدقه لما مرّ بل

بطريق الوصيه منه (ص)»، فمدفوع بأنّ المروى أنّ النزاع بينهما إنّما كان على وجه طلب الميراث، فإنّه لو كانت هناك وصيه لما اتجه النزاع منهما، بخلاف الإرث فإنّه لما كان فى أولويه العمّ من الأب فقط كالعباس، ومن ابن العمّ من الأب والأمّ معاً كعلى (ع) خلاف، اتجه نزاع على والعباس ظاهراً والرجوع إلى أبى بكر وإيقاعهما لأبى بكر فى ورطه حكمه ما يناقض حكمه سابقاً بأنّ الأنبياء لا يورثون، حيث حكم هنا بأولويه علىّ على العباس لما ذكر فى فقه الفرائض من أنّ المتقرّب بالسبيين أولى من المتقرّب بسبب واحد. وما يقال: إنّ أولويه على (ع) بالسيف والدرع والبغله إنّما كانت لكونه أشجع وأقوى، ونصره لدين الإسلام بها إنّما يتمّ فى السيف والدرع دون البغله، ولو سلّم فلا أقلّ من أن يصلح العباس للدراعه التى كانت من جمله المتنازع فيها أيضاً.

ثمّ من أين سمع أبو بكر وصيه النبي (ص) فيها ولم يسمعه على (ع) والعباس رضى الله عنه؟! فهل هذا إلّا ترويح المدعى بالظنّ والتخمين؟! وأما احتمال العاربه فهو عار عن المعقول، وما ذكره فى توجيهه ليس بوجيه.

وأما قوله «ولتميظه بالشجاعه العظمى...» فهو مناف لما تكلفه سابقاً من إثبات أشجعيه أبى بكر فتذكر.

وأما ما أجاب به عن الرابع من «أنّ بر أمّهات المؤمنين واجب» فلا برّ فيه. ومن العجيب أنّ برّ أمّهات المؤمنين واجب وبرّ فاطمه البتول وפלذه كبد الرسول فى قضيه فدك لم يكن

ص: ١٠٠

واجباً؟ وهل هذا القول مع ذلك الفعل إلّا عناد وبغض لسيد الأبرار وآله الطاهرين الأخيار.

وأما ما ذكره في العلاوة الأولى من «أنّه لم يخص عائشه وحفصه بذلك»، ففيه أنّه وإن لم يخصهما في أصل العطيّة لكن خصّيهما بالزيادة، وإنّما أعطى غيرهما قليلاً قليلاً لملامه الناس إياه.

وأما ما ذكره في العلاوة الثانية من «أنّ علياً [ع] كان يفعل» ففيه ما مرّ من أنّ الخلافه ما

وصلت إليه (ع) إلّا بالاسم دون المعنى. وقد كان (ع) معارضاً منازعاً منغصاً طول أيام ولايته، وكيف يأمن في ولايته الخلاف على المتقدمين عليه؟! وجلّ من بايعه وجمهورهم شيعه أعدائه، ومن يرى أنّهم مضوا على عدل الأمور وأفضلها، وأنّ غاية أمر من بعدهم أن يتبع آثارهم ويقتفى طرائقهم.

وأما ما ذكره من «أنّ علياً رضى عنه الله لم يكن معتقداً أنّه يورث وأنّ الشيخين ظلماه» فيعارضه مرافعته (ع) مع العباس إلى أبي بكر في طلب ميراث النبي (ص) كما رواه هذا الشيخ الناسي في كتابه هذا، وما رواه مسلم في صحيحه: «قال عمر للعباس وعلي: فلما توفي رسول الله (ص) قال أبو بكر: أنا ولي رسول الله (ص) فجنّتما أنت تطلب ميراثك من ابن أخيك، ويطلب هذا ميراث امرأته من أبيها، فقال: أبو بكر قال رسول الله (ص) «لا- نورث ما تركناه صدقه» فرأيتماه كاذباً آثماً غادراً خائناً، والله يعلم أنّه لصادق بارٌّ راشدٌ تابعٌ للحقّ؛ ثمّ توفي أبو بكر فقلت: أنا ولي رسول الله (ص) وولي أبي بكر فرأيتماني كاذباً آثماً غادراً خائناً والله يعلم أنّي لصادق بارٌّ تابعٌ للحقّ فوليتهما، ثمّ جنّت أنت وهذا وأنتما جميع وأمر كما واحد فقلتما ادفعها إلينا. (١) وهو صريح في اعتراف عمر باعتقادهما يارث النبي (ص) وعدم اعتقادهما بخلافه عمر، بل بخلافه أبي بكر أيضاً لتوقفها عليها ثمّ في هذا الحديث من سوء الأدب بالنسبه إلى النبي (ص) والعباس ما لا يخفى على المتأمل.

١- صحيح مسلم، ج ٥، ص ١٥٢، كتاب الجهاد، باب حكم الفيء.

ص: ١٠١

وأما ما ذكره من «أنه [ (ع) ] لم يغيّر شيئاً ممّا فعلاه. . .» فقد كان من قبيل أعماله للتقيه فيه، وقد قال أصحابنا في وجه تركه (ع) فداً لِمَا ولى الناس وجوهاً منها؛ رعايه التقيه لما مرّ من أنه (ع) لِمَا رأى اعتقاد الجمهور بحسن سيره الشيخين وأنهما كانا على الحقّ، لم يتمكن من الإقدام على ما يدلّ على فساد إمامتهما لما في ذلك من الشهادة بالظلم والجور منهما، وأنهما كانا غير مستحقين لمقامهما، وكيف يتمكّن من نقض أحكامهم وتغيير سننهم وإظهار خلافهم

على الجماعه التي يظنون أنّهم كانوا مصيبين في جميع ما فعلوه وتركوه، وأنّ إمامته مبنية على إمامتهم فإن فسدت فسدت إمامته، وقد روى أنه (ع) نهاهم عن الجماعه في صلوه التراويح التي أبدعها عمر فامتنعوا ورفعوا أصواتهم قائلين «واعمره، واعمره» حتى تركهم في خوضهم يلعبون.

ومنها ما رواه شيخنا الأجل ابن بابويه (رضوان الله عليه) في أوائل كتاب العلل مرفوعاً إلى الصادق (ع) قال الراوى: سألته لأئىّ علّه ترك عليّ (ع) فداً لما ولى الناس؟ قال:

«للاقتداء برسول الله (ص) لِمَا فتح مكّه وقد باع عقيل بن أبى طالب داره فقيل له: يا رسول الله ألا ترجع إلى دارك؟ فقال: هل ترك عقيل لنا داراً. . . إنا أهل بيت لا نسترجع شيئاً أخذ منا ظلماً» (١)، فكذلك لم يسترجع فداً لِمَا ولى.

ومنها ما رواه باسناده إلى موسى بن جعفر عليهما السلام قال الراوى سألته عن امير المؤمنين (ع) لم لم يسترجع فداً لِمَا ولى الناس؟ فقال:

«لأننا أهل بيت لا تأخذ حقوقنا ممّن ظلمنا إلّا هو ونحن أولياء المؤمنين أنما نحكم لهم وتأخذ حقوقهم ممّن ظلمهم ولا تأخذ لأنفسنا.» (٢)

### شبهه أن المراد من النص التفصيلي المصريح بخلافه على (ع) مرجعه إلى حجة الوداع

قال ابن حجر: «زعموا أن من النصّ التفصيلي المصريح بخلافه على [ (ع) ] قوله يوم غدير خم موضع بالجحفة مرجعه من حجه الوداع بعد أن جمع الصحابه وكرر عليهم

«ألست أولى

١- علل الشرايع، ج ١، ص ١٥٥.

٢- المصدر السابق.

ص: ١٠٢

بكم من أنفسكم» (١)، ثلاثاً وهم يجيئون بالتصديق والاعتراف ثم رفع يد على [ع] وقال:

«من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وأحب من أحبه، وابغض من

ابغضه، وانصر من نصره، واخذل من خذله، وادر الحقّ معه حيثما دار»، (٢) قالوا: فمعنى المولى الأولي، أي فلعلّي عليهم من الولاء ما له (ص) عليهم منه بدليل قوله «ألست أولى بكم» لا-الناصر، وإلّا لما احتاج إلى جمعهم كذلك مع الدعاء له؛ لأنّ ذلك يعرفه كلّ أحد، قالوا: «ولا يكون هذا الدعاء إلّا لإمام معصوم مفترض الطاعة، قالوا فهذا نصّ صريح صحيح على خلافته». (٣)

للجواب عن هذه الشبهة نحتاج إلى مقدمه، وهي بيان الحديث ومخرجه، وبيان أنّه حديث صحيح، وقد أخرجه جماعه، كالترمذي والنسائي وأحمد، وطرقه كثيره جداً، ومن ثمّ رواه سنّه عشر صحابياً؛ وفي روايه لأحمد أنّه سمعه من النبيّ (ص) ثلاثون صحابياً وشهدوا به لعلّي لما نُوزع أيام خلافته كما مرّ، وكثير من أسانيد صحاح وحسان ولا التفات لمن قدح في صحّته، ولا لمن ردّه بأنّ عليّاً كان باليمن لثبوت رجوعه منها وإدراكه الحجّ مع النبيّ (ص) وقول بعضهم «إنّ زياده اللهم وال من والاه... موضوعه» مردود، فقد ورد ذلك من طرق صحّح الذهبي كثيراً منها. وعموماً فما زعموه مردود من وجوه تتلوها عليك وإن طالت وذلك لمسيس الحاجه إليها فاحذر أن تسأمها وتغفل عن تأملها. أحدها أنّ الشيعة اتفقوا على اعتبار التواتر فيما يستدلّ به على الإمامه، وقد علم نفيه لما مرّ من الخلاف في صحّحه هذا الحديث، بل الطاعنون في صحّته جماعه من أئمّه الحديث وعدوله المرجوع إليهم فيه كأبي داود السجستاني وأبي حاتم الرازي وغيرهما، فهذا الحديث مع كونه آحاداً مختلفاً في صحّته؛ فكيف ساغ لهم أن يخالفوا ما اتفقوا عليه من اشتراط التواتر في أحاديث الإمامه ويحتجون بذلك؟! وما هذا إلّا تناقض قبيح وتحكّم لا يعتضد بشيء من أسباب الترجيح.

١- الطبراني، المعجم الكبير، ج ٥، ص ١٨٥؛ الأميني، الغدير، ج ١، ص ٨.

٢- القاضي المغربي، شرح الأخبار، ج ١، ص ٩٩.

٣- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ٥٢.

ص: ١٠٣

أقول : من الواضح أنه لا- يعتبر في تواتر الخبر والاحتجاج بتواتره كونه متواتراً عند جميع الناس، كما زعمه ابن حجر، بل يعتبر كونه متواتراً في الجملة، وإلا فيشكل بالكتاب العزيز

فإنه ليس بمتواتر عند الكل، ومن جميع الطرق اتفاقاً، فلا يلزم مناقضه الشيعة لأنفسهم في استدلالهم بذلك لإثبات الإمامه، فإنهم يدعون تواتره من طرقهم ومن بعض طرق أهل السنه. فقد ذكر الشيخ عماد الدين ابن كثير الشافعي في تأريخه عند ذكر أحوال محمد ابن جرير الطبري الشافعي: إني رأيت كتاباً جمع فيه أحاديث غدیر خم في مجلدين ضخمين، وكتاباً جمع فيه طرق حديث الطير (١)، ونقل عن أبي المعالي الجويني أنه كان يتعجب ويقول شاهدت مجلداً ببغداد في يد صحاف في روايات هذا الخبر مكتوباً عليه (المجلد الثامن والعشرون من طرق «من كنت مولاه فعلي مولاه» ويتلوه المجلد التاسع والعشرون) (٢)، ورواه ابن عقده من الزيدية في مائه وخمسة طرق، وأثبت الشيخ ابن الجزري الشافعي في رسالته الموسومة ب- (أسنى المطالب في مناقب علي بن أبي طالب) تواتر هذا الحديث من طرق كثيرة ونسب منكره إلى الجهل والعصبيه. وعموماً قد بلغ هذا الخبر في التواتر والاشتهار إلى حد لا يوازي به خبر من الإخبار، وتلقاه محققوا الأئمة بالقبول والاعتبار، فلا يردّه إلا معاند جاحد، أو من لا اطلاع له على كتب الأحاديث والآثار، فاتضح بطلان ما مهده من المقدمه وما بناه عليها من الوجه الذي لا يبيض وجهه عند الأخيار.

ثم أقول: إن في روايته لحديث الغدير خصوصاً من طريق استدلال به الشيعة إهمالاً وإخلالاً لا يخفى؛ لأنّ مضمون الحديث على الوجه المتفق عليه بين الطريق المنقول لقدماء العامه وبعض طرق أصحابنا هو أنه لما نزل حين رجوع النبي (ص) عن حجّه الوداع قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ (٣)، نزل النبي (ص) بغدير خمّ وقت الظهر الذي لم يكن نزول المسافر فيه متعارفاً في يوم شديد الحرّ حتى إنّ الرجل كان يضع رداءه تحت

١- البدايه والنهايه، ج ١١، ص ١٦٧، حوادث سنه ٣١٠هـ.

٢- الصراط المستقيم، ج ١، ص ١٢؛ ابن جبير (جبر)، نهج الإيمان، ص ١٣٤.

٣- سوره المائده: ٦٧.

ص: ١٠٤

قدميه من شدّه الحرّ، فأمر النبيّ (ص) بجمع الرحال وصعد عليها خطيباً بالناس ذاكراً في

خطبته أن الله تعالى أنزل عليه: بُلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ؛ (١) لَدُنَّوْ لِقَاءِ رَبِّهِ وَأَنَّهُ يَبْلُغُ مَا أَمَرَهُ اللَّهُ بِتَبْلِيغِهِ وَتَوَعَّدَهُ إِنَّ لَمْ يَبْلُغْهُ وَوَعَدَهُ بِالْعَصْمَةِ مِنَ النَّاسِ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِ عَلِيٍّ (ع) وَقَالَ فِي جَمَلِهِ كَلَامَهُ:

«ألست أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: بلى يا رسول الله. قال: من كنت مولاه فعلى مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله وأدر الحقّ معه كيف دار»، فلم ينصرف الناس حتّى نزل قوله تعالى: الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي، فقال النبيّ (ص):

«الحمد لله على إكمال الدين وإتمام النعمة ورضى الله تعالى برسالتى وبولايه علىّ بعدى». (٢)

ولا يخفى على من له شائبه من الإنصاف أن مخاطبه الله تعالى للنبيّ (ص) فى آخر عمره ووداعه للدنيا بعد تبليغه الإسلام والصلاه والزكاه والصوم والحجّ والجهاد وغيرها من أحكام الدين بقوله: وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ (٣)، ونزول النبيّ (ص) فى زمان ومكان لا يتعارف فيهما النزول، وصعوده على منبر من الرحال؛ وقوله فى حقّ أمير المؤمنين (ع) «من كنت مولاه فعلى مولاه»، ودعاؤه له على الوجه المذكور ليس إلّا لأمر عظيم الشأن جليل القدر كنصبه للإمامه لا لمجرد إظهار محبته ونصرته ونظائرها، سيّما مع قوله: «ألست أولى بكم من أنفسكم»، ومع وقوع هذه الصورة بعد نزول الآيه السابقه ونزول الآيه اللاحقه بعدها لا بدّ أن يكون المراد من المولى المتولّى المتصرّف فى أمور المسلمين لا-الناصر والمحبّ، ولا-غيرهما من معانى المولى التى سيذكرها ابن حجر تقليداً لأصحابه فى تجويز حمل الحديث عليها فكان المعنى على ما أوضحناه أن علياً (ع) هو الأولى بالتصرّف فى حقوق الناس والتدبير لأموارهم بعدى، ولا معنى للإمامه إلّا هذا فتأمل.

١- سورة المائدة: ٦٧.

٢- جامع الأخبار، ج ٣، ص ١٤

٣- سورة المائدة: ٦٧.



ص: ١٠٥

**قول عمر «أصبحت مولاي...» يدل على ولايه على (ع)**

قال ابن حجر: «لو سلمنا أنه أولى، لكن لا نسلم أن المراد أنه الأولى بالإمامه بل بالإتباع والقرب منه، فهو كقوله تعالى: إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ (١)، ولا- قاطع بل ولاظاهر على نفى هذا الاحتمال، بل هو الواقع إذ هو الذى فهمه أبو بكر وعمر وناهيك بهما من الحديث، فأنهما لما سمعاه قالاه: أمسيت يا ابن أبى طالب مولى كل مؤمن ومؤمنه، أخرجه الدارقطنى، وأخرج أيضاً أنه قيل لعمر إنك تصنع بعلى شيئاً لا تصنعه بأحد من أصحاب النبى (ص)، فقال: إنه مولاي». (٢)

أقول: هذا المنع ساقط جداً؛ لأن إرادته الأولى باتباع النبى (ص) والقرب منه فى هذه الآيه ممّا يابى عنه تقييد الأولى فيها بالأنفس؛ وذلك لأنه لا- معنى للأولوية من الناس بنفس الناس إلّا الأولوية فى التصرف، فقياس ما نحن فيه على قوله تعالى: إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ، (٣) قياس مع الفارق وهو باطل اتفاقاً، وأمّا ما ترقى عنه بقوله:

«بل هو الواقع إذ هو الذى فهمه أبو بكر وعمر...» فهو بالإضراب والإعراض عنه أولى، إذ الظاهر أن هذا الفهم إنما وقع من أوليائهما نيابة عنهما، كذلك وقع إثباتهم لشجاعه أبى بكر بنيا به خالد بن الوليد له كما ذكره ابن حجر سابقاً، وإلّا فالمتواتر المشهور عند الجمهور المذكور فى مسند أحمد بن حنبل مرفوعاً بسنده إلى البراء بن عازب أن عمر قال فى ذلك اليوم تهنته للإمام على (ع) على الولاية:

بخ بخ لك يا ابن أبى طالب، أصبحت مولى ومولى كل مؤمن ومؤمنه، (٤) ويؤيده ما نقل هذا الشيخ بعيد ذلك من إخراج بعضهم أن عمر قال: «إنّ علياً مولاي»؛ فتدبر على أنّ فيما رواه عن أبى بكر وعمر من «أنهما قالاه أمسيت...» دليل على علوّ شأنه وسموّ مكانته بالنسبة إلى جميع المؤمنين والمؤمنات، وهذا أيضاً دليل على إمامته إن لم يتشبه الناصبى بجواز تفضيل المفضول.

١- سورة آل عمران: ٦٨.

٢- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ٥٦.

٣- سورة آل عمران: ٦٨.

٤- مسند أحمد، ج ٤، ص ٢٨١، وفيه: أصبحت وأمسيت.

### إنكار ابن حجر وجود النصّ الجلي على إمامه على (ع)

قال ابن حجر: «ما المانع من قوله (ص) في خطبته السابقة يوم الغدير هذا الخليفة بعدى فعدوله إلى ما سبق من قوله من كنت مولاه. . . ظاهر في عدم إرادته ذلك، بل ورد بسند رواته مقبولون كما قاله الذهبي وله طرق عن علي رضي الله عنه قال: قيل له يا رسول الله من يؤمّ بعدك؟ فقال: «إن تؤمّروا أبا بكر تجدوه أميناً زاهداً في الدنيا راغباً في الآخرة، وإن تؤمّروا عمر تجدوه قوياً أميناً لا يخاف في الله لومة لائم، وإن تؤمّروا علياً - ولا أراكم فاعلين - تجدوه هادياً مهدياً يأخذ بكم الطريق المستقيم». ورواه البزار بسند رجاله ثقات أيضاً، كما قال البيهقي: فهو يدلّ على أن أمر الإمامه موكول إلى من يؤمّره المسلمون بالبيعة وعلى عدم النصّ بها لعلّ. وقد أخرج جمع، كالبزار بسند حسن والإمام أحمد وغيرهما بسند قوي، كما قاله الذهبي عن علي رضي الله عنه أنّهم لما قالوا: استخلف علينا، قال: «لا ولكن أترككم كما ترككم رسول الله (ص)»، وأخرج البزار أيضاً ورجال الصحيح: «ما استخلف رسول الله فاستخلف عليكم»، وأخرجه الدارقطني أيضاً وفي بعض طرقه زياده: «دخلنا على رسول الله (ص) فقلنا يا رسول الله استخلف علينا، قال: «لا أن يعلم الله فيكم خيراً يولّ عليكم خيركم»، قال علي (كرم الله وجهه): «فعلم الله فينا خيراً فولّى علينا أبا بكر» فقد ثبت بذلك أنّه صرّح بأنّ النبيّ (ص) لم يستخلف، وأخرج الدارقطني عن أبي حنيفة أنّه لَمّا قدم المدينة سأل أبا جعفر الباقر عن أبي بكر وعمر فترحم عليهما، فقال له أبو حنيفة: أنّهم يقولون عندنا بالعراق إنّك تتبرأ منهما؟! فقال: «معاذ الله كذبوا وربّ الكعبة». ثمّ ذكر لأبي حنيفة تزويج علي بنته أم كلثوم بنت فاطمه من عمر وأنّه لو لم يكن لها أهلاً - ما زوجه إياها، فقال له أبو حنيفة: لو كتبت إليهم. فقال: «لا يطيعوني بالكتب». وتزويجه إياها يقطع ببطلان ما زعمه الرافضة، وإلا لكان قد تعاطى تزويج بنته من كافر على زعمهم الفاسد». (١)

أقول: ما ذكره أولاً من

«أنّه ما المانع للنبيّ (ص) في خطبته السابقة من التصريح بقوله هذا

ص: ١٠٧

الخليفة بعدى» مردود بجريان مثله فى حقّ البارئ سبحانه، فلينازع مع الله تعالى فى أنه لم فعل ما يوجب حيره المؤمنين؟! وقال على سبيل الإطلاق والإجمال أقيموا الصلاة من غير تصريح بعدد الفريضة وعدد السنّة، ولا بتعيين الوقت ولم ينزل آيةً لبيان عدد ركعاتها وكيفيه أدائها فى السفر والحضر، بل قال مبهماً أقيموا الصلاة ليتحير أمّه محمد (ص) ثم قال: بذلك الأسلوب وآتوا الزكاه من غير تعيين النّصاب فأوقع الاختلاف بين الفقهاء وأحوجهم فى استنباط فروعها إلى الرؤى والاجتهاد فأدى ذلك إلى تحقّق ثلاث وسبعين فرقاً وقولاً- فى أمّه محمد (ص) وكذا الكلام فى باقى أركان الشريعة، فإذا جاز مثل هذا الإجمال والإبهام فيما ذكر لثلاث تكون بعته محمد (ص) عبثاً، ويحصل بعده الفرق بين الجاهل والعالم، فلو عدل النبيّ (ص) أو البارئ سبحانه فى تعيين الإمام عن التصريح بالخلافه والإمامه إلى التصريح بما يراد فهما من أولويه التصرف، كان جائزاً بطريق أولى؛ لأنّ مسألة الإمامه عندنا عقليّة لما ارتكز فى عقل العقلاء من أنه يجب بعد النبيّ الخاتم (ص) وجود إمام لا يجوز عليه الخطأ للأدلة التي كشف كتاب التجريد عنها الغطاء، فتدبر.

وأما ما نقله عن الذهبي، فأول ما فيه أنه لم يرض بمجرّد الكذب حتّى رفعه إلى على (ع)؛ على أن فى المنقول من قوله (ص):

«وإن تؤمّروا علياً ولا- أراكم فاعلين» دلالة صريحه على علمه (ص) بأنّ القوم ينحرفون بعد وفاته عن على (ع) ولا يرضون بإمامته، ويؤيد ذلك ما رواه ابن المغازلى الشافعى فى كتاب المناقب بإسناده قال:

«قال رسول (ص) لعلى بن أبى طالب (ع): «إنّ الأئمّه ستغدر بك». (١)

وما رواه موسى بن مردويه الحافظ من الجمهور بإسناده إلى ابن عباس أنّه قال: خرجت أنا والنبيّ (ص) فرأينا حديقه فقال على [ (ع) ]:

«ما أحسن هذه يا رسول الله؟!» فقال (ص): «حديقتك فى الجنّه أحسن منها»، ثم مررنا بحديقه فقال على [ (ع) ]: «ما أحسن هذه يا رسول

الله (ص)؟!»، قال حتّى مررنا بسبع حدائق فقال رسول الله (ص) لعلى [ (ع) ]:

«حدائقك فى الجنّه

١- البخارى، التاريخ الكبير، ج ٢، ص ١٧٤؛ الحاكم النيسابورى، المستدرک، ج ٣، ص ١٤٠؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١١، ص ٢١٦.

ص: ١٠٨

أحسن منها»، ثم ضرب على رأسه ولحيته وبكى حتى علا بكأوه فقال على [ (ع) ]:

«ما يبكيك يا رسول الله؟»، قال (ص): «ضغائن في صدور قوم لا يبدها لك حتى يفقدوني». (١)

وكذا ما رواه هذا الشيخ في الباب الثاني فيما جاء عن أكابر أهل البيت في الثناء على الشيخين مما يدل على أن بني تميم وبني عدى كانا أعداء بني هاشم في الجاهلية، وما ذكر في أول الخاتمة التي عقدها لبيان ما أخبر به (ص) مما حصل على آله من البلاء والقتل من قوله (ص):

«إن أهل بيتي سيلقون بعدى من أمتي قتلاً وتشريداً وأن أشد قوم لنا بغضاً بنو أمية وبنو المغيرة وبنو مخزوم». (٢)

وفي روايه:

«إن أهل بيتي سيلقون بعدى بلاءاً وتشريداً وطرداً، وما ذكره في أواخر ذكر فضائل أهل البيت:، من أنه صحَّ عن العباس شكايته إلى رسول الله (ص) ما يلحقون من قريش من تعيسهم وجوههم وقطعهم حديثهم عند لقائهم فغضب (ص) غضباً شديداً حتى احمرَّ وجهه ودر عرق بين عينيه»، (٣) وغير ذلك من الأخبار والآثار، وقد روى الخواجه ملا الاصفهاني الشافعي أنه لم يكن بطن من بطون قريش إلّا وكان لهم على أمير المؤمنين (ع) دعوى دم أراقه في سبيل الله، والضغائن كانت في صدورهم.

وأما ما نقله عن الدارقطني عن أبي حنيفة، فهو إجمال ما فصيحه الدميري الشافعي في كتاب حياه الحيوان وغيره في غيره وقد ذكر الدميري.

وأما ما ذكره من أنه (ع) ذكر لأبي حنيفة تزويج على (ع) بنته... فروايه الدميري خاليه عنه، مع أن ذلك إنما وقع تقيّه، كما تدل عليه، مضافاً إلى ما روى من طريقنا كصاحب الاستيعاب

من علماء الجمهور عند ذكر أم كلثوم: «إن عمر بن الخطاب خطب إلى على [ (ع) ] ابنته أم كلثوم فذكر له صغرها فقيل له ردك فعاوده فقال: على [ (ع) ]:

«ابعث بها إليك فإن رضيت فهي»

١- ابن أبي شيبة، المصنف، ج ٧، ص ٥٠٢، باب فضائل على (ع)؛ الطبراني، المعجم الكبير، ج ١١، ص ٦١؛ الحاكم النيسابوري، المستدرک، ج ٣، ص ١٣٩.

٢- الغدير، الأميني، ج ٨، ص ٢٥٠؛ مستدرک الحاكم، ج ٤، ص ٢٤٨٧؛ ابن ماجه، سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٣٦٦.

٣- مسند أحمد، ج ١، ص ٢٠٨، حديث العباس وج ٤، ص ١٦٥ حديث أبي عبد المطلب؛ ابن كثير، تفسير ابن كثير، ج ٤، ص ١٢٢؛ ابن حجر، الصواعق المحرقة، ٤٩٦.

ص: ١٠٩

امراتك»، فأرسل بها فكشف عن إليه ساقها فقالت: لو لا أنك أمير المؤمنين للطمت عينك.

وما روى ابن حجر من أن علياً (ع) لما أبى عن انكاح ابنته لعمر واستعذر بصغرها لم يكن يقبل منه ذلك العذر حتى ألجأه إلى أن يريها إياه فأرسلها إليه، فلمّا رآها عمر أخذ بها وضمّها إليه وقبلها، ثمّ اعتذر عن جانب عمر فيما فعله من الضمّ والتقبيل قبل وقوع العقد والتحليل بأنّها لصغرها لم تبلغ حدّاً تشتهي حتى يحرم ذلك ولو لا صغرها لما بعث بها أبوها؛ انتهى.

وإنّي لأقسم بالله على أن ألف ضربه على جسده (ع) واضعافه على جسد أولاده أهون عليه من أن يرسل ابنته الكريمة إلى رجل أجنبي قبل عقدها إياه ليريهما فيأخذها ذلك الرجل ويضمّها إليه ويقبلها ويكشف عن ساقها، وهل يرضى بذلك من له أدنى غيره من عوامّ المسلمين لو لا علمه بأنّ الامتناع عن ذلك يؤدي إلى الوقوع فيما هو أعظم ضرراً من هذا ومن هلاك نفسه وأولاده أيضاً، وهو خوف ثوران الفتنة بين المسلمين وارتداد الخلق وافناء الدين؛ فسلم (ص) وصبر واحتسب كما أمره رسول الله (ص). فأنزل ابنته في ذلك منزله آسياه امرأة فرعون إذ الله يصف قولها: رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتاً فِي الْجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِنْ فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ وَنَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ (١)، ولعمري إنّ الذي كان قد ارتكبه فرعون في بني اسرائيل من قتل أولادهم واستباحه حريمهم في طلب موسى وما ادّعاؤه لنفسه من الربوبية، أعظم من تغلبه على آسياه امرأته وتزويجه، وهي امرأة مؤمنة من أهل الجنة بشهادة الله تعالى بذلك، وكذلك سبيل الرجل مع أم كلثوم كسبيل فرعون مع آسياه؛ لأنّ الذي ادّعاؤه لنفسه ولصاحبه من الإمامه ظلماً وتعدياً وخلافاً على الله ورسوله بدفع الإمام الذي ندبه الله ورسوله لها واستيلائه على أمور المسلمين، وحكمه في أموالهم وفروجهم ودمائهم بخلاف أحكام الله وأحكام رسوله أعظم عند الله من اغتصابه لألف فرج من نساء مؤمنات، دون فرج واحد،

كيف ومن البين أن اغتصاب الفرّج المذكور والخبر فيه بعض من فروع غضبهم لمنصب الإمامه، وبيعتهم لأبي بكر فلتته لظهور أنّهم لو تركوا الإمامه لعلی (ع) وصار مستقلاً فيها،

ص: ١١٠

لم يجترثوا على تكليفه بانكاح ابنته إياهم، ولم يقدرُوا على غضب فدك وغيرهما من المفاسد المشهورة، كبغى الناكثين والقاسطين، وخروج المارقين، وسمّ الحسن، وقتل الحسين عليهما السلام كما أشار إليه دعبل بن علي الخزاعي في قصيدته التائية المشهورة، حيث قال:

وما سهلت تلك المذاهب فيهم على الناس إلا بيعه الفلتات

فكيف لا- يكون غضب الإمامه مع كونه مفوّتاً لنظام الكل أعظم من فوات واحد من المصالح الجزئية؟! وعموماً فإنّ عناية الأنبياء والأوصياء بمصالح الدين هي فوق اهتمامهم بمصالح النفس، كما صرّح به الفاضل النيشابوري الشافعي عند تفسير قوله تعالى في سورة يونس على نبينا وآله وعليه السلام رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ \* وَنَجِّنَا بِرَحْمَتِكَ مِنَ الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ (١)، حيث قال: لما قدّموا التضرع إلى الله في أن يصون دينهم عن الفساد أتبعوه سؤال عصمه أنفسهم فقالوا نَجِّنَا وفي ذلك دليل على أن عنايةهم بمصالح الدين فوق اهتمامهم بمصالح انفسهم، وهكذا يجب أن تكون عقيدة كلّ مسلم موفق، انتهى.

وأما ما ذكره في آخر كلامه من لزوم تعاطي تزويج بنته من كافر، فمردود بأنّه إن أراد لزوم تزويجها ممّن هو كافر في الظاهر فبطلان اللزوم ممنوع، وإن أراد من الكافر الحقيقي، فهو مسلم. وليس بناء الحكم الشرعي عليه، ولنذكر لتوضيح ذلك ما أفاده السيد المرتضى في كتاب (تنزيه الأنبياء) حيث قال: «فأما انكاحه (ع) فقد ذكرنا في كتاب الشافي الجواب عن هذا الباب مشروحاً وبيننا أنّه (ع) ما أجاب عمر إلى انكاح بنته إلا بعد توعدّ وتهدد ومراجعته ومنازعه وكلام طويل مأثور أشفق معه من سوء الحال وظهور ما لا يزال يخفيه منها، وأنّ العباس رضی الله عنه لما رأى أنّ الأمر يفضى إلى الوحشه ووقوع الفتنة سأله (ع) ردّ أمرها عليه ففعل

وزوّجها منه، وما جرى على هذا الوجه معلوم أنّه على غير اختيار ولا إثارة، وبيننا في الكتاب الذي ذكرناه أنّه لا يمتنع أن يبيح الشرع أن يناكح بالإكراه ممّن لا يجوز مناكحته مع الاختيار ولا سيما إذا كان المنكح مظهرًا للاسلام والتمسك بسائر الشريعة، وبيننا ان العقل لا يمتنع من

ص: ١١١

مناكحه أنواع الكفار على سائر كفرهم وإنما المرجع فيما يحل من ذلك أو يحرم إلى الشريعة وفعل أمير المؤمنين (ع) أقوى حجة من أحكام الشرع، وبيننا الجواب عن الزامهم لنا بأنه لو أكره على نكاح اليهود والنصارى لكان يجوز ذلك، وفرقنا بين الأمرين بأن قلنا إن كان السؤال عمّا في العقل فلا فرق بين الأمرين، وإن كان عمّا في الشرع فالاجماع يحظر أن ينكح اليهودى على كل حال. وما أجمعوا على حظر نكاح من ظاهره الاسلام وهو على نوع من القبح يكفر به إذا اضطررنا إلى ذلك وأكرهنا عليه، فإذا قالوا فما الفرق بين كفر اليهود وكفر من ذكرتم، قلنا لهم أى فرق بين كفر اليهوديه في جواز نكاحها عندكم وكفر الوثنيه؟! انتهى. (١)

وهو كاف شاف إن شاء الله وههنا تفاصيل المذكوره في كتابنا الموسوم بمصائب النواصب فليرجع إليه من أراد، والله الموفق للسداد.

### إنكار ابن حجر عصمه الإمام على (ع)

قال ابن حجر: «وقولهم: هذا الدعاء وهو قوله (ص): «اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه»، لا يكون إلّا لإمام معصوم، دعوى لا دليل عليها إذ يجوز الدعاء بذلك لأدنى المؤمنين فضلاً عن أخصائهم شرعاً وعقلاً؛ فلا يستلزم كونه إماماً معصوماً. وأخرج أبو ذرّ الهروى أنّ رسول الله (ص) قال: «عمر معى وأنا مع عمر، والحقّ بعدى مع عمر حيث كان»، ولا قيل بدلالته على إمامه عمر عقب وفاه النبى (ص) ولا- على عصمته. ثم إن أرادوا بالعصمه ما ثبت للأنبياء قطعاً فباطل أو الحفظ فهذا يجوز لدون على من المؤمنين، ودعواهم وجوب عصمه الإمام مبنى على تحكيمهم العقل، وهو ما بنى عليه باطل؛ لأمر بينها القاضى أبو بكر

الباقلانى فى كتابه فى الإمامه أتم بيان وأوفى تحرير». (٢)

أقول: لا يخفى على من له أدنى معرفه بأساليب الكلام ومقتضيات الحال والمقام، أنّ هذا الدعاء لا يليق إلّا بمن كان له أولياء ويحتاج إلى التصره ويحدّر من الخاذل ولا يكون هذا

١- تنزيه الانبياء، ص ٢٧٨.

٢- ابن حجر، الصواعق المحرقة، صص ٦٠ و ٦١.

ص: ١١٢

الإنسان إلّا سلطان أو إمام. نعم، لا يستلزم ذلك الدعاء كون الإمام معصوماً، لكن التقييد بالمعصوم هنا إنّما هو من إضافات هذا الشيخ المخطئ، ولا يستدعي دعوى اختصاص الدعاء المذكور بالإمام اتصافه بالعصمة وإن كان الإمام عند الشيعة يجب أن يكون متّصفاً بالعصمة في الواقع؛ فافهم.

وأما ما أخرجه أبو ذرّ الهروي الخارجي، فاللائح عليه وضعه في مقابل ما روى في شأن علي (ع) في الحديث المتفق عليه المشهور، وهو:

«علي مع الحقّ والحقّ مع علي، يدور الحقّ معه كيفما دار» (١) فلظهور وضعه لم يلتفتوا إلى دلالة علي إمامه عمر.

وأما ما ذكره من «الترديد في عصمه الإمام» فمردود بأننا قد بينا سابقاً أنّ الإمامه نيابه عن النبيّ في أمور الدين والدنيا فيعتبر فيها ما اعتبر في النبوه، بل الإمام أحوج إلى ذلك لأنّ النبيّ مؤيد بالوحي بخلاف الإمام. وقد ذكرنا هناك من الحجج العقليّة والنقليه ما يفيد القطع، فما زعمه هذا الباطل من البطلان باطل قطعاً، وكذا ما زعمه من بناء دعوى وجوب عصمه الإمام على تحكيم العقل، فإنّ ما قدمناه من الأدله براهين عقليّه قطعيه لا أبتناء لشيء منها على تحكيم العقل في الحسن والقبح؛ على أنّ تحكيم العقل فيهما مع موافقه جمهور المعتزله والماتريديه الحنفيّه فيه قد أقيمت عليه براهين عقليّه لا- يمكن لمن تفرّد بالخلاف فيه من الأشاعره القدح فيها ولو عضوا بأسفانهم الحجر، وقد فصلنا الكلام في ذلك في شرحنا لكتاب كشف الحقّ فليرجع إليه.

### شبهه أن النص التفصيلي في الإمامه مختص عند الاستخلاف على المدينة والرد عليها

قال ابن حجر: «زعموا أن من النصّ التفصيلي على إمامه على قوله (ص) له لئما خرج إلى تبوك واستخلف على المدينة:

«أنت منّي بمنزله هارون من موسى إلّا أنه لا نبيّ بعدي» (٢) قالوا

١- ابن جبرئيل القمي، الفضائل، ص ١٤٥؛ الهيثمي، مجمع الزوائد، ج ٧، ص ٢٣٥؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١٤، ص ٣٢٢، وفيهما: «لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض» بدل «يدور معه...»؛ الأمين، أعيان الشيعة، ج ٣، ص ٣٨١.

٢- صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٢٠.



ص: ١١٣

ففيه دليل على أن جميع المنازل الثابتة لهارون من موسى سوى النبوه ثابتة لعلي من النبي (ص) وإلا لما صحّ الاستثناء، ومما ثبت لهارون من موسى استحقاؤه الخلافة عنه لو عاش بعده إذ كان خليفته في حياته فلو لم يخلفه بعد مماته لو عاش بعده لكان لنقص فيه. وهو غير جائز على الأنبياء، وأيضاً فمن جملة منازل من أنه كان شريكاً له في الرسالة ومن لازم ذلك وجوب الطاعة لو بقي بعده، فوجب ثبوت ذلك لعلي إلبا أن الشركه في الرسالة ممتنع في حقّ علي فوجب أن يبقى مفترض الطاعة على الأئمة بعد النبي (ص) عملاً بالدليل بأقصى ما يمكن. وجوابها أن الحديث إن كان غير صحيح كما يقوله الآمدى فظاهر وإن كان صحيحاً كما يقوله أئمة الحديث، والمعول في ذلك ليس إلبا عليهم كيف وهو في الصحيحين فهو من قبيل الآحاد وهم لا يروونه حجّه في الإمامه، وعلى التنزل فلا- عموم له في المنازل بل المراد ما دلّ عليه ظاهر الحديث أنّ علياً خليفه عن النبي (ص) مدّه غيبته بتبوك كما كان هارون خليفه عن موسى في قومه مدّه غيبته عنهم للمناجاه وقوله: اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ (١) لا- عموم له حتّى يقتضى الخلافة عنه في كلّ زمن حياته وزمن موته؛ بل المتبادر منه ما مرّ أنّه خليفه مدّه غيبته فقط. وحيثُ عدم شموله لما بعد وفاه موسى (ع) إنّما هو لقصور اللفظ عنه لا لعزله كما لو صرّح باستخلافه في زمن معين، ولو سلمنا تناوله لما بعد الموت وأنّ عدم بقاء خلافته بعده عزل له لم يستلزم نقصاً يلحقه، بل إنّما يستلزم كمالاً- له أيّ كمال لأنه يصير بعده مستقلاً بالرساله والتصرّف من الله تعالى، وذلك أعلى من كونه خليفه وشريكاً في الرسالة. سلمنا أن

الحديث يعم المنازل كلّها، لكنّه عامّ مخصوص إذ من منازل هارون كونه أخا نبيّ والعامّ المخصوص غير حجّه في الباقي أو حجّه ضعيفه على الخلاف فيه ثمّ نفاذ أمر هارون بعد وفاه موسى (ع) لو فرض إنّما هو للنبوه لا للخلافه عنه وقد نفيت النبوه هنا لاستحاله كون عليّ نبياً، فيلزم نفى مسببه الذي هو افتراض الطاعة ونفاذ الأمر فعلم ممّا تقرر أنّه ليس المراد من الحديث مع كونه آحاداً لا يقاوم الإجماع إلبا إثبات بعض المنازل الكائنه لهارون من موسى وسياق

ص: ١١٤

الحديث وسببه يبينان ذلك البعض لما مرّ أنّه إنّما قاله لعلّي حين استخلفه فقال عليّ كما في الصحيح: «أتخلفني في النساء والصبيان؟!» كأنّه استنقص تركه وراءه فقال له: «إلا ترضى أن تكون منّي بمنزله هارون من موسى؟!» يعني حيث استخلفه عند توجهه إلى الطور إذ قال له: «أخلفني في قومي وأصليح (١)»، وأيضاً فاستخلافه على المدينة لا يستلزم أولويته بالخلافه بعده من كلّ معاصريه افتراضاً ولا ندباً، بل كونه أهلاً لها في الجملة؛ وبه نقول وقد استخلف (ص) في مرار أخرى غير عليّ كابن أم مكتوم ولم يلزم فيه بسبب ذلك أنّه أولى بالخلافه بعده». (٢)

أقول: يظهر من تفرّد الأمدي من بين جميع المتسمين بأهل السنّة ومحدثيهم بنفي صحّة الحديث أنّه لما ظهر عليه قوه دلالة هذا الحديث على إمامه على (ع) التجأ إلى القدح في صحّته كما هو دأب قومه، وإنّما لم يوافقه غيره من المتأخرين في ذلك لما رأوه من غايه الشناعة في إنكار صحّته ما ملأ به المتقدمون كتبهم، ولعمري لو تفتن متقدموهم لذلك لأخفوه ولم يكثروا من ذكره كما هي عادتهم في جحد الحقّ والشهادة بالباطل كما تشهد به مؤلفاتهم، إذ كلّ ما ندعيه فيه شواهد من كتبهم نصوص أئمتهم ممّا لا يقدرّون على إنكاره في خيار كتبهم عن خيار مصنفهم وقد أوضحنا ذلك في هذا التعليق بعون وليّ التوفيق، ولتوجه الشناعة ترى المتأخرين منهم قد عدلوا عن القدح في صحّته سنده، بل ذهبوا إلى القدح في دلالة متنه

بالتأويل والتخصيص الذي هو أشنع من الأوّل كما أتى به ابن حجر، ولا يخفى أنّه يظهر ممّا فعله الأمدي أنّه لا يبالي بما في الصحيحين ولا يعتقد بصحّته ما فيهما من الأحاديث كلّاً أو بعضاً، فأحفظ هذا.

وأما ما ذكره من «أنّ الشيعة لا يرون أخبار الآحاد حجّة في الإمامة» فهب أن يكون كذلك لكنّهم جعلوا الاحتجاج بها إلزامياً لأهل السنّة، فلا يلزم أن يكون جميع دلائلهم على هذا المطلب تحقيقاً.

١- سورة الأعراف: ١٤٢.

٢- ابن حجر، الصواعق المحرقة، صص ٦١ و ٦٢.

ص: ١١٥

وأما ما ذكره بعده التّنزل فهو أنزل ممّا تنزل منه لأنّ ما أتى به فيه من إنكار العموم منع للمقدمه المستدل عليها، حيث استدلل الخصم على العموم بما نقله من قولهم، وإلا لما صحّ الاستثناء فافهم.

وقوله «بل المراد..» مردود بأنّ الكلام في الدلالة لا في الإرادة، وأنّي له إثبات المراد وكيف يبقى بعد ظهور دلاله اللفظ على عموم المنازل دلاله ظاهره للفظ الحديث على ما ذكره من التخصيص المخالف للأصل والظاهر؟!!

وأما ما ذكره من «أنّ قول موسى (ع): اخلفني في قومي لا عموم له..» ففيه أنّه إن لم يكن له عموم بحسب الصيغه لكنّه يفيد العموم بحسب العرف كما في قولنا: «اللهم وفقنا لما تحب وترضى» فكما أنّ العرف يفهم هنا العموم لا طلب التوفيق في وقت دون وقت، فكذا فيما نحن فيه؛ ويفهم من ذلك أنّ المطلوب الخلفه الثابته مدّه حياه الخليفه لا الخلفه المستعقبه للعزل، ولأنّ الغرض من ذلك الاستخلاف هو مراعاة مصالح الرعيه؛ وذلك بعد الموت أهمّ إذ مراعاتها وقت الغلبه ممكنه للمستخلف، وأمّا بعد الموت فغير ممكنه، وبالجمله لا- خفاء في كون ذلك ظاهراً في العموم؛ وبناء الدليل على الظاهر والعدول عنه من غير ضروره غير جائز. وأمّا تخصيص الخلفه بوقت معين فمن الظاهر أنّه خلاف الظاهر فكيف يدعى كونه متبادراً.

وأما ما ذكره من «أنّ عدم الشمول لما بعد الوفاة إنّما هو لقصور اللفظ» فإنّما نشأ عن قصور فهمه، وإلا فاللفظ قد خيط على قدّ المعنى سواءً بسواءٍ كما عرفت.

وأما ما ذكره من «أنّ عزل هارون عن الخلفه بعد موسى (ع) كمال له لأنّه يوجب

استقلاله في الرساله وأنّ ذلك أعلى من كونه خليفه له وشريكاً في رسالته» فمردودٌ بأنّه لو سلم أنّه كان شريكاً له في النبوّه والرساله، فلا يلزم استقلاله فيها بعد وفاه موسى (ع)، إذ الشركه لا تقتضى استقلال التصرف في حصه الشريك بعد وفاته لجواز ضمّ آخر إليه بدله؛ على أنّه إذا كان هارون شريكاً لموسى في النبوّه غير مستقل فيها كما هو صريح عبارته فيلزم منه أن يكون موسى (ع) أيضاً كذلك، ولم يقل أحد بأنّهما عليهما السلام كانا نبياً واحداً مستقلاً، وهو ظاهر. وأيضاً لو صحّ ذلك لما تميز عن هارون بكونه من أولى العزم دونه، ولما نسب نزول

ص: ١١٦

التوراه إليه وحده، ولما نسب بنو إسرائيل إلى كونهم أمته وحده، فظهر أن المراد بقوله: أَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي (١)المشاركه في دعوه فرعون ونحوه من الأمور، وكذا المراد باستخلافه بهارون كونه خليفه فيما يختص بموسى (ع) من أحكام نبوته، بل الظاهر أنه لا معنى لعدم الاستقلال في النبوه سواء كان النبي مبعوثاً إلى نفسه أو إلى غيره أيضاً، فتأمل.

وأما ما ذكره من «أنّ العامّ المخصوص غير حجّه في الباقي أو حجّه ضعيفه»، فضعيف جداً لأنّ المحققين من أئمه الأصول متفقون على كونه حجّه في الباقي، والمخالف شاذ لا يعتدّ به، لكنّ هذا الشيخ الجاهل قلب الأمر في نسبه القوه والضعف إلى المذهبين؛ ترويحاً لما هو في صدره هنا وإلا- فقد تراه في غيره من المطالب على خلاف ذلك كما يشهد به كتب أصحابه من الشافعيه في الأصول.

وأما ما ذكره من «أنّ نفاذ أمر هارون بعد وفاه موسى لو فرض إنّما هو للنبوه لالخلافه»، فهو مجرد دعوى لا دليل عليه أصلاً؛ ولم لا يجوز أن يكون بالأمرين معاً؟! ففى لوازم نبوه نفسه بها وفي إجراء أحكام نبوه موسى (ع) بالخلافه عنه، ويؤيد هذا ما رواه محمد الشهرستاني الأشعري عند بيان أحوال اليهود في كتاب (الملل والنحل)، حيث قال: إنّ الأمر كان مشتركاً بين موسى وبين أخيه هارون عليهما السلام إذ قال: أَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي فكان هو الوصي، فلما مات هارون في حياته انتقلت الوصايه إلى يوشع وديعه، ليوصلها إلى شبير وشبر قراراً؛

وذلك لأنّ الوصيه والإمامه بعضها مستقرّ وبعضها مستودع، وهو نصّ في أنّ المراد بالمنزله في حديث المنزله هو الوصايه والخلافه.

وأما ما ذكره بقوله «فعلم بما تقرر أنّه ليس المراد» إلخ، فهو مردود بما علمت من عدم تقرر ما ذكره بل كان ذلك كالرقم على الماء والنقش في الهواء.

وأما ما ذكره من «أنّ الحديث مع كونه آحاداً لا يقاوم الإجماع»، ففيه ما قد بينا سابقاً من بطلان انعقاد الإجماع على خلافه أبي بكر وأنّه لغايه وهنه، ربما يقاومه ما هو أو هن من بيت العنكبوت، فضلاً عن الخبر الواصل إلى حدّ التواتر في الصحه والثبوت.

ص: ١١٧

وأما ما استدلل به على مطلوبه من دلالة السياق بمعونه الدليل المنفصل من موضوعات البخارى ومعونه تفسيره للآيه بما شاء، فلا يخفى وهنه، ونحن نبرأ إلى الله تعالى من هذا التفسير البارد الفاسد الذى هو إما زله عالم فاضل أو افتراء كاذب فاسق، ونحمده تعالى على السلامه من ذلك.

وأما ما ذكره فى آخر كلامه من أن «وأيضاً فاستخلافه على المدينة لا يستلزم. . .»، فمقدوح بأن الإجماع من الأئمه حاصل على أن هؤلاء لا حظ لهم بعد الرسول (ص) فى إمامه ولا فرض طاعه، وذلك دليل ظاهر على ثبوت عزلهم وأيضاً الفرق ظاهر؛ لأنه (ص) عزل ابن أم مكتوم بتوليه على (ع) ولم يعزل عندما عرف أنه آخر غزواته، ولو عرف أن غيره يقوم مقامه فى الحروب وكشف الكروب لاستخلفه فى جميع غزواته، ولو عرف (ص) بوقوع قتال فى تبوك ما تركه فى المدينة كما قال ابن الجوزى حين قيل له: هل جرى فى تبوك قتال؟ قال: قعدت الحرب الشجاع فمن يقاتل؟! ولو لم يكن فى هذه المنقبه الشريفه إلا عزل الغير وتوليته لكفاه شرفاً ونبلاً، وأصحابنا - كثرهم الله - لم يستدلوا بمجرّد الاستخلاف بجميع الأمور للإجماع على هذا، وعدم القائل بالفرق، وهذا أقوى من استدلالهم بإمامه أبى بكر فى الصلاه على تقدير صدقها كما لا يخفى على أنا لو أعرضنا عن دلالة الحديث على الخلافه نصاً، فنقول لا يشك عاقل أن منزله هارون من موسى أعظم من منزله غيره من أصحاب موسى (ع) فكذا منزله على (ع)، فهى أعظم وأقوى من منزله غيره من أصحاب النبى (ص) فيكون أولى

بالإمامه من غيره بعده؛ ومما يؤيد ذلك ما أخرجه صاحب جامع الأصول فى صحيح النسائى عن على (ع) أنه قال: «كانت لى منزله من رسول الله (ص) لم تكن لأحد من الخلائق».

### دعوى عدم صحه النصوص التفصيليه فى الإمامه

قال ابن حجر: «زعموا أيضاً أن من النصوص التفصيليه الدالّه على خلافه على قوله (ص) لعلى:

«أنت أخى ووصيى، وخليفتى وقاضى دينى» (١)، أى بكسر الدال وقوله: «أنت سيد

ص: ١١٨

المسلمين وإمام المتقين وقائد الغر المحجلين» ، (١) وقوله (ص) : «سَلِّمُوا عَلَى عَلِيِّ بِأَمْرِهِ النَّاسِ» . (٢) أن هذه الأحاديث كذب باطله موضوعه مفتراه عليه (ص) لَعَنَّتَ اللَّهُ عَلَى الْكَاذِبِينَ . ولم يقل أحد من أئمة الحديث أن شيئاً من هذه الأكاذيب بلغ مبلغ الآحاد المطعون فيها، بل كلهم مجتمعون على أنها محض كذب وافتراء؛ فإن زعم هؤلاء الجهله الكذب على الله ورسوله وعلى أئمة الإسلام ومصاييح الظلام أن هذه الأحاديث صحّت عندهم، قلنا لهم هذا محال فى العاده؛ إذ كيف تتفردون بعلم صحّه تلك مع أنكم لم تتصفوا قط بروايه ولا صحبه محدث، ويجهل ذلك مهرة الحديث وسباقه الذين أفنوا أعمارهم فى الأسفار البعيده لتحصيله وبدلوا جهدهم فى طلبه وفى السعى إلى كل من ظنوا عنده شيئاً منه حتى جمعوا الأحاديث ونقبوا، عنها وعلّموا صحيحها من سقيمها ودونوها فى كتبهم على غايه من الاستيعاب ونهايه من التحرير. وكيف والأحاديث الموضوعه تجاوزت مئات الألوف وهم مع ذلك يعرفون واضح كلّ حديث منها وسبب وضعه الحامل لوضعه على الكذب والافتراء على نبيّه (ص) ، ومن عجيب أمر هؤلاء الجهله أنا إذا استدللنا عليهم بالأحاديث الصحيحه الدالّه صريحاً على خلافه أبى بكر كخبر:

«اقتدوا بالذين من بعدى» (٣) وغيره من الأخبار الناصه على خلافته

التي قدّمها مستوفاه فى الفصل الثالث، قالوا هذا خبر واحد فلا يغنى فيما يطلب فيه اليقين وإذا أرادوا أن يستدلوا على ما زعموه من النصّ على خلافه على أتوا إما بأخبار لا تدلّ بزعمهم كخبر: «من كنت مولاه» وخبر «أنت منى بمنزله هرون من موسى» (٤)، مع أنها آحاد وأمرها بأخبار باطله كاذبه متيقنه البطالان واضحه الوضع والبهتان لا تصل إلى درجه الأحاديث الضعيفه التي هى أدنى مراتب الآحاد، فتأمّل فى هذا التناقض الصريح والجهل القبيح. لكنهم لفرط جهلهم وعنادهم وميلهم عن الحقّ يزعمون التواتر فيما يوافق مذهبهم

١- شرح احقاق الحق، ج ٤، ص ١١.

٢- السيره الحلبيه، ج ٣، ص ٣٣٨.

٣- مسند أحمد، ج ٥، ص ٣٨٢.

٤- الترمذى، ج ٥، ص ٦٤١.

الفاسد وإن أجمع أهل الحديث والأثر على أنه كذب موضوع مختلق ويزعمون فيما يخالف مذهبهم أنه آحاد وإن اتفق أولئك على صحته وتواتر روايته تحكماً وعناداً وزيفاً عن الحق؛ فقاتلهم الله ما أجهلهم واحمقهم» . (١)

أقول : أميا الحديث الأول فهو مذكور فى مسند أحمد بن حنبل من عدّه طرق بألفاظ متقاربه، (٢) وكذا رواه الثعالبي فى تفسيره (٣) وابن المغازلى (٤) فى كتاب (المناقب) بأدنى تغيير، فنسبه الشيعة فى روايه ذلك إلى الافتراء والارتياب، كما أتى به ابن حجر فى الجواب إنّما نشأ من العجز والاضطراب عنده فى كيفيّة التعامل مع ما ورد منقولاً عن الجميع بوتيره واحده.

وأميا الحديث الثانى والثالث، فهما من المتواترات فى الطبقة الأولى كافه، وإنّما انقطع تواتره فى أواخر تلك الطبقة سيما بنو أمية وأتباعهم، المنحرفون عن النصوص عليه، المانعون لظهور نقلها على الكافه، فصار الخوف منهم موجباً لكتمان جمهور الطبقة الثانیه الموجودين فى حاقّ زمان ملكهم بذلك وبقي بين الشيعة بحاله مستسرين فى نقله طائفه بعد طائفه.

إن قيل: كيف يجوز على العدد الكثير وعلى من تواتر به الأخبار من جماعه أهل السنّه أن

يكتنموا خبراً تحتاج إليه الأئمّه أشدّ الاحتياج، وهو فى الأمر العظيم الخطير الشريف الرفيع وقد توعدوا على كتمانهم ووعدوا على إذعانه لبعض ما ذكرتم من الأسباب الفاسده والأغراض الكاسده، ولو جاز هذا عليهم لجاز عليهم تعميد الكذب فيما شاهدوا وعانوا، وما الفرق بين الكتمان والكذب؟!

قلنا: نحن لا نجيز وقوع الكتمان من العدد الكثير إلّا بعد أن يتغير حالهم ويحتال عليهم محتال فى إدخال شبهه عليهم يزيلهم بها عن دينهم، فإذا تغيّرت الحال وعملت الشبهه وزال القوم عن الدين أمكن أن يعرضوا عمّا قد سمعوه وعانوه، فإذا عرضوا أمكن وقوع الكتمان

١- ابن حجر، الصواعق المحرقة، صص ٦٢ و ٦٣.

٢- مسند أحمد، ج ١، صص ٨٤ و ١١٩ و ١٥٢ و ج ٤، صص ٢٨١ و ٣٧٢ و ج ٥، صص ٣٤٧ و ٣٦٦.

٣- ثمار القلوب، ص ٥١١.

٤- ابن المغازلى، المناقب، ص ١٩.

ص: ١٢٠

على الأيام وتناولها وما يعرض فيها من غلبه سلطان جائر يقصد الذين يدينون دين الحق فيقتلهم ويشردهم ويخوفهم حتى يسكت العلماء ويتخذ الناس رؤساء جهالاً فساقاً كمعاويه ويزيد، فيضلون ويضلون، والدليل على صحه ما ادعيناه أننا وجدنا من أمه موسى (ع) ما تغيرت حالهم وتمكنت الشبهه فى قلوبهم أعرضوا عما كانوا سمعوه ووعوه من قول موسى (ع) وارند الذى لا مثل له ولم يلتفتوا مع ما فى عقولهم من أن الصانع لا نسبه لصنعه إلى صنعه السامرى إلى ما كان يذكرهم به هارون (ع) وهموا بقتله وقالوا: قَالُوا لَنْ نُبْرَحَ عَلَيْهِ عِبَاكَيْنِ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى (١)، هذا عند ما قال لهم هارون: وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَارُونُ مِنْ قَبْلُ يَا قَوْمِ إِنَّمَا فُتِنْتُمْ بِهِ وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي (٢)، وبين وقوع الكتمان على هذه الجبهه وبين وقوع الكذب فرق واضح، وهو أن الكتمان إذا وقع على هذه الجبهه وقع شبهه يمكن معها أن يتوهم القوم أنهم على صواب ما، والكذب لا يمكن وقوعه من هذه الجبهه. ألا ترى أنه يمكن للمحتالين من الرؤساء أن يقولوا للقوم الذين سمعوا خيراً أن معنى هذا الكلام وغرض المخاطب لكم به لم يكن ما سبق إلى قلوبكم وقد غلطتم وأخطأتم، ونحن

أعلم بمراده ومقصوده، وإن أنتم لا تقبلوا منا أفسدتم الإسلام، فعند ذلك يتمكن الشيطان وينجوا الذين سبقت لهم من الله الحسنى، ولا يمكن للرؤساء أن يقولوا لهم تعالوا حتى نتخزص خيراً نصنعه ونذيعه؛ لأنهم إذا قالوا ذلك كشفوا عما تخفيه صدورهم وظهر أمرهم للعامة وتبين نفاقهم، فصح بما قررنا أن الكتمان يجوز وقوعه على وجه لا يجوز وقوع الكذب معه، وعموماً يجوز أن يكون السبب فى انقطاع تواتر الخبر أو كتمان دخوله الشبهه لهم فى نسخه بما رووه من قوله (ص)

«الأئمة من قريش»، (٣) أو أن يكون لترك عمل الصحابه بالنص ترجيحاً لرأيهم، كما وقع عن عمر، حيث قال: «متعتان كانتا على عهد رسول الله (ص) وأنا أنهى

١- سوره طه: ٩١.

٢- سوره طه: ٩٠.

٣- صحيح مسلم، ج ٦، ص ١٢٩.



ص: ١٢١

عنهما وأعاقب عليهما» (١)، وكما قال أبو حنيفة فى مقابل نصّ النبىّ (ص) على مشروعيه القرعه فى بعض المشتبهات ومشروعيه إشعار الهدى فى الحجّ: «أنّ القرعه قمار والإشعار مثله» (٢)، أو لطمعهم فى ترك النقل التقرب إلى ملوك بنى أمية ومن قبلهم ومن بعدهم من الملوك الذين سلكوا مسلكهم فى بغض أهل البيت عليهم السلام أو كما قاله النيشابورى الشافعى فى تفسير سوره (طه) من أنّ الدليل قد يكون فى غايه الظهور، ومع ذلك يخفى على أعقل الناس كما خفيت على آدم (ع) عداوه إبليس وأنه تعرّض لسخط الله فى شأنه حين امتنع عن السجود له، فكيف قبل وسوسته لولا كتاب من الله سبق، وإذ يعلم من هذا أنّ مجرد ظهور أدله الشيعة على الإمامه ونحوها من مطالبهم فى نفس الأمر لا يوجب عدم خفائها على أهل السنّه وكذا بالعكس.

وبعبارة أخرى، لا وجه لأن يقال لو كان الأمر كما عليه الشيعة لما جاز على خلق كثير من علماء أهل السنّه، مثلاً أن لا يتفطنوا بمدلول ذلك الدليل ولا يهتدوا به إلى الحقّ، فلا بدّ لكلّ من الفريقين من البحث عن أدله الآخر، بل المباحثه والمناظره معه حتّى يتقرّر له الدليل

ويتّضح السبيل. وكلّ من رام الحقّ بدون ذلك فهو فى ضلالٍ ولعله كما قال النيشابورى قد سبق كتاب من الله فى أن لا ينال أهل السنّه مدلول دليل أهل الحقّ على إثبات الحقّ، فتأمل.

وأما ما ذكره من «أنه كيف ينفرد الشيعة بعلم صحه تلك مع أنّهم لم يتصفوا قط بروايه ولا صحبه محدّث ويجهل ذلك مهرة الحديث. . .»، ففيه أنه إن أراد أنّهم لم يتصفوا بروايه وصحبه لمحدّث من أهل السنّه، وعلى تقدير تسليمه فإنّ وجهه ظاهر لحصول المعانده بينهم على وجه يتقى الشيعة منهم، وإن أراد روايتهم من أكابر شيعتهم وصحبتهم مع المحدّثين منهم أنفسهم، فلهم بحمد الله تعالى أكابر فضلاء محدّثون علماء، وقد دونوا فى الحديث النبوى والإمامى من نفائس الكتب ما يزيد على الأصول الستة لأهل السنّه، ومن تلك

١- أصول السرخسى، ج ٢، ص ٦.

٢- تاريخ بغداد، ج ٧، ص ٦٤؛ تاريخ مدينه دمشق، ج ٥١، ص ٣٨٠؛ شرح إحقاق الحقّ، ج ٧، ص ٣٩٩ الهامش.

ص: ١٢٢

الكتب الجامع المسمى بـ (الكافى) لمحمد بن يعقوب الكلينى الرازى، وكتابا (التهذيب) و (الاستبصار) للشيخ أبى جعفر الطوسى، وكتابا (مدينه العلم) و (من لا يحضره الفقيه) لابن بابويه، وغير ذلك، ولكن أهل السنه لا يلتفتون إلى تفاصيل أحاديث الشيعة ومؤلفاتهم الكلاميه والأصوليه والفروعيه؛ حذراً من أن يظهر عليهم ويلزمهم ترك تقليد الآباء المنهى عنه فى كتاب الله العزيز الذى لا يأتيه الباطل من كل جانب.

وأيضاً فالشيعة وإن لم يتصفوا بروايه وصحبه محدث من أهل السنه، فقد اتصفوا بروايه أهل السنه منهم وصحبتهم إياهم، كما يرشد إليه ما صرحوا به من أن سبعة من مشايخ البخارى كانوا من محدثى الشيعة، منهم عبيد الله بن موسى وأبى معاويه، وذكر الذهبى فى أول كتابه الموسوم بـ (ميزان الاعتدال فى أحوال الرجال)، أبان بن تغلب رحمه الله، وقال إنه شيعى صلب، لكنه لما كان صدوقاً فصدقه لنا وبدعته له، وقد وثقه أحمد بن حنبل وابن معين، وقال ابن عدى: إنه كان غالباً فى التشيع، ثم قال: فإن قيل كيف يحكم بثقه المبتدع مع أن العدله التى هى ضد البدعه مأخوذ فى تعريف الثقه؟! قلنا الغلو فى التشيع والتشيع بلا غلو كان كثيراً فى التابعين مع أنهم كانوا متحلين بحليه التدين والورع والصدق،

فلو ردت أحاديثهم مع كثرتها لضاع كثير من الآثار النبويه وهذه مفسده ظاهره. (١)

ومن محدثى الشيعة الذين روى عنه جماعه من محدثى أهل السنه، الحافظ أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد السيعى الهمدانى الكوفى الملقب بابن عقده، وقد ذكره الذهبى فى ميزانه، واليافعى وابن كثير الشامى فى تاريخهما، وقالوا: أبو العباس كوفى شيعى، وهو أحد من أركان الحديث والحفاظ الكبار وكان قد سمع أحاديث كثيره وسافر فى طلب الحديث أسفراً عديده، واستفاد من خلق كثير واستمع منه الطبرانى والدارقطنى والجعمامى وابن عدى وابن مظفر وابن شاهين، وكان آيه من آيات الله تعالى فى الحفظ حتى قال الدارقطنى: إن أهل بغداد أجمعوا على أنه لم يظهر من زمان ابن مسعود إلى زمان ابن عقده من يكون ابلغ منه فى حفظ الحديث.

ص: ١٢٣

وأيضاً قال الدارقطنى: سمعت منه أنه قال قد ضبطت ثلاثمائة ألف حديث من أحاديث أهل البيت وبنى هاشم وحفظت مائة ألف حديث بأسانيدها، ونقل الذهبى عن عبدالغنى بن سعيد أنه قال: سمعت عن الدارقطنى أنه قال إن ابن عقده يعلم ما عند الناس ولا يعلم الناس ما عنده. (١)

وقال الثلاثة: إن ابن عقده كان يقعد فى جامع البرايا من كوفه ويذكر مثالب الشيخين عند الناس فلهدا تركوا بعض أحاديثه وإلا فلا كلام فى صدقه. (٢)

وأما ما ذكره من «أن محدثى أهل السنه دونوا الأحاديث فى كتبهم على غايه من الاستيعاب»، فهو كذب صريح ظاهر على أصحابه أيضاً لأنهم صرحوا بأن كتاب البخارى مشتمل على أربعه آلاف حديث بعد إسقاط المكررات، وقد نقل عنه أنه كان يحفظ مئة ألف حديث، وقس على هذا مسلماً وغيره، جمعاً وحفظاً، مع تداخل أكثر أحاديث جوامعهم.

وقال النووى فى مقدمه شرحه لصحيح مسلم: إن البخارى ومسلماً لم يلتزما استيعاب الصحيح، بل صحح عنهما تصريحهما بأنهما لم يستوعبا وأنهما قصدا جمع جملة من الصحيح كما

يقصد المصنّف فى الفقه جمع جملة من مسائله لا أنه يحصر جميع مسائله (٣)، هذا مع ما سمعت منّا سابقاً من القدح التفصيلى فى الكتابين، فتذكر.

وأعجب من كل ما ذكر تعجبه من الشيعة فى نفيهم لصحة شطر من أحاديث أهل السنه، كيف ودعوى صحه تلك الأحاديث أول المسألة ومصادره على المطلوب، خصوصاً فى دعوى صحه خبر «اقتدوا بالذين من بعدى»؟!، ولقد أحسن حيث حذف ذكر أبى بكر وعمر هنا، فافهم.

وأما ما ذكره من «أن الشيعة يقولون فى مقابله استدلال أهل السنه بتلك الأحاديث أنها أخبار آحاد...»، فهو افتراء عليهم، بل هم لا يسلمون صحتها من أول الأمر.

١- ميزان الاعتدال، ج ١، صص ١٣٦ و ١٣٧، حكى هذه الأقوال عن الجميع.

٢- ابن حجر، لسان الميزان، ج ١، ص ٢٦٤.

٣- النووى، مقدمه شرح صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٤، تقسيم مسلم للأحاديث.

ص: ١٢٤

وأما استدلالهم بالخبر الواحد الثابت عند أهل السنّة المذكور في بعض كتبهم عليهم فإنّما وقع إلزاماً ولا تناقض في ذلك وإنّما التناقض عند ابن حجر، الذي لم يفهم معنى التناقض كما لم يفهم بطلان المصادره فتأمل.

### توجيه ابن حجر قول أبي بكر «أقيلوني أقيلوني»

قال ابن حجر: «زعموا أنّه لو كان أهلاً للخلافه لما قال لهم «أقيلوني أقيلوني»، لأنّ الإنسان لا يستقيل من الشىء إلّا إذا لم يكن أهلاً له وجوابها منع الحصر فيما علّلوا به فهو من مفترياتهم، وكم وقع للسلف والخلف التورّع عن أمورهم لها أهل وزيادة بل لا تكمل حقيقه الورع والزهد إلّا بالإعراض عمّا تأهل له المعرض، وأمّا مع عدم التأهل فالإعراض واجب لا زهد، ثمّ سببه هنا أنّه إمّا خشى من وقوع عجز ما منه عن استيفاء الأمور على وجهها الذي يليق بكماله له، أو أنّه قصد بذلك استنبانه ما عندهم وأنّه هل فيهم من يودّ عزله فأبرز ذلك كذلك فرآهم جميعهم لا- يودّون ذلك أو أنّه خشى من لعنته (ص) لإمام قوم وهم له كارهون، فاستعلم أنّه هل فيهم أحد يكرهه أو لا والحاصل أنّ زعمهم أنّ ذلك يدلّ على عدم الأهلية

غايه في الجهاله والغاوه والحمق». (١)

أقول: الروايه المشهوره أنّ أبا بكر قال عند امتناع على (ع) عن بيعته وبعد أن ادّعى الخلافه لنفسه محتجّاً عليه بما احتجّ هو به على الأنصار وغيرهم

«أقيلوني أقيلوني فإنّي لست بخيركم وعلّي فيكم»، (٢) ولا ريب في أنّ شيئاً من الوجوه التي تكلف إبداءها في تأويل هذه الإقاله ممّا لا يتماشى مع الواقع ولا يصلح جواباً، وإن ارتكب متكلّف إرجاع بعض وجوهه إلى ما ذكره الشارح الجديد للتجريد من أنّه قصد بما ذكر التواضع وهضم النفس في الدين.

والحقيقه أنّ هضم النفس في أمر الدين هو عملٌ غير موجّه، كيف ولا يبقى حينئذٍ وثوقٌ

١- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ٦٣.

٢- شرح إحقاق الحق، ج ٢، ص ٣٢٥؛ غايه المرام، ج ٥، ص ٣١٣؛ كنز العمال، ج ٥، ص ٦٣٦؛ الاحتجاج، الطبرسي، ج ٢، ص ١٤٢.

بكلامه لعدم العلم بقصده، بل نقول لا يعقل مَن أعطاه الله تعالى ورسوله (ص) الإمامه والخلافه في أمور المسلمين بحسب الدين والدنيا أن يقول لهم دعوا قبولى للإمامه لأنى لست بخيركم، وغيرى خير منى موجود فيكم، لأن ذلك يصير كذباً على الله ورسوله.

والقول المذكور إنما وقع منه عند إنكار على (ع) لإمامته وتعريض الناس عليه بعدم لياقته بذلك مع وجود على (ع)، فلو كان غرضه هضم النفس لما خصّ الخيريّه بعلى (ع) بل قال أقيلونى، فإنّ كلّ واحد منكم خير منى كما قال عمر:

«كلّ الناس افقه من عمر حتّى المخدرات فى البيوت» (١)، مع أنّ هذا أيضاً فى الحقيقه اعتراف بالواقع، فافهم.

### ردّ دعوى نزول سَيَجِبُهَا الْأَتْقَى \* الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى فِي أَبِي بَكْرٍ

قال ابن حجر فى ذكر فضائل أبى بكر الوارده فيه وحده، «وفىها آيات وأحاديث أمّا الآيات فالأولى قوله تعالى: سَيَجِبُهَا الْأَتْقَى \* الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى \* وَ مَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى \* إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى \* وَ لَسَوْفَ يَرْضَى (٢). قال ابن الجوزى: أجمعوا على أنّها نزلت فى أبى بكر، ففىها التصريح بأنّه أتقى من سائر الأمه والأتقى هو الأكرم عندالله، لقوله تعالى: إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ اتَّقَاكُمْ (٣)، والأكرم عند الله هو الأفضل، فنتج أنّه أفضل من بقيه الأمه، ولا يمكن حملها على على؛ خلافاً لما افتراه البعض؛ لأنّ قوله تعالى: وَ مَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى ، يصرفه عن حملة على على؛ لأنّ النبيّ ربّاه فله عليه نعمه أى نعمه تجزى، فإذا خرج على تعين أبى بكر؛ للإجماع على أنّ ذلك الأتقى هو أحدهما، وأخرج ابن حاتم والطبرانى أنّ أبى بكر أعتق سبعة كلّهم يعذب فى الله، فأنزل الله قوله: سَيَجِبُهَا الْأَتْقَى \* الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى \* وَ مَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى \* إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى \* وَ لَسَوْفَ يَرْضَى (٤). (٤)

- ١- الغدير، الأمينى، ج ٦، ص ٩٨؛ السرخسى، المبسوط، ج ١، ص ١٥٣، كتاب الاستحسان وفيه النساء المخدرات؛ الرازى، تفسير الرازى، ج ١٠، ص ١٣؛ ابن كثير، تفسير ابن كثير، ج ١، ص ٤٧٨؛ السيوطى، الدر المنثور، ج ٢، ص ١٣٣.
- ٢- سورة الليل: ١٧- ٢٠.
- ٣- سورة الحجرات: ١٣.
- ٤- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ٨١.

أقول : فيه نظر من وجوه:

أولاً: لا نسلم بصحّ الرواية في شأن أبي بكر، فضلاً عن الإجماع عليه، والسند ما ذكره بعضهم أنّها نزلت في حقّ أبي الدحداح، وقد روى أبو الحسن علي بن أحمد الواحدى في تفسيره الموسوم بـ(أسباب النزول) ، بإسناده المرفوع إلى عكرمه وابن عباس: إنّ رجلاً في عهد رسول الله (ص) كانت له نخله فرعها في دار رجل فقير وصاحب النخلة يصعد ليأخذ منها التمر، فربما سقطت تمره فيأخذها صبيان الفقير فينزل الرجل من نخلته حتّى يأخذ التمر من أيديهم فإن وجدها في في أحدهم أدخل إصبغه في فيه. فشكا الفقير إلى النبيّ (ص) ممّا يلقى من صاحب النخلة، فقال النبيّ (ص): «أذهب» ، ولقى النبيّ (ص) صاحب النخلة وقال: «أعطني نخلتك المائلة التي فرعها في دار فلان، ولك بها نخله في الجنّة» ، فقال الرجل للنبيّ (ص): إنّ لي نخلاً كثيراً وما فيها نخله أعجب إلى تمره، فكيف أعطيك ثمّ ذهب الرجل في شغله، فقال رجل كان يسمع كلام النبيّ (ص): أتعطيني ما أعطيت أعني النخلة التي في الجنّة إن أنا أخذتها، فقال النبيّ (ص): «نعم» ، فذهب الرجل ولقى صاحب النخلة فساومها منه، فقال:

تعرف أنّ محمداً أعطاني نخله في الجنّة، فقلت له: يعجبني تمرها وأنّ لي نخلاً كثيراً وما فيه كلّ نخله أعجب إلى تمرها منها؟ فقال الرجل لصاحب النخلة: أتريد بيعها؟ قال: لا إلّا أن أعطى ما لا أظنه. قال: فما مناك؟ قال: أربعون نخله، فقال الرجل لصاحب النخلة: لقد جئت بعظيم؟ تطلب بنخلتك المائلة أربعين نخله؟ ثمّ قال الرجل أنا أعطيك أربعين نخله، فقال صاحب النخلة اشهد لي إن كنت صادقاً، فمَرَّ الرجل: على أناس ودعاهم وأشهد لصاحب النخلة: ثمّ ذهب إلى النبيّ (ص) وقال: يا رسول الله (ص) إنّ النخلة صارت في ملكي، فهي لك، فذهب رسول الله (ص) إلى الفقير وقال له: النخلة لك ولعيلك فأنزل الله تعالى: وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى . (١)

وعن عطاء أنّه قال: اسم الرجل أبو الدحداح، فأما من أعطى واتقى هو أبو الدحداح وأما من بخل واستغنى صاحب النخلة وهو سمره حبيب.

وقوله: لا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى \* الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى (١) المراد به صاحب النخلة وقوله: سُبْحَتِهَا الْأَتْقَى (٢)، هو أبو الدحداح، ولا يخفى أنّ مع وجود هذه الرواية وادّعاء نزول قوله تعالى في أبي بكر، ثم حصر نزوله فيه يكون باطلاً، مع ما لا يخفى من شدّه ارتباط هذه الرواية بنصّ الآيه، بخلاف ما روى أنّها نزلت في شأن أبي بكر حين اشترى جماعه يؤذيه المشركون، فاعتقهم في الله تعالى، إذ لا يقال لمن يؤذى عبده أنّه بخيل ولا أنّه كذب وتولى، فتدبر.

ثانياً: يرد على استدلالهم بهذه الآيه ما أورده كثير منهم، كصاحب المواقف وغيره، على استدلالنا بحديث الطير حيث قالوا إنّ لا يدلّ على أنّ علياً (ع) أحبّ الخلق مطلقاً، بل يمكن أن يكون أحبّ الخلق بالنظر إلى شيء، إذ يصحّ الاستفسار بأن يقال أحبّ خلقك في كلّ شيء أو في بعض الأشياء على غيره، والزيادة لا في كلّ شيء، بل جاز أن يكون غيره أزيد ثواباً منه في شيء آخر؛ وذلك أنّ للمعارض أن يقول: إنّ هذه الآيه لا تدلّ على أنّ أبا بكر أتقى الخلق

مطلقاً لجواز الترديد والاستفسار بأنّه أتقى الكلّ أو البعض، ومن كلّ وجه أو من بعض الوجوه كما ذكرتم في حديث الطير حذو النعل بالنعل والقده بالقده.

ثالثاً: لا- نسلم أنّ معنى قوله تعالى: إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ (٣) ما فهمه القائل، بل المراد به كما صرح به بعض المفسرين: «إنّ أكرمكم عند الله أعملكم بالتقيه». (٤)

رابعاً: إن أريد بالأتقى من كان أتقى من جميع المؤمنين عند نزول الآيه، فينحصر في النبي (ص) وإن ارتكب التخصيص، وإن أريد به كان أتقى من بعض المؤمنين، فلا يلزم منه أفضليته أبي بكر وكرامته على غيره مطلقاً، فضلاً عن افضليته على (ع) لوجهين:

الأول: إنّنا لا نسلم حينئذ أنّ علياً (ع) داخل في ذلك البعض حتّى يكون أبو بكر أفضل منه.

الثاني: إنّ الأكرم عند الله هو الذي يكون أتقى جميع المؤمنين، كما قال الله تعالى: إِنَّ

١- سورة الليل: ١٥-١٦.

٢- سورة الليل: ١٧.

٣- سورة الحجرات: ١٣.

٤- كمال الدين وتمام النعمة، ج ٥، ص ٣٧١، حكاة عن علي بن ابراهيم.

أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ، لا الأتقى من بعض المؤمنين، وعموماً إذا تطرّق التخصيص في الأتقى سقط الاستدلال بظاهر المقال.

خامساً: لا نسلم بروايه الشيعة ذلك في شأن علي (ع) ، بل إننا ذكرنا ذلك على سبيل الاحتمال في مقام البحث والجدال، ولهذا لا يوجد في تفاسيرهم المتداوله عن هذه الروايه عين ولا- أثر، وإنما احتملوا ذلك لمناسبه قوله تعالى وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ (١) في حقّ علي (ع) اتفاقاً؛ لقوله تعالى هنا الْأَتَقَى \* الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى (٢) ومناسبه ما ورد في حقه (ع) أيضاً من قوله: وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مَشَكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا \* إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا (٣) ولقوله: وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى \* إِلَّا ابْتِغَاءً وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى . (٤)

سادساً: إن كان المراد بقوله تعالى: وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى (٥) أن لا- يكون عنده نعمه يُكَافَأُ عليها أعمّ من أن يكون ذلك لأحد من الذين آتاهم شيئاً أم لا، فلا نسلم أن أبا بكر كان بهذه المثابه إذ الظاهر أنه لا يوجد شخص لا يكون لأحد في حقه نعمه من طعام أو شراب ونحوهما، مع أن النبيّ (ص) لم يسلم من ذلك؛ لكونه في حجر تربيته عمه أبي طالب (ع) ومع أن النبيّ (ص) كان يحرض أصحابه على التحبّب والاتحاد وأكل بعضهم من بيوت بعض، والقول بأن مثل ذلك ليس نعمه تجزى مكابره ظاهره وغايه الأمر أن يكون جزاؤه أقلّ، وإن كان المراد به أن لا يكون عنده لأحد من الذين آتاهم النعمه نعمه تجزى كما هو الظاهر. ويدلّ عليه سياق الآيه أي لم يفعل الأتقى ما يفعل من إيتاء المال وإنفاقه في سبيل الله إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى، فلا نسلم أنه لا يجوز أن يكون المراد به علياً (ع) خصوصاً مع قيام القرائن والمناسبات التي مرّ ذكرها.

سابعاً: إن استدلاله على صرف حمله عن عليّ (ع) بقوله: «إن النبيّ (ص) رباه. . .» مردودٌ بأنّه

١- سورة المائدة: ٥٥.

٢- سورة الليل: ١٧.

٣- سورة الإنسان: ٩.

٤- سورة الليل: ٢٠.

٥- سورة الليل: ١٩.



ص: ١٢٩

مر بنا، أنه ليس المقصود فى الآيه نفى مجرد نعمه النبى (ص) عن ذلك الأتقى، بل نفى نعمه كل واحد من الناس، وكما أن علياً (ع) كان فى حجر تربيته النبى (ص) كان أبو بكر فى حجر تربيته أبيه وأمه، والفرق بين التريبتين تحكّم صرف لا يقول به إلا المكابر.

ثامناً: إن أقل الأمر أن عند أبى بكر نعمه هدايه النبى (ص) فكيف ينفى عنه نعمه الكل حتى النبى (ص)؟! وما توهمه رئيس المشككين فخر الدين الرازى فى تفسيره الكبير من أن نعمه الهدايه لا- تجزى مستدلاً عليه بقوله تعالى: قُلْ لا- أَشْتَكُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا (١) معارض بل مخصّص بقوله تعالى: قُلْ لا أَشْتَكُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فى الْقُرْبَى ، (٢) ويدلّ على أن المراد من الأجر المنفى فى مثل هذه الآيه هو المال لا مطلق الأجر، كما فى قوله تعالى فى سورة هود حكاية عن نوح (ع): وَ يَا قَوْمِ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مَالًا إِنْ أَجْرِي إِلَّا عَلَى اللَّهِ ، والضمير فى (عليه) راجع إلى ما

سبق من قوله تعالى: إِنْى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ . (٣)

تاسعاً: إن قوله فى آخر كلامه «للإجماع على أن ذلك الأتقى هو احدهما لا غير» يناقض ظاهر قوله أولاً «أجمعوا على أنها نزلت فى أبى بكر»؛ لأنّ الإجماع على الواحد المعين غير الإجماع على المررد بين الاثنين كما لا يخفى، ولنعم ما قيل: «لا حافظه لكذب» فأحفظ هذا ودقق به متأماً.

### رد دعوى فضيله الكينونه فى الغار

قال ابن حجر: «أجمع المسلمون على أن المراد بالصاحب فى قوله تعالى: ثَانِيَيْنِ إِذْ هُمَا فى الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لا تَحْزَنْ إِنْ الله مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَ أَيْدُهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا (٤) أبو بكر، ومن ثم من أنكر صحبته كفر إجماعاً، وأخرج ابن أبى حاتم عن ابن عباس أن الضمير فى فَأَنْزَلَ اللهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ لأبى بكر ولا ينافيه وَ أَيْدُهُ بِجُنُودٍ؛ إرجاعاً للضمير فى كل إلى ما يليق به،

١- سورة الانعام: ٩٠.

٢- سورة الشورى: ٢٣.

٣- سورة هود: ٢٩.

٤- سورة التوبة: ٤٠.

ص: ١٣٠

وجلاله ابن عباس قاضيه بأنه لولا علم في ذلك نصّاً؛ لما حمل الآية عليه مع مخالفه ظاهرها له» (١).

أقول: الاستدلال بهذه الآية على فضيله أبي بكر إما من حيث مجرّد كونه مع النبي (ص) في الغار، وإما من حيث وصفه بكونه ثاني اثنين للنبي (ص) فيه كما ذكر فخر الدين الرازي في تفسيره، أو من حيث تسميته صاحباً للنبي (ص) ولا دلاله لشيء منها على ذلك.

أما الأول: فلاّنه شاهد عليه بالنقص، لا بالفضيله ولا بالاعتبار؛ لأنّ النبي (ص) لم يأخذه معه للأنس به كما توهموه؛ لأنّ الله تعالى قد أنسه بالملائكة ووحيه، وتصحيح اعتقاده، أنّه تعالى يُنجز له جميع ما وعده، وإنّما أخذه لأنّه لقيه في طريقه فخاف أن يظهر أمره من جهته فأخذه معه احتياطاً في كتمان سرّه، ولّمّا دخل معه (ص) في الغار في حرز حريز ومكان مصون، بحيث يؤمن الله تعالى على نبيه (ص) مع ما ظهر له من تعشيش الطائر ونسج العنكبوت على

بابه، لم يتق مع هذه الأمور بالسلامه ولا صدق بالآيه، وأظهر الحزن والمخافه حتّى غلبه بكأؤه، وتزايد قلقه واضطرابه، وابتلى النبي (ص) في تلك الحال بمماشاته واضطرّ إلى مداراته، ونهاه عن الحزن وزجره، ونهى النبي (ص) وزجره، فلا- سبيل إلى صرفه إلى المجاز بغير دليل، وقد ظهر من جزعه وبكائه ما يكون في مثله فساد الحال في الاختفاء، فهو إنّما نهى عن استلزامه ما وقع منه، ولو سكن نفسه إلى ما وعد الله تعالى ونبيه (ص) وصدّقه فيما أخبره به من نجاته، لم يحزن حيث يجب أن يكون آمنه ولا انزعج قلبه في الموضوع الذي يقتضى سكوته فتدبر.

وأما الثاني: فلاّنّ قوله تعالى: ثانی اثنين بیان حال للرسول (ص) باعتبار دخوله الغار ثانياً ودخول أبي بكر أولاً، كما نقل في السير، وعلى التقديرين لا فضيله فيه لأبي بكر؛ لأنّه إخبار عن عدد ونحن نعلم ضروره أنّ مؤمناً وآخر اثنان، كما نعلم أنّ مؤمناً ومثله اثنان، فليس في الاستدلال بذكر هذا العدد طائل يعتمد عليه وكذا الاستدلال بما يلزمه من اجتماع أبي بكر مع النبي (ص) في ذلك المكان؛ لأنّ المكان يجتمع فيه المؤمنون وغيرهم، وأيضاً فإنّ مسجد

ص: ١٣١

رسول الله (ص) أشرف من الغار وقد جمع المؤمنين والمنافقين والكفار وفى ذلك قوله تعالى: فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا قِبَلِكَ مُهْطِعِينَ \* عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّمَالِ عِزِينَ . (١)

وأيضاً فإنّ سفينه نوح قد جمعت النبى (ع) والبهيمه، فاستدلّاهم بالآيه على أنّ أبى بكر كان ثانى رسول الله (ص) فى الغار ثمّ التخطى عنه إلى كونه ثانياً له فى الشرف والفضل، كما فعله فخر الدين الرازى فى تفسيره الكبير، وعموماً لفظ ثانى اثنتين فى الآيه لا يستلزم كون أبى بكر ثانى اثنتين للنبى (ص) فى الشرف؛ لما عرفت من أنّه كان متقدماً فى دخول الغار والحصول فيه والنبى (ص) تأخر عنه فى الدخول.

وأما التفاوت بحسب الشرف والرتبه فلم يستعمل فى الآيه، ولا- هو لازم منها، وإلا لزم أن يكون المعنى على ما أوضحناه أنّ النبى (ص) مؤخر عن أبى بكر فى الشرف والفضل، وهذا

كفر صريح كما لا يخفى. فانضح أنّ استعمالهم لتلك العبارة فى شأن أبى بكر وتداولها فى مدحه على رؤوس منابرهم إنّما هو حيله منهم فى إيهامهم للعوام أنّ صريح عباره الآيه نازله فى شأن أبى بكر وأنّه ثانى اثنتين بالنسبه إلى النبى (ص) فى جميع الأمور.

وأما الثالث: فلأنّ الصاحب المذكور فى متن ما نقله من الإجماع على تقدير صحّه النقل، أعمّ من الصاحب اللغوى والاصطلاحى كالمذكور فى أصل الآيه، وحينئذ لا فضيله فيه لأبى بكر، إذ لا مانع من أن يكون صاحب النبى (ص) بالمعنى كافراً أو فاسقاً، كيف وقد سمى الله تعالى فى محكم كتابه أيضاً الكافر صاحباً لهم كما فى قوله تعالى عن لسان يوسف (ع): يا صاحِبِ السِّجْنِ أَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ . (٢)

وقد صرح القاضى البيضاوى فى تفسيره وغيره بأنّ المراد يا صاحِبِ فى السجن، وحينئذ تسميه أبى بكر بالصاحب لا تدلّ على إسلامه وسلامته، فضلاً عن أن تدلّ على فضله، فأى فضيله فى آيه الغار يفتخر فيها لأبى بكر؟! ولقد ظهر بما قررناه أنّه إنّما يلزم من الإجماع المذكور بعد صحته تكفير من أنكر صحبه أبى بكر مطلقاً لا صحبته بالمعنى الاصطلاحى المتنازع فيه.

١- سورة المعارج: ٣٦-٣٧.

٢- سورة يوسف: ٣٩.

ص: ١٣٢

وأما ما أخرجه ابن أبي حاتك عن ابن عباس فالمنافاه فيه ظاهره، ولو وافق فيه ابن عباس جميع من فى الدنيا، وإنما يندفع لو لم يكن نزول السكينة على النبىّ (ص) لا يعاقبه، ولا ريب فى أنّ ارتكاب انفكاك الضمير بلا قرينه ظاهره لا يليق بفصيح الكلام فضلاً عن أفصح الكلام.

وأما ما ذكره من «أنّ جلاله ابن عباس قاضيه بأنّه لولا علم...» فمدفوع بأنّه لا كلام فى جلاله ابن عباس رضى الله عنه، لكن الكلام فى رداه الراوى عنه، المتهم بإباحته للوضع على أفضل من ابن عباس؛ لنصره مذهبه كابن أبى حاتم أو غيره، من الوسائط المذكوره فى الإسناد.

وقد أفاد بعض أجله مشايخنا أنّ الله سبحانه لم ينزل السكينة على نبىّه (ص) فى موطن كان معه أحد من أهل الإيمان إلّا عمّهم بنزول السكينة وشملهم بذلك، كما فى قوله تعالى: وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئاً وَضَاقَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ \*

ثمّ أنزل الله سيكيتته على رسيوله وعلى المؤمنين، (١) ولما لم يكن مع النبىّ (ص) فى الغار إلّا أبو بكر، أفرد الله سبحانه نبىّه (ص) بالسكينة وأيده بجنود لم تروها، فلو كان الرجل مؤمناً يجرى مجرى المؤمنين فى عموم السكينة لهم، ولولا أنّه أحدث بحزنه فى الغار منكرًا لأجله توجه النهى إليه عن استدامته؛ لما حرمه الله تعالى من السكينة ما تفضّل به على غيره من المؤمنين الذين كانوا مع رسول الله (ص) فى المواطن على ما جاء فى القرآن، ونطق به محكم الذكر بالبيان، وهذا واضح لمن تأمله.

### ردّ دعوى أن المقصود بقوله تعالى: وَ الَّذِي جَاءَ بِالصَّدْقِ وَ صدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ، بقول عليّ (ع) هو أبو بكر

قال ابن حجر: «وأخرج البزار وابن عساكر أنّ علياً قال فى تفسير: وَ الَّذِي جَاءَ بِالصَّدْقِ وَ صدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ (٢)، الذى جاء بالحقّ هو محمد (ص)، والذى صدّق به أبو بكر، قال ابن عساكر: هكذا الروايه بالحقّ ولعلّها قراءه لعلّى». (٣)

١- سورة التوبه: ٢٥.

٢- سورة الزمر: ٣٣.

٣- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ٨٢.

ص: ١٣٣

أقول: قد نقل صاحب كشف الغمّة عن الحافظ أبي بكر موسى بن مردويه بإسناده أنّ الذي جاء بالصدق محمد (ص) وصدّق به علي بن أبي طالب (ع)، وأمّا نزول ذلك في شأن أبي بكر فهو شيء قد تفرّد به فخر الدين الرازي، وبمجرّد ملاحظه مناسبه التصديق المذكور في الآيه؛ لما وضع أولياء أبي بكر من لقب الصدّيق عليه، وهذا دأب الرازي في تفسير كثير من الآيات كما لا يخفى على المتتبع البصير.

ويدلّ على عدم ورود الروايه في شأن أبي بكر وعلى وصول الروايه الدالّله على أنّ المراد بالآيه هو عليّ (ع).

قال الرازي: إنّ هذا يتناول أسبق الناس إلى التصديق واجمعوا على أنّ الأسبق الأفضل إمّا

أبو بكر وإمّا عليّ، لكن هذا اللفظ على أبي بكر أولى؛ لأنّ علياً رضي الله عنه كان في وقت البعثه صغيراً فكان كالولد الصغير الذي يكون في البيت، ومعلوم أنّ إقدامه على التصديق لا يفيد لمزيد قوّه وشوكة في الإسلام، فكان حمل هذا اللفظ على أبي بكر أولى.

(١)

ووجه دلالته على الأمرين بل على ما ذكرناه من أنّه بنى علي مجرّد المناسبه أنّه لو كانت هناك روايه في شأن أبي بكر لذكرها، ولما احتاج إلى تكلف الاستدلال المذكور ولا إلى ذكر علي (ع) فيه، ولو على سبيل الاحتمال.

على أنّ الاستدلال المذكور كسائر تشكيكاته ظاهر البطلان لأنّ درجه النبوه أعلى مرتبه في الإسلام وإذا جازت نبوه الصبيّ كانت صحّه إيمانه أجوز، وقد قال تعالى في شأن يحيى (ع): وَ آتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا (٢) وقال حكاية عن عيسى (ع) في صباه: إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَ جَعَلَنِي نَبِيًّا (٣) وقال في شأن يوسف (ع) في حال صباه وعند إلقائه في غيابة الجب: وَ أَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا وَ هُمْ لَا يَشْعُرُونَ (٤)، وقال سبحانه تعالى:

١- الرازي، التفسير الكبير، ج ٢، ص ٢٧٩، بيان المراد من الذي جاء بالصدق.

٢- سورة مريم: ١٢.

٣- سورة مريم: ٣٠.

٤- سورة يوسف: ١٥.

ص: ١٣٤

فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَ كَلَّا آتَيْنَا حُكْمًا وَ عِلْمًا (١). وكان عمره عندما جعل نبياً إحدى عشرة سنة، وإذا جاز أن يكون الصبي صاحب نبوه ووحى، جاز أن يكون صاحب إيمان بطريق أولى، وأيضاً كما لا يقال لمن وُلد مؤمناً في فطره الإسلام أنه آمن؛ لأنه وُلد عليه فكذا في علي (ع)؛ لأنه وُلد في حضره الرسول (ص) ولم يعبد صنماً قط، لكن أبا بكر قد عبد الأصنام أكثر من أربعين سنة، فكان عليه الإتيان بالإيمان بعد ما لم يكن مؤمناً، وأيضاً فعند أصحابنا أن علياً (ع) حين آمن بالنبى (ص) كان عمره خمس عشرة سنة وقيل أربع عشرة، والروايتان جاءتا أيضاً عن طريق الخصم. ذكر ذلك شارح الطوالع عن أصحابه في شرحه والعاقولي في شرحه للمصاييح أنه قال: روى الحسن البصرى أن عمره كان خمس عشرة سنة عند إسلامه. (٢)

وأما شارح الطوالع فروى أربع عشرة سنة وهذا ما جاء في صحيح البخارى قد تجاوز البلوغ لأن أول نقل عن المغيرة أنه قال: احتملت وأنا ابن اثنتي عشرة سنة، وأيضاً فقد روى أن النبى (ص) دعاه إلى الإسلام وهو (ص) لا يدعو إلى الإسلام إلا من يصح منه ذلك، كما قاله المأمون حين ناظر أبا العتاهيه. وأيضاً قد صح واشتهر أنه (ع) كتب إلى معاوية أبياتاً، من جملتها قوله (ع):

سبقتكم إلى الإسلام طراً غلاماً ما بلغت أوان حلمي

ولم ينكر عليه معاوية مع عداوته وتعنته، فكيف يزيد عليه الرازى وهو من جماعته في ذلك، وأيضاً مرجع الإسلام إلى التصديق بما جاء به النبى (ص) وأنه رسول الله، وذلك من التكليف العقليّه ومعلوم أن التكليف بالعقلانيات إنما يتوقف على كمال العقل، وإن كان الرجل ابن خمس سنين أو خمسين سنة، وعلى (ع) قد كان كاملاً. عقله حين أسلم؛ والبلوغ إنما هو شرط في التكليف الشرعيّه الفرعيّه، على أنه لا يمتنع أن يكون من خصائصه صحه إسلامه حال الصبي والصغير، كما كان ابنه الحسن (ع) يطالع اللوح المحفوظ في حال رضاعه كما شهد به الشيخ ابن حجر العسقلانى شارح البخارى في شرح حديث وضع الحسن في

١- سورة الأنبياء: ٧٩.

٢- حكاه عنهم على بن يونس العاملى فى الصراط المستقيم، ج ١، ص ٣٣٠.

ص: ١٣٥

رضاعه تمره من تمرات الصدقه في فيه سهواً، وإشاره النبي (ص) إليه برميها عن فيه قائلاً: «كخ كخ» واعتراضه بقوله: «أما علمت أنّ الصدقه حرام علينا؟!» (١)

وعموماً يجوز اختصاصه (ع) بمزيد فضيله في الخلقه أوجبت حصول البلوغ الشرعى قبل العدد.

وأما ما ذكره الرازى من أنه «لما كان لتصديق أبي بكر مزيد قوه للإسلام كان حمل هذا اللفظ عليه أولى»، فمع قطع النظر عما ذكرناه وعن أنّ مثل هذا المزيد والزيادة قد حصل أيضاً بتصديق غير أبي بكر، كحمزه رضى الله عنه ورؤساء الأنصار ومن شاكلتهم معارض بما روى

جلال الدين السيوطى الشافعى فى كتاب (الوجيز) عن عباد بن عبدالله أنه قال سمعت علياً يقول: «أنا عبد الله وأخو رسوله، وأنا الصديق الأكبر لا يقولها بعدى إلا كاذب». (٢)

وهذا الحديث أخرجه النسائى وصححه الحاكم على شرط البخارى ومسلم، كذا فى تذكره الموضوعات، وبما قاله الرازى المذكور نفسه فى تفسير قوله تعالى: وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ، (٣) أنه روى عن رسول الله (ص) أنه قال: «الصديقون ثلاثه: حبيب النجار مؤمن آل يس، ومؤمن آل فرعون الذى قال: أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ ، والثالث عليّ بن أبى طالب وهو أفضلهم» (٤).

ووجه المعارضه ظاهر؛ إذ فى كلّ الحديثين وقع التعبير عنه (ع) بالصديق الأكبر، أما الحديث الأول فظاهر جداً، وأما الثانى فللتصريح فيه بأنه أفضل الصديقين الثلاثة فيكون أكبر وأكمل، وحمل اللفظ على الفرد الأكمل المتبادر إلى الفهم عرفاً أولى وأجدر، على أنّ ما وقع فى الحديث الثانى من حصر الصديقين فى الثلاثة ينفى كون أبى بكر من الصديقين أصلاً ورأساً فضلاً عن أن يكون مراداً من لفظ الآية. والله ولى الصدق والتصديق، ويده أعنه التحقيق وأزمه التوفيق.

١- فتح البارى، ج ٣، ص ٢٨٠، باب ما يذكر من الصدقه للنبي (ص).

٢- النسائى، الخصائص، ص ٤٦؛ ابن عبد البر، الاستيعاب، ج ٣، ص ١٠٩٨.

٣- سوره غافر: ٢٨.

٤- كشف الغمّه، ج ١، ص ٨٨؛ ابن عساكر، تاريخ مدينه دمشق، ج ٤٢، ص ٤٣.

ص: ١٣٦

**ردّ دعوى أن الله أمرني أن استشير أبا بكر وعمر**

قال ابن حجر: «قوله تعالى: شاورهم في الأمر (١) أخرج الحاكم عن ابن عباس أنها نزلت في أبي بكر وعمر. ويؤيده الخبر الآتي: «إن الله أمرني أن أستشير أبا بكر وعمر». (٢)

أقول: بعد التسليم بصحة الخبر، فلا دلالة في الآيه على فضل أبي بكر وصاحبه عمر؛ لجواز أن يكون ذلك الأمر لتأليف قلوبهم وتطبيب خواتمهم، لا للحاجه إلى رأيهم، فغايه ما

يلزم منها أن يكونا من مؤلفه القلوب، كما أن الله تعالى أعلم النبي (ص) أن في أمته، بل في صحابته الملازمين له من أهل النفاق، فقد قال تعالى: وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سِنَعْدُ بَهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ، (٣) وقال جل اسمه: وَإِذَا مَا أَنْزَلْنَا سُورَةً نَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ هَلْ يَرَاكُمْ مِنْ أَحَدٍ ثُمَّ انصَرَفُوا صِرْفَ اللَّهِ قُلُوبُهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ (٤)، وقال تعالى: يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنْ تَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَرْضَى عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ (٥)، وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ وَمَا هُمْ مِنْكُمْ وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْقَهُونَ، (٦) وقال جلّ عظمته: وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهُمْ خُشْبٌ مُسْنَدَةٌ يَحْسِبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ (٧)، وقال عزّ قائلًا: وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهِونَ (٨)، وقال جلّ ذكره: وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَاؤُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا. (٩)

ثم قال تبارك وتعالى بعد أن تبا عنهم في الجملة: وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ وَ

١- سورة آل عمران: ١٥٩.

٢- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ٨٢.

٣- سورة التوبة: ١٠١.

٤- سورة التوبة: ١٢٧.

٥- سورة التوبة: ٩٦.

٦- سورة التوبة: ٥٦.

٧- سورة المنافقون: ٤.

٨- سورة التوبة: ٥٤.

٩- سورة النساء: ١٤٢.



ص: ١٣٧

لَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ ، (١) ثم أمره بمشورتهم ليصل بما يظهر منهم إلى باطنهم فَإِنَّ النَّاصِحَ يَبْدَى نَصِيحَتَهُ فِي مَشُورَتِهِ، والغاشِّ المنافق يظهر ذلك في مقالته، فاستشارهم (ص) لذلك؛ ولأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ مَشُورَتَهُمُ الطَّرِيقَ لَهُ إِلَى مَعْرِفَتِهِمْ، الا ترى أَنَّهُمْ لَمَّا أشاروا عليه ببدر في الأسرى، فصدرت مشورتهم عن نيات مشوبه في نصيحتهم، فكشف الله تعالى ذلك، وذمهم عليه وأبان مكرهم فيه، فقال جَلَّ وَعَلَا قَائِلًا: مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسِيرٌ حَتَّى يُثَخَّنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ \* لَوْ لَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ، (٢) فوجه التوبيخ إليهم والتعنيف على رأيهم وأبان لرسوله (ص) عن حالهم، فعلم أن المشورة بهم لم تكن للفقر إلى آرائهم، وإنما كانت لما ذكرناه من استبطان نواياهم.

### رد دعوى نزول قوله تعالى: فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ فِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ

قال ابن حجر (٣): «أخرج الطبراني عن عمر، وابن عباس أن قوله تعالى: فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ ، (٤) أنها نزلت فيهما» . (٥)

أقول: إخراج الطبراني وحده من دون شاركة واحد من فريق الخصم معه خارج عن الاعتبار، كما سبق التصريح به والإشعار، مع أن صاحب كشف الغمّة (٦) نقل روايه نزولها في شأن علي (ع) عن عزّ الدين عبد الرزاق المحدّث الحنبلي، وعن الحافظ أبي بكر بن مردويه، بإسناده إلى أسماء بنت عميس وهي المذكوره في تفسير أبي يوسف

١- سورة محمد: ٣٠.

٢- سورة الأنفال: ٦٧-٦٨.

٣- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ٨٢.

٤- سورة التحريم: ٤.

٥- المعجم الاوسط، الطبراني، ج ٢، ص ٣٣١.

٦- كشف الغمّة، ج ١، صص ٣٢١ و ٣٢٢، باب نزول القرآن في شأن علي (ع) .

ص: ١٣٨

يعقوب بن سفيان النسوي (١) بإسناده إلى ابن عباس، ورواها السدي في تفسيره عن أبي مالك وعن ابن عباس، ورواها الثعلبي (٢) في تفسيره بإسنادين، إلى غير ذلك. كما أنّ حمل لفظ صالح مفرداً على رجلين اثنين مخالف للوضع والاستعمال لأنّه موضوع للمفرد وقد استعمل في الجمع للتعظيم، وأمّا استعماله في اثنين فقط فلم نجده في كلام

الفصحاء.

وأما قول الرازي هنا: يجوز أن يراد بلفظ صالح مفرداً الواحد والاثنان والجمع مستنداً إلى ما قاله أبو علي الفارسي من أنّه قد جاء فعيل مفرداً يراد به الكثرة كقوله تعالى: وَلَا يَشِيئُ لِحَمِيمٍ حَمِيماً، (٣)(٤) فضعفه ظاهر؛ لأنّ قياس فاعل على فعيل بلا سند يقيد به غير مسموع، ولو سلم فحميم إنّما أريد به الكثرة الشاملة للاثنين فما فوقهما بقرينه تنكيره الذي قد يكون للتكثير، وربما يتعين فيه بمعاونه الحال والمقام، ولا تنكير فيما نحن فيه فيكون قياس صالح في ذلك على حميم قياساً مع الفارق، كما لا يخفى، والذي شجّع الطبراني على وضع هذا الخبر مناسبه نزول ما في الآية من العتاب في شأن عائشه وحفصه وأنّ أبا بكر وعمر أبواهما، وذهب كما قال غيره من أتباعه إلى أنّ مراد الآية أنّهما كانا ينصحان بنتيهما بترك الأفعال التي تكون للضرات. وليس الأمر كما زعموه، بل الوجه في التعبير هنا بصالح المؤمنين عن علي (ع) ما روى من أنّ النبي (ص) فوّض ولايه طلاق نسائه إلى علي (ع) ولهذا روى أنّه لما بقيت عائشه على عنادها بعد انقضاء حرب الجمل أيضاً، وامتنعت عن أمر علي (ع) في مضيها إلى المدينة المشرفة، وكونها في بيتها الذي أسكنها الله تعالى ورسوله (ص) فيه أرسل (ع) ابن عباس رضي الله عنه إليها مهدداً لها بأنك لو لم تنته عن العناد والخلاف لطلقتك بما أنت، فلا يبقى لك رجاء شفاعه أصلاً فسكتت وارتحلت في الحال.

١- ابن شهر آشوب، المناقب، ج ٢، ص ٢٧٤.

٢- تفسير الثعلبي، ج ٩، ص ٣٤٨.

٣- سورة المعارج: ١٠.

٤- الرازي، التفسير الكبير، ج ٣٠، صص ٤٤ و ٤٥.

ص: ١٣٩

**ردّ دعوى الشراكة فى الخير مع رسول الله (ص)**

قال ابن حجر: «الآية فى قوله تعالى: هُوَ الَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ (١)» أخرج عبد بن حميد عن مجاهد لما نزل: إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا، قال أبو بكر: يا رسول الله ما أنزل الله

عليك خيراً إلّا أشركنا فيه فنزل: هُوَ الَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ. (٢)

أقول: ظاهر الآية عموم صلواته تعالى ورحمته لسائر عباده، وأنّ غايه ذلك فى الكل إخراجهم من الظلمه إلى النور، لكن الكلام فى أنّ هذه الغايه والمصلحه والغرض هل حصلت فى شأن أبى بكر من الفاتحه إلى الخاتمه أو لا؟ مع أنّ الخصم من وراء المنع على أصل الإخراج فتدبر.

**ردّ دعوى استحقاق عظيم المنقبه لأبى بكر**

قال ابن حجر: «قوله تعالى: وَصَيَّنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ \* أُولَٰئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَنَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ الْجَنَّةِ وَعَدَّ الصُّدُوقِ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ (٣)»، أخرج ابن عساکر عن ابن عباس أنّ ذلك جميعه نزل فى أبى بكر، ومن تأمل ذلك وجد فيه من عظيم المنقبه له والمئه ما لم يوجد نظيره لأحد من الصحابه. (٤)

١- سورة الأحزاب: ٤٣.

٢- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ٨٢.

٣- سورة الأحقاف: ١٥-١٦.

٤- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ٨٢.

ص: ١٤٠

أقول: الكلام في صحّحه روايه هذا الخبر أيضاً كسوابقه، ولا دلالة لشيء من عبارات الآيه على شيء من الأوصاف والألقاب لأبي بكر، ولعلّه زعم أنّ مناسبه قوله تعالى وبلغ أربعين سنه لما صححه جماعه لبعض المصالح من أنّ عمر أبي بكر كان عند إسلامه أربعين سنه، مع أنّ الخلاف في ذلك بالزيادة عليه مشهور، وأيضاً لم يكن ما تضمنته الآيه من قوله تعالى رَبِّ أَوْزِعْنِي، نازله عند إسلام أبي بكر، فكيف تلاها أبو بكر وقال عند بلوغه أربعين سنه: رَبِّ أَوْزِعْنِي... الآيه؟! وهذا واضح الوضع في الخبر كما لا يخفى.

### ردّ دعوى نزع الغلّ من الصدور

قال ابن حجر: «قوله تعالى: وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ (١) نزلت في أبي بكر وعمر». (٢)

أقول: قد مرّ في مسند أحمد بن حنبل أنّها نزلت في علي (ع).

### ردّ دعوى نزول قوله تعالى وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى فِي أَبِي بَكْرٍ

قال ابن حجر: «قوله تعالى: وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِيَعْفُوا وَلِيَضِيَعُوا أَلَّا تَحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ (٣)، نزلت كما في البخارى وغيره عن عائشه، في أبي بكر لما حلف أن لا ينفق على مسطح، لكونه كان من جمله من رمى عائشه بالإفك الذى تولى الله سبحانه براءتها منه بالآيات التى أنزلها في شأنها، ولما نزلت قال أبو بكر: بلى والله يا ربنا أنا لنحبّ أن تغفر لنا، وعادله بما كان يصنع أى ينفق عليه. وفي روايه البخارى عنها أيضاً في حديث الإفك الطويل

١- سورة النور: ٢٢.

٢- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ٨٢.

٣- سورة النور: ٢٢.

ص: ١٤١

وأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ... فَلَمَّا أَنْزَلَ اللهُ هَذَا فِي بَرَاءَتِي، قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ وَكَانَ يَنْفِقُ عَلَى مَسْطَحِ بْنِ أَثَاثَةَ لِقَرَابَتِهِ مِنْهُ وَفَقَرَهُ: وَاللَّهِ لَا أَنْفَقُ عَلَى مَسْطَحٍ شَيْئاً أَبَداً بَعْدَ الَّذِي قَالَ فِي عَائِشَةَ مَا قَالَ، فَأَنْزَلَ اللهُ: وَلَا يَأْتِلُ أَوْلُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ، وَذَكَرْتُ الْآيَةَ السَّابِقَةَ ثُمَّ قَالَتْ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: بَلَى وَاللَّهِ إِنِّي لِأَحَبُّ أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لِي، فَأَرْجِعْ إِلَى مَسْطَحِ النَّفَقَةِ الَّتِي كَانَ يَنْفِقُ عَلَيْهِ وَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَنْزَعُهَا مِنْهُ أَبَداً. (١) وَقَدْ عَلِمَ مِنْ حَدِيثِ الْإِفْكِ الْمَشَارِإِ إِلَيْهِ أَنَّ مِنْ نَسَبِ عَائِشَةَ إِلَى الزَّانَا كَانَ كَافِراً وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ أَثْمَتْنَا وَغَيْرُهُمْ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ تَكْذِيبَ النَّصُوصِ الْقُرْآنِيِّهِ وَمَكْذِبُهَا كَافِرٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ وَبِهِ يَعْلَمُ الْقَطْعُ بِكَفْرِ كَثِيرٍ مِنْ غَلَاةِ الرَّافِضَةِ؛ لِأَنَّهُمْ يَنْسِبُونَهَا إِلَى ذَلِكَ». (٢)

أقول: فيه نظر من وجوه:

أولاً: إنَّ مَا رَوَاهُ عَنِ الْبُخَارِيِّ فِي شَأْنِ النَّزُولِ مَعَارِضٌ لِمَا قَالَ غَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنْ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ حَلَفُوا أَنْ لَا يَصْدُقُوا مِنْ تَكَلُّمٍ لَشَيْءٍ مِنَ الْإِفْكِ وَلَا يُوَاسُوهُمْ وَيُؤَيِّدُهُمْ لَفْظٍ (أولوا) بِصِيغَةِ الْجَمْعِ، وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهُ وَرَدَ فِي قِصَّةِ مَسْطَحٍ، وَمَنْعَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ عَنْهُ، لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَزُولُهَا فِي شَأْنِ مَسْطَحٍ أَصَالَهُ، وَفِي أَبِي بَكْرٍ بِالْعَرَضِ، وَمَا الَّذِي جَعَلَ الْقَضِيَّةَ مَعْرُكَةً مَعَ ظُهُورِ أَنَّ الْمَقْصُودَ الْأَصْلِيَّ مِنَ الْآيَةِ الْمُوَاسَاةَ مَعَ مَسْطَحٍ، وَسَدُّ خَلَّتِهِ، وَالرَّدَّ عَلَى مَنْ خَالَفَ ذَلِكَ كَمَا لَا يَخْفَى.

ثانياً: عَلَى التَّقَادِيرِ لَا دَلَالَةَ لِلآيَةِ عَلَى مَدْحِ أَبِي بَكْرٍ، وَلَعَلَّهُمْ تَوَهَّمُوا هَذَا مِنَ الْوَصْفِ الْعِنَوَانِيِّ فِي لَفْظِي الْفَضْلِ وَالسَّعَةِ، وَجَهِلُوا أَنَّ مِثْلَ هَذَا الْوَصْفِ قَدْ يَعْضُرُ لِلْكَافِرِ السَّخِيِّ الَّذِي لَهُ فَضْلٌ حَاجَهُ وَغْنَى وَسَعَةٍ، بَلْ قَدْ يَجْتَمِعُ مَعَ الذَّمِّ فَيُقَالُ إِنَّ بَعْضَ الْقَوْمِ مَعَ كَوْنِهِمْ مِنْ أَوْلَى الْفَضْلِ وَالسَّعَةِ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ تَعَالَى، وَيُقَالُ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ الْمَتَمَوِّلَ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَأَضْرَابَهُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ (ص) قَدْ بَخُلُوا عِنْدَ نَزُولِ آيَةِ النَّجْوَى عَنِ تَقْدِيمِ صَدَقِهِ بَيْنَ يَدَيْ النَّبِيِّ (ص) حَتَّى نَسَخَتْ الْآيَةَ، فَافْهَمُوا.

١- مسند أحمد، ج ٥٢، ص ١٠١؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ١٠، ص ٣٦؛ المعجم الكبير، ج ٢٣، ص ٥٠.

٢- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ٨٣.

ص: ١٤٢

ومن العجب أنّ فخر الدين الرازي (١) قال في تفسيره لهذه الآية: «أولاً إنّ المراد من قوله تعالى: وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ، لا يقصروا في أن يحسنوا. فحمل الفضل على الإحسان والإعطاء، ثم نسي ذلك بعد سطور وأصرّ في أنّ المراد بالفضل زياده الثواب أو العلم، مع أنّ الفضل بهاذين المعنيين لا- يظهر لهما وجه هنا، إذ كثير من أهل الفضل بمعنى زياده الثواب أو العلم لا يقدرّون على إنفاق الرحم وصلتهم، بل على أقلّ من ذلك وهو ظاهر.

ثالثاً: أتنا نترقى عن ذلك ونقول بل الآية قادحة في أبي بكر لاشتغالها على نهيه تعالى عمّا أتى به أبو بكر من الحلف على أن لا ينفق مسطحاً ومن معه، كما روى في شأن النزول فدلت الآية على معصية أبي بكر، وما أجاب به الرازي في هذا المقام: إنّ النهي لا يدلّ على وقوعه إذ قال الله تعالى لمحمد (ص): «وَلَا تَطْعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ، وَلَا يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ (ص) أَطَاعَهُمْ... مدخول بأنّ مجرد النهي وإن لم يدلّ على ذلك إلّا أنّ ما رواه هذا المجيب هنا من شأن النزول صريح في الوقوع، حيث قال: لَمَّا نَزَلَتْ آيَةُ الْإِفْكَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ لِمَسْطُوحٍ وَقَرَابَتِهِ: قَوْمُوا فَلَسْتُمْ مَنِّي وَلَسْتُمْ مِنْكُمْ، وَلَا يَدْخُلَنَّ عَلَيَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ، فَقَالَ أَنْشَدَكُمْ مَسْطُوحٌ اللَّهُ وَالْإِسْلَامَ وَأَنْشَدَكُمْ الْقَرَابَةَ وَالرَّحِمَ أَنْ لَا يَخْرُجَنَا إِلَى أَحَدٍ فَمَا كَانَ لَنَا فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ مِنْ ذَنْبٍ فَلَمْ يَقْبَلْ عِذْرَهُ، وَقَالَ: «انْطَلَقُوا أَيُّهَا الْقَوْمُ فَخَرَجُوا لَا يَدْرُونَ أَيْنَ يَتَوَجَّهُونَ مِنَ الْأَرْضِ...» (٢)، فإنّه صريح في ترك النفقة، بل مطلق المواساة معهم ولو في يوم، والإنكار مكابره، على أنّ المنع عن الحلف الواقع قطعاً كافٍ في ثبوت المعصية كما لا يخفى، وحمل النهي على التنزّه عن ترك الأولى كما ارتكبه من ضيق الخناق مردود، بأنّ الأصل في النهي التحريم وحمله على التنزيه من ترك الأولى في شأن الأنبياء عليهم السلام إنّما ارتكبه العلماء بمعاونه قيام دليل عصمتهم، وإذ لا عصمه لأبي بكر اتفاقاً يكون الحمل فيه محالاً، تأمل.

رابعاً: إنّ ما ذكره ابن حجر في التنبيه أفكّ محض على غلاه الشيعة الذين يحكم الإماميّة الاثني عشرية من الشيعة بكفرهم وكونهم نجس العين كسائر الكفار فكيف على الإماميّة كما

١- الرازي، التفسير الكبير، ج ٢٣، صص ١٨٧ و ١٨٨.

٢- المصدر السابق، ص ١٩٠.



ص: ١٤٤

والترمذى عن جابر أنّ عمر قال لأبي بكر: «يا خير الناس بعد رسول الله (ص)، فقال أبو بكر. أمّا أنّك إن قلت ذلك فلقد سمعته يقول: «ما طلعت الشمس على خير من عمر». (١) ومروا أنّه

تواتر عن علي: «خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر». وأنه قال: «لا يفضّلني أحد على أبي بكر وعمر لجلدته حدّ المفترى». أخرجه ابن عساكر. (٢)

أقول: الكلام في كذب أبي هريره واتهامه بالوضع مفروغ عنه. وأمّا ما في روايه الترمذى «من قول عمر لأبي بكر: يا خير الناس، وشهاده أبي بكر لعمر بأنّ النبي (ص) قال له مثل ذلك»، فهو من قبيل استشهاد ابن آوى بذنبه وبالعكس، فإن كلا منهما من ذوى الأذنان المعدودين في «أنّ شرّ الدواب»، وأمّا الحديث المفترى على علي (ع) من أنّه قال: «لا يفضّلني أحد على أبي بكر وعمر إلّا جلدته حدّ المفترى»، فهو لنا لا علينا فتذكر.

### ردّ دعوى إنفاق أبي بكر على النبي (ص)

قال ابن حجر (٣):

«أخرج الترمذى عن أبي هريره أنّ رسول الله (ص) قال: «ما لأحد عندنا يد إلّا وقد كافيتاه بها ما خلا أبا بكر فإنّ له عندنا يداً يكافيه الله بها يوم القيامة، وما نفعني مال أحد قط ما نفعني مال أبي بكر». (٤)

أقول: نظير هذه الروايه ما سيرويه بعد ذلك عن ابن عساكر عن عائشه وعروه أنّ أبا بكر أسلم يوم أسلم وله أربعون ألف دينار (وفى لفظ) أربعون ألف درهم، أنفقها على رسول الله (ص) ويتوجه عليه العجب في روايتهم الإنفاق لرجل قد عرف مذ كان بالفقر وسوء الحال، ومن أطلع على النقل والآثار وأشرف على السير والأخبار، لم يخف عليه فقر أبي بكر وصعلكته وحاجته ومسكنته وضيق معيشته وضعف حيلته، وأنّه كان في الجاهليّه معلماً وفي الإسلام خياطاً كما ذكره البخارى في صحيحه، وكان أبوه سيء الحال، يكابد فقراً مهلكاً

١- المستدرک علی الصحیحین، الحاكم، ج ١٠، ص ٣٠٣.

٢- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ٨٤.

٣- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ٨٧.

٤- مسند الصحابه علی الكتب التسعه، ج ٦، ص ٧٩.



ص: ١٤٥

ومعيشه ضنكاً؛ لكسبه أكثر عمره من صيد القمارى والدباسى، لا يقدر على غيره، فلما عمى وعجز ابنه عن القيام به التجأ إلى عبد الله بن جذعان، أحد رؤساء مكة فنصبه ينادى على

مائدته كلّ يوم لإحضار الأضياف، وجعل له على ذلك ما يقوّته من الطعام، فمن أين كان لأبى بكر هذا المال، وهذه حاله وحال أبيه فى الفقر والاختلال؟! قال البكرى المصرى فى سيره: «قيل: إنّه لما بلغ النبيّ (ص) سنه ثلاث عشرة من عام الفيل خرج مع أبى طالب إلى الشام فأقبل سبعة من الروم يقصدون قتله (ص)، فاستقبلهم بحيراء ونبههم على أنّه رسول من الله تعالى، «فبايعوه وأقاموا معه، وردّه أبو طالب وبعث معه أبو بكر بلائاً».

وفيه وهمان:

الوهم الأول: بايعوه على أىّ شىء؟!!

الوهم الثانى: أبو بكر لم يكن حاضراً، ولا كان فى حال من يملكك، ولا ملكك بلائاً، إلّا بعد ذلك بنحو ثلاثين عاماً، وأيضاً قد صحّ عندهم أنّه لما نزلت آية النجوى لم يعمل بها من الصحابه سوى على (ع)، حيث بخل أبو بكر بدرهم أو درهمن يقدمها بين يدى نجوى النبيّ (ص).

والنظر إلى وجهه الكريم وما يفيدته خطابه القويم مقدار عشره ليل، كما نقله ابن المرتضى من أهل السنّه فى تفسيره، والزمخشري الحنفى فى الكشاف (١)، حتّى ينزل آيه أخرى ما نصب على ذلك محال أن ينفق مثلاً ذلك المال الذى رووه لأحد، ومن عجيب مناقضتهم ما رووه بقولهم عن عبد الله بن عباس رضى الله عنه فى تفسير قوله تعالى: وَوَجَدَكَ عَائِلاً فَأَغْنَى، قال ابن عباس: أغناه بأن جعل دعوته مستجاب، فلو شاء أن يصير الجبال ذهباً لصارت ياذن الله تعالى، فمن يكون كذلك كيف يحتاج إلى مال أبى بكر؟! وكيف يقال نقض تفسيراتهم لهذه الآيه أن أبى بكر أغناه؟! وأيضاً يتوجه أنّ من أنفق المال العظيم على رجل، محال أن لا يعرف موطنه، وحيث أنفقته ولسنا نعرف أنّ لرسول الله (ص) موطناً غير مكّه والمدينه، فإن زعموا أنّ أبى بكر أنفق هذا المال بمكّه قبل الهجره، قيل لهم علام أنفق هذا المال؟ وفيه صرفه؟! وهل كان لرسول الله (ص) بمكّه من الحشم والعيال ما أنفق عليهم هذا المال كلّ من زمان إسلام

١- الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٧٦.

ص: ١٤٦

أبى بكر إلى وقت الهجره؟ ! فهذا من أبين المحال.

وإن قالوا: إن رسول الله (ص) جهز الجيوش فى مكّه بذلك المال، فقد أظهروا فضائحهم؛ لأنه

بإجماع الأمه لم يشهر سيفاً بمكّه ولم يأمر به، ولا أطلق لأصحابه محاربه أحد من المشركين بها، وإنما كان أسلم معه إذ ذاك أربعون رجلاً، فلما اشتدّ عليهم الأذى من قريش وشكوا ذلك إلى رسول الله (ص) ولّى عليهم جعفر بن أبى طالب رضى الله عنه، وأخرجهم معه إلى أرض النجاشى ملك الحبشه، فكانوا هناك إلى أن هاجر رسول الله (ص) وفتح كثيراً من فتوحه فقدموا عليه بعد سنين من الهجره. ولقد كان رسول الله (ص) بشهاده الخاصّ والعامّ أغنى قريش بعد تزويجه بخديجه، وكانت خديجه باقيه إلى سنه الهجره، ولا يحتاج مع مالها إلى مال غيرها، حتّى لقد كان من استظهاره بذلك عن أبى طالب (ع) أن ضمّ على بن أبى طالب (ع) إلى نفسه؛ تخفيفاً بذلك عن أبى طالب فى المؤنه، وما وجدنا فى شىء من الأخبار أن رسول الله (ص) بعد تزويجه بخديجه (رضى الله عنها) احتاج إلى أحد من الناس فإنّ أهل الأثر مجمعون على أنّ خديجه كانت أيسر قريش، وأكثرهم مالاً وتجاره. وأمّا بعد الهجره إلى المدينه فقد علم أهل الأثر أنّ أبى بكر ورد المدينه وهو محتاج إلى مواساه الأنصار فى المال والدار، وفتح الله تعالى على رسوله عن قريب من غنائم الكفار وبلدانهم، ما كان بذلك أغنى العرب، على أنّ أبى إسحاق من أكابر محدثى أهل السنّه قد روى ما يكذب ذلك، حيث روى أنّ النبى (ص) لم يركب ناقه حتّى قام بدفع ثمنها من ماله، فمن لم يستحلّ ركوب ناقه غيره من غير إعطاء ثمنها، فكيف يستحلّ غيرها؟! ويؤيده ما سيرويه ابن حجر عن البخارى «من أنّه لم يأخذ الراحله من أبى بكر إلّا بالثمن» فتفطن.

### ردّ دعوى مجرد الكون فى الغار شرفاً

قال ابن حجر (١): «أخرج الشيخان وأحمد والترمذى عن أبى بكر، أنّ رسول الله (ص) قال له بالغار:

«يا أبى بكر ما ظنّك باثنين الله ثالثهما» . (٢)

١- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ٨٧.

٢- أخرجه أحمد، ج ١، ص ٤، والبخارى، ج ٣، ص ١٣٣٧، ومسلم، ج ٤، ص ١٨٥٤، والترمذى، ج ٥، ص ٢٧٨، وقال: حسن صحيح غريب، وابن أبى شيبه، ج ٦، ص ٣٤٨، وعبد بن حميد، ص ٣٠، وأبو يعلى، ج ١، ص ٤٨.

ص: ١٤٧

أقول : إنَّ وجه التهمة فيه ظاهر؛ لأنَّ الراوى عن النبىِّ (ص) هو أبو بكر فلعلَّه أراد بوضع

ذلك أن يخبر لنفسه نفعاً وشرفاً.

ولو سلمنا صحَّته فلا- نفع فيه ولا- شرف يختصُّ بأبى بكر؛ لأنَّ كونهما اثنين الله ثالثهما ليس أعظم من كون الله رابعاً لكلِّ ثلاثة في قوله: ما يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثِهِ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ (١)، وهذا عامٌّ فى حقِّ كلِّ مؤمن وكافر وكون المصاحبه موجه لتشريفه معارض بما مرَّ من قوله تعالى للكافرين: قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَ كَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ (٢)، وكما احتمل أن يقال أنه استصحبه فى هذا السفر لأجل الشفقة، احتمل أن يكون ذلك لأجل أنه خاف أن يدلَّ الكفار عليه، أو يوقفهم على إسراره لو تركه.

وأجاب فخر الدين الرازى فى تفسيره عن هذا بقوله: «كون الله رابعاً لكلِّ ثلاثة مشترك وكونه ثانى اثنين الله ثالثهما تشريف زائد اختصَّ الله أبا بكر به. على أن المعية هنالك بالعلم والتدبير وهنا بالصحبه والموافقه فأين إحداهما من الأخرى؟ والصحبه فى قوله: لَهُ صَاحِبُهُ، مقرونه بما يقتضى الإهانة والإذلال وهو قوله: أَ كَفَرْتَ، وفى الآية مقرونه بما يوجب التعظيم والإجلال وهو قوله: لا تَحْزَنُ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا، والعجب أن الشيعة إذا حلفوا قالوا وحقَّ خمسه سادسهم جبرائيل، واستنكروا أن يقال: وحق اثنين الله ثالثهما». (٣)

أقول : وفيه نظر أماً:

أولاً: فلائذ ما ذكره «من أن يكون الله رابعاً لكلِّ ثلاثة أمر مشترك، وكونه ثانى اثنين تشريف زائد اختص الله تعالى أبا بكر به»، مردود بأن كونه ثانى اثنين إنما يكون شرفاً وفضيله له، لو كان ثانياً مطلقاً، لكنَّه قد قيّد كونه ثانياً بكونه فى الغار وهذا الشرف كان حاصلاً للحية التى لسعت أبا بكر فى الغار.

ثانياً: فلائذ ما ذكره فى العلاوه كاد أن يكون كفرةً بالله ورسوله لدلالته على أن معيه

١- سورة المجادلة: ٧.

٢- سورة الكهف: ٣٧.

٣- تفسير مفاتيح الغيب، ج ١٦، ص ٥٢.

ص: ١٤٨

النبيّ (ص) بالصحبه والمرافقه أعظم وأشرف من معيه الله تعالى له بالعلم والتدبير. على أنّا لا نسلّم أنّ معيه أبى بكر بالنسبه إلى النبيّ كان بالصحبه الاصطلاحيه والمرافقه المعنويه.

ثالثاً: إنّ ما ذكره من أنّ الصحبه فى قوله: قال له صاحبه مقرون بما يقتضى الإهانه... مدفوع بأنّ الكلام فى دلاله لفظ الصحبه والقرينه على تقدير تسليم وجودها لا يجدى فى ذلك، بل اللازم من استعمال الصحبه فى مقام الإهانه، أن لا يكون للفظ الصحبه دلالة على التعظيم أصلاً، ولو سلم فنقول إنّ ما ذكره كلام على السند الأخصّ؛ لأنّ هنا آيه أخرى تدلّ على أنّ يوسف (ع) قال لكافرين كانا معه فى السجن: صاحبيّ، من غير أن يكون مقرونًا بإهانه وإذلال، وهو قوله تعالى حكاية عنه على نبينا وآله وعليه السلام: يا صاحبيّ السجن أ أرباب متفرّقون خير أم الله الواحد القهار. (١)

رابعاً: إنّ تعجبه من الشيعة فى حلفهم بما ذكر من أعجب الأعجب، لأنهم اعتقدوا أنّ الخمسه التى سادسهم جبرائيل يكون الله تعالى ثانى كلّ منهم وثالث كلّ اثنين منهم وهكذا، فلذلك استغنوا عن الحلف بذلك المركب الوضعى الوهمى، الذى لا نسبه لأحد جزئيه وهو أبو بكر إلى الله تعالى، بل والى رسوله أيضاً.

وأيضاً فلا- حقّ لأبى بكر من نظر الشيعة حتّى يتجه لهم الحلف بحق اثنين أحدهما أبو بكر، بل هو عندهم ممّن أضع حقّ الله تعالى وحقّ نبيّه وأهل بيته عليه وعليهم السلام كما سبق فيه الكلام، وكأنّ من يتوقع صدور هذا القسم من القسم عن الشيعة لم يسمع القصة التى ذكرها غوث الحكماء الأمير غياث الدين منصور الشيرازى رحمه الله فى شرح الهياكل، حيث قال: إنّ رجلاً جباناً ضعيفاً يدعى بعثمان أخذ حيه عظيمه أضعفها البرد فأسقطت قواها فكان يلعب بها حتّى أشرقت عليها الشمس فانتعشت واشتدّت وعصّت، فهرب الصاحب منها، فلمّا فارقتها صادف شيعياً كان بينهما عداوه قديمه وأخبره عن حاله وقال له خذ لى هذه الحيه بحقّ عثمان، فقال الشيعى: انظروا أى رجل، يزاول أىّ صنعه؟! ثمّ يأمر أىّ شخص إلى أىّ عمل بأىّ قسم.

ص: ١٤٩

**ردّ دعوى المنّ بالتزويج والإنفاق**

قال ابن حجر: «أخرج الترمذى عن على رضى الله عنه أنّ رسول الله (ص) قال:

«رحم الله أبا بكر زوجنى ابنته وحملنى إلى دار الهجره وأعتق بلالاً من ماله وما نفعنى مال فى الإسلام ما نفعنى مال أبى بكر». (١) وقوله:

«وحملنى إلى دار الهجره» قد ينافيه حديث البخارى أنّه لم يأخذ الراحله من أبى بكر إلّا بالثمن إلّا أن يجمع بأن أخذها أولاً بالثمن ثم أبرأ أبو بكر ذمته. (٢)

أقول: يدلّ على وضعه مع غصّ النظر عن خصوصية الترمذى الراوى ومقرره، ما ذكره من منافاته لحديث البخارى.

وقوله: «زوجنى ابنته» فإنّه لا يظهر المنّ فى مثل هذا إلّا الرجل المهان والخسيس، الذى تكرم به الرجل المطاع الشريف بتزويج ابنته منه، ومن البين انعكاس الأمر فيما نحن فيه فإنّ رذاله قوم أبى بكر ومهانه نفسه بشهادته أبى سفيان عليه بذلك، وكونه خياطاً فى الإسلام ومعلماً للصبيان فى الجاهلية.

وأما نبينا (ص) فهو هو، وهو الذى خطب له أبو طالب رضى الله عنه عند نكاحه بخديجه (رضى الله عنها) ومن شاهده من قريش بقوله:

«الحمد لله الذى جعلنا من زرع إبراهيم وذريه إسماعيل وجعل لنا بيتاً محجوجاً وحرماً آمناً يجبى إليه ثمرات كلّ شىء وجعلنا الحكام على الناس فى بلدنا الذى نحن فيه، ثمّ ابن أخى محمد بن عبد الله بن عبد المطلب لا يوزن برجل من قريش إلّا رجح، ولا يقاس بأحد منهم إلّا عظم عنه...». (٣)

كما أنّ إعتاق أبى بكر لبلال من ماله لا يصلح لأن يصير منّ على رسول الله (ص)، وكم من عبد لله أعتقه غير أبى بكر من المهاجرين والأنصار فى زمانه (ص)، مع احتمال أن يكون إعتاقه

لبلال فى كفاره قسم أو صوم أو ظهار ونحو ذلك، فلا منّ له فى ذلك على الله تعالى ولا على

١- أخرجه الترمذى، ج ٥، ص ٦٣٣؛ ابن عساکر، ج ٣٩، ص ٧١؛ الحاكم، ج ٣، ص ٧٦؛ البزار، ج ٣، ص ٥١؛ أبو يعلى، ج ١، ص ٤١٨.

٢- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ٨٨.

٣- اليعقوبى، تاريخ اليعقوبى، ج ٢، ص ٢٠؛ السيره الحلبيه، ج ١، ص ١٣٩؛ تاريخ الخميس، ج ١، ص ٢٦٤؛ المواهب اللدنيه، ج ١،

ص ١٣٩؛ أعلام الورى، الطبرسى، ص ١٣٩.

ص: ١٥٠

رسوله (ص)؛ لأنّ الإعتاق أمر شخصي ولا يُحمّل الغير منته. وأنّ نفعه بمال أبي بكر ممّا قد أبطلناه سابقاً بما حصله أنّه لم يكن ذا مال لا في الجاهليّة ولا في الإسلام، وكان الترمذى الراوى، وابن حجر قد تفردا بوضع هذه الرواية.

### ردّ دعوى اقتران اسم أبي بكر مع اسم النبي (ص)

قال ابن حجر: «وأخرج عن أبي هريره قال قال رسول الله (ص):

«عرج بي إلى السماء فما مررت بسماء إلّا وجدت فيها اسمي محمد رسول الله وأبو بكر الصديق خلفي» (١)، وورد هذا الحديث أيضاً من روايه ابن عباس وابن عمر، وأنس، وأبي سعيد، وأبي الدرداء وأسانيدها كلّها ضعيفه لكنّها ترتقى بمجموعها إلى درجه الحسن». (٢)

أقول: هذا الحديث مع كونه أوّل روايه أبي هريره وعبارته ركيكه وغير مفهومه، فهو غير محصل، فلا يصدر عن الفصيح؛ وكيف ينقش في السماوات التي هي الإجمام الشريفه اسم أبي بكر في أزل الآزال، مع سبق كفره على زمان الحال، ولقد أنطقه الله بالحقّ حيث قال: إنّ أسانيدها كلّها ضعيفه؟!!

وأما ما ذكره بقوله «لكن ترتقى بمجموعها إلى درجه الحسن» فإنّما يصحّ لو لم يكن الضعف بالغاً إلى درجه الوضع مع أنّ أمارات الوضع عليه ظاهره لفظاً ومعنى وإسناداً كما عرفت.

ثمّ الظاهر أنّهم وضعوا هذا في مقابل الحديث المتفق عليه الذي ذكره القاضي عياض في كتاب الشفاء عن قوله (ص):

«أنّه مكتوب على العرش: محمد رسول الله، أيّده بعلّي»، وأين هنا من ذاك ونعم ما قال بعض أهل الإدراك:

اسم على العرش مكتوب كما نقلوا من يستطع له محوّاً وترقيناً (٣)

١- كنز العمال، ج ١١، ص ٥٤٩.

٢- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ٩١.

٣- من قصيده للقاضي نظام الدين محمد الاصفهاني.

## ردّ دعوى الرضا عن الرب وعدمه

قال ابن حجر: «وأخرج البغوى وابن عساكر عن ابن عمر قال كنت عند النبيّ (ص) وعنده أبو بكر الصديق وعليه عباءة قد خللها في صدره بخلال فتزل عليه جبرائيل فقال:

«يا محمد مالى أرى أبا بكر عليه عباءة قد خللها في صدره بخلال؟!» فقال: «يا جبرائيل أنفق ماله على قبل الفتح»، قال: فإنّ الله يقرؤه السلام ويقول قل له: أراض أنت عني في فقرك هذا أم ساخط؟ فقال: أبو بكر أسخط على ربّي؟ أنا عن ربّي راض، أنا عن ربّي راض، أنا عن ربّي راض». (١) وسنده غريب ضعيف! (٢)

أقول: هذا من غرائب موضوعاتهم، وذلك من وجوه:

أولاً: لأنّه أوّل راويه ابن عمر الذى سمعت منّا القدح فيه سابقاً وأنّ أبا حنيفة لم يعمل بحديثه أبداً.

ثانياً: لأنّه بعد هجره النبيّ (ص) إلى المدينة وقبل فتح مكة، فتح الله تعالى عليه وعلى أصحابه من غنائم الكفار وبلدانهم ما أزال فقرهم، فكان لبس أبى بكر للعباءة المبتذل المذكور للزرق والتليس، لا للفقر. فلا وجه لسؤال الحكيم الخبير وجه فقره إلى لبس تلك العباءة عنه.

ثالثاً: لأنّ ما نسبته إلى النبيّ (ص) من قوله «أنفق ماله على قبل الفتح» ورد بما ذكرنا سابقاً من اتفاق أهل الأثر على أنّ أبا بكر ورد المدينة وهو محتاج إلى مواساة الأنصار، فى المال والدار، فمن أين حصل له المال الذى أنفقه على سيّد الأبرار؟!

وممّا نقلناه عن البكرى المصرى من أنّ أبا بكر لم يكن فى زمان سافر فيه النبيّ (ص) مع

أبى طالب رضى الله عنه إلى الشام بحال من يملك، ولا ملك بلائاً إلّا بعد ثلاثين سنة، فافهم.

رابعاً: فلاّنه لا يعقل ما تضمنه الحديث من سؤال الله تعالى عن رضى عبده عنه، ولو فرضنا أنّ العبد قال لرّبّه: إنى لست براض عنك، فماذا سيكون الجواب؟!

١- كثر العمال، ج ٣٦، ص ٣٦٠؛ حليه الأولياء، أبو نعيم، ج ٧، ص ١٠٥.

٢- ابن حجر، الصواعق المحرقة، صص ٩٢ و ٩٣.

ص: ١٥٢

**ردّ دعوى عدم شرب أبي بكر للخمر**

قال ابن حجر: «وأخرج ابن عساكر أنه قيل لأبي بكر في مجمع من الصحابة: هل شربت الخمر في الجاهلية؟ فقال: أعوذ بالله، فقيل له لم؟ قال: وكنت أصون عرضي، وأحفظ مروءتي، فبلغ ذلك رسول الله (ص) فقال: «صدق أبو بكر، صدق أبو بكر». (١) ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ٩٣.

(٢) وهو مرسل غريب سنداً وممتاً. (٣)

أقول: ومع غصّ النظر عن الغرابه والإرسال يكذبه ما رواه هذا الشيخ الكذوب الذي لاحافظه له عن ابن عساكر أيضاً متصلاً في الذكر لهذه الرواية من قول عائشه:

ولقد ترك أبو بكر وعثمان شرب الخمر في الجاهلية. فظهر أنّ الحديث موضوع للعصبيه الجاهلية.

**ردّ دعوى عدم قول الشعر من أبي بكر**

قال ابن حجر (٤): «وأخرج ابن عساكر بسند صحيح عن عائشه قالت: والله ما قال أبو بكر شعراً قطّ في الجاهلية والإسلام، ولقد ترك هو وعثمان شرب الخمر في الجاهلية». (٥)

أقول: إنّ عدم قوله للشعر إنّما كان لعدم قدرته على نظمه، لا لترفعه عن النسبه إلى

الشعر، كما هو شأن النبيّ (ص) وإلّا فليس مطلق الشعر ممّا يستحبّ لغير النبيّ (ص) الترفع عنه، ولو كان كذلك لما اجتمع لأمر المؤمنين (ع) ديوان من الشعر وكيف يتأتّى أن يقال مطلق الشعر قبيح؟! مع ما ورد من كلامه (ص):

«إنّ من الشعر لحكمه». (٦)

- 
- ١- معرفه الصحابه، أبو نعيم، ج ١، ص ١
  - ٢- ٦؛ كنز العمال، ج ١٢، ص ٤٨٧، ح ٣٥٥٩٨؛ تاريخ مدينه دمشق، ابن عساكر، ج ٣٠، ص ٣٣٣؛ ابن جرير، الرياض النضرة، ج ٢، ص ١٤٦.
  - ٣- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ٩٣.
  - ٤- المصدر السابق.
  - ٥- معرفه الصحابه، أبو نعيم، ج ١، ص ١٢٣.
  - ٦- السنن الصغرى، ج ٣، ص ٣٠٤.



ص: ١٥٣

**ردّ دعوى رؤيه أبى بكر لدلائل النبوه**

قال ابن حجر: «أخرج أبو نعيم وابن عساكر عن ابن عباس أن رسول الله (ص) قال:

«ما كلمت أحداً فى الإسلام إلّا أبى على، وراجعنى الكلام إلّا ابن أبى قحافه فإننى لم أكلمه فى شىء إلّا قبله واستقام عليه»، (١) وفى روايه لابن إسحاق: «ما دعوت أحداً إلى الإسلام إلّا كانت له عنه كبوه وتردد ونظر إلّا أبا بكر ما عتم أى تلبث عنه حين ذكرته وما تردد فيه»، (٢) قال البيهقى: وهذا لأنّه كان يرى دلائل نبوه رسول الله (ص) ويسمع آثاره قبل دعوته، فحين دعاه كان سبق له فيه تفكر ونظر فأسلم فى الحال». (٣)

أقول: إنّما أسلم أو استسلم أبو بكر طمعاً فى جاه النبى (ص) وسيطرته، حيث وجد الأخبار عن ذلك لدى بعض الرهبان وأخبار أهل الكتاب، فسبق هذا الوجدان والطمع استسلم ولم يتردد بين يدي النبى (ص).

**ردّ دعوى «ألست أحقّ الناس بها؟!»: أى: بالخلافه**

قال ابن حجر: «وأخرج الترمذى وابن حبان فى صحيحه عن أبى بكر أنّه قال:

«ألست أحقّ الناس بها؟! - أى بالخلافه - ألست أول من أسلم؟! ...!» (٤)، والطبرانى فى الكبير

وعبد الله بن أحمد فى زوائد الزهد عن الشعبى قال: سألت ابن عباس: أىّ الناس كان أول إسلاماً؟ قال: أبو بكر ألم تسمع قول حسان: إذا تذكرت شجواً من أخى ثقه

والثانى التالى المحمود مشهد هو أول الناس منهم، صدّق الرسل ومن ثم ذهب خلائق

١- جامع الأحاديث، السيوطى، ج ١٩، ص ٨٣؛ الديلمى، ج ٤، ص ٧٣.

٢- دلائل النبوه، البيهقى، ج ٢، ص ٤٣.

٣- ابن حجر، الصواعق المحرقة، صص ٩٣ و ٩٤.

٤- سنن الترمذى، ج ١٣، ص ٢٦٥؛ مسند البزار، ج ١، ص ١٩.

ص: ١٥٤

من الصحابه والتابعين وغيرهم إلى أنه أول الناس إسلاماً، بل ادّعى بعضهم عليه الإجماع، وجمع بين هذا وغيره من الأحاديث المنافية له بأنه أول الرجال إسلاماً، وخديجه أول في النساء، وعلى أول الصبيان، وزيد أول الموالى، وبلال أول الأرقاء، وخالف في ذلك ابن كثير فقال: إن الظاهر أن أهل بيته آمنوا قبل كل أحد، زوجته خديجه، ومولاه زيد، وزوجته أم أيمن، وعلى وورقه، ويؤيده ما صحّ عن سعد بن أبي وقاص أنه أسلم قبله أكثر من خمسه قال: ولكن كان خيرنا إسلاماً. (١)

أقول: إن قول أبي بكر «ألست أحقّ الناس بها؟! أي: بالخلافه» مجرّد دعوى ولهذا لم يجب عنه أحد من السامعين لها هناك بالنفى ولا الإثبات.

وأما ما نقله عن الطبراني، فجميع رجال أسناده عندنا مطعونون، سيّما عامر الشعبي الذي تخلف عن الحسين (ع) وخرج مع عبد الرحمن بن محمد الأشعث وقال له الحجاج: أنت المعين علينا؟ فقال: نعم، ما كنا ببره أتقياء ولا فجره أقوياء. وهو الذي دخل بيت المال فسرق في خفه مائه درهم. (٢)

وأما ما ذكره من قول حسان ففيه: إنه قد انحرف كغيره بعد وفاه النبيّ (ص) عن أهل البيت عليهم السلام وأظهر عداوته لعلى (ع) في مواضع شتى، منها أنه لما عزل على (ع) قيساً عن حكمه مصر وخرج قيس من مصر ووصل إلى المدينة متوجّهاً إلى زياره على (ع) واللّحوق به في حرب صفين، دخل عليه حسان وبالغ في دلالاته إلى الانحراف عن على (ع) واللّحوق مع

معاويه، حتّى أنكر عليه قيس رضى الله عنه ذلك فشتمه وأخرجه من مجلسه. وقد روى شيخنا المفيد قدس سره في كتاب (الإرشاد) أنه لما أنشد حسان في غدیر خم قصيدته المشهوره المتضمّنه لما وقع في ذلك اليوم من نصب على (ع) بالخلافه والولايه بعد النبيّ (ص)، قال له الرسول (ص):

«لا تزال يا حسان مؤيداً بروح القدس ما نصرتنا بلسانك» (٣)، وإنما اشترط رسول الله (ص) في الدعاء له لعلمه بعاقبه أمر حسان في الخلاف، ولو علم سلامته في المستقبل من الأحوال لدعا له على الإطلاق، ومثل

١- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ٩٤.

٢- الطبري، المسترشد، صص ١٨٢ و ١٨٣.

٣- الأميني، الغدير، ج ٢، ص ٣٤.

ص: ١٥٥

ذلك ما اشترط الله في مدح أزواج النبي (ص) ولم يمدحهن من غير اشتراط؛ لعلمه تعالى بأنّ منهنّ من تتغيّر بعد الحال عن الصلاح الذي تستحقّ عليه المدح والإكرام فقال: يا نساء النبيّ لشيئنّ كأحدٍ من النساءِ إن اتّقيتنّ (١)، ولم يجعلهن في ذلك حسب ما جعل أهل بيت النبيّ (ص) في محل الإكرام والمدح، حيث يقول في إشارهم المسكين واليتيم والأسير على أنفسهم مع الخصاصه التي كانت بهم وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مَشَكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا \* إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ ، إلى قوله تعالى: وَجَزَاهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا (٢)، فقطع لهم بالجزاء ولم يشرط لهم كما اشترط لغيرهم باختلاف الأحوال على ما بيّناه.

وأما ما ادّعاء من تقدّم إسلام أبي بكر مستنداً إلى الأخبار الموضوعه تارة، والى نقل بعضهم للإجماع في ذلك أخرى، ثم تكلف الجمع بما لا يمكن جمعه، فإعماله الحيلة واختراع الوسيله ووضع الكذب لنصره مذهب القبيله عليها ظاهر، والحقّ تأخر إسلامه كما نقله عن ابن كثير وصحّحه عن سعد بن أبي وقاص ويؤيده ما ذكره ابن الأثير في كتاب (أسد الغابه في معرفه الصحابه) عن ضميره بن ربيعه أنّه قال: كان إسلام أبي بكر مسبباً عن إسلام خالد بن سعيد الأموي، وذكر في هذا قصه طويلاً. (٣)

### ردّ دعوى الفضائل المشتركة

قال ابن حجر (٤): «في ذكر فضائل أبي بكر الوارده فيه مع ضميمة غيره كعمر وعثمان وعلى وغيرهم إليه أخرج الحاكم في (الكنى)، وابن عدى في (الكامل)، والخطيب في (تاريخه)، عن أبي هريره أنّ رسول (ص) قال:

«أبو بكر وعمر خير الأولين والآخريين، وخير أهل السموات وخير أهل الأرض إلّا النبيين والمرسلين». (٥)

١- سورة الأحزاب: ٣٢.

٢- سورة الإنسان: ٨ - ١٢.

٣- أسد الغابه، ج ٢، صص ٨٢ و ٨٣، ترجمه خالد بن سعيد؛ ابن الأثير، البدايه والنهايه، ج ٣، صص ٤٤ و ٤٥.

٤- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ٩٥.

٥- الجامع الكبير، ج ١، ص ٥٠٦؛ ابن عدى، ج ٢، ص ١٨٠، جبرون بن واقد؛ والخطيب، ج ٥، ص ٢٥٢، وابن عساكر، ج ٣٠، ص ١٨٢، وأقره الحافظ في اللسان، ج ٢، ص ٩٤، كلاهما في ترجمه جبرون بن واقد.

ص: ١٥٦

أقول : هذا الحديث موضوع فى مقابله ما روى من قوله (ص) :

«محمد وعلى خير البشر، ومن أبى فقد كفر» ، (١) وقد كفى مؤنه القدح فيه ودفع ما يعرض فيه العاصى من الحيره، كونه أوّل راويه أبا هريره.

### ردّ دعوى: اقتدوا بالَّذين من بعدى أبى بكر وعمر

قال ابن حجر (٢): «أخرج الطبرانى، عن أبى الدرداء «اقتدوا بالَّذين من بعدى، أبى بكر وعمر فإنّهما جبل الله الممدود، من تمسّك بهما فقد تمسّك بالعروة الوثقى لا انفصام لها» وله طرق مرّت فى أحاديث الخلافة» . (٣)

أقول : قد سبق منّا الكلام عن مقدّمه هذا الحديث فيما ذكره ابن حجر من أحاديث الخلافة، وأمّا الزيادة المذكوره هنا فقد وضعوها فى مقابل ما روى أحمد بن حنبل فى مسنده عن أبى سعيد الخدرى عندما قال: قال رسول الله (ص) :

«إنى قد تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى، الثقلين، وأحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله جبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتى أهل بيتى، ألا وأنّهما لن يفترقا حتّى يردا علىّ الحوض» . (٤)

وكذلك ما رواه الزمخشري باسناده أنّ رسول الله (ص) قال:

«فاطمه مهجه قلبى، وابناها

ثمّره فؤادى، وبعلمها نور بصرى، والأئمّه من ولدها أمناء ربّى، وجبل ممدود بينه وبين خلقه من اعتصم بهم نجا ومن تخلف عنهم هوى» . (٥)

### ردّ دعوى ما من نبىّ إلّا وله وزيران من أهل السماء ووزيران من أهل الأرض

قال ابن حجر (٦): «وأخرج الترمذى عن أبى سعيد أن النبىّ (ص) قال:

«ما من نبىّ إلّا وله وزيران من أهل السماء ووزيران من أهل الأرض، فأما وزيراي من أهل السماء فجبرئيل

١- تاريخ مدينه دمشق، ج ٤٢، ص ٣٧٢؛ ابن الأثير، البدايه والنهايه، ج ١٢، ص ٧٨.

٢- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ٩٥.

٣- مسند الشاميين، ج ٢، ص ٥٧.

٤- مسند أحمد، ج ٣، ص ٢٦، ما أسند عن أبى سعيد الخدرى.

٥- محمود بن عمر الزمخشري، المناقب، ص ٢١٣.

٦- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ٩٥.

ص: ١٥٧

وميكائيل، وأما وزيراي من أهل الأرض فأبو بكر وعمر». (١)

أقول: إنّ الوزاره فى اللّغه تستعمل بمعنى المعونه، ومعونه رسول الله (ص) لا تكون إلّا من جهتين لا ثالث لهما:

أولاً: المعونه فى التأديبه والإبلاغ إلى الناس من دين الله عزّ وجل الذى جاء به من عنده، كما قال تعالى: وَ لَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَ جَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيْرًا، (٢) فكان هارون مبلّغاً مع موسى مؤدياً معه رسالات الله تعالى معيناً له على دين الله تعالى.

ثانياً: المعونه بمجاهده الكفار ومحاربتهم.

ولم يكن أبو بكر مُعيناً للنبيّ (ص) بشيء من هاذين الوجهين وهو ظاهر، ولا- نعرف فى معونه الرسول وجهاً ثالثاً؛ وذلك أنّ فى الوزاره لسائر الناس ما يكون معه الرؤى والمشاوره والتدبير، وقد قدّمنا الإشاره إلى أنّه لا يجوز لأحدٍ أن يظنّ هذا برسول الله (ص)؛ لأنّ الرسل لا يستعملون آراءهم وتديبرهم دون تدبير الله وأمره، وإنّما هم يصيرونه عن أمر الله ونهيه وتديبره فى وجوه متصرّفاتهم من حرب إلى سلم ومن تقديم إلى تأخير، إلى غير ذلك. ومن

كان الله مدبّره ومختاراً له فى متصرّفاتة، كان مستغنياً عن مشاوره رعيته وتديبرهم، وهذا ما لا يجوز أن نظنّه دونهم فى نبى ولا رسول ولا حجّه لله يحتج بها على عباده.

وأيضاً يكذب ما ذكره من أنّ لكلّ نبى وزيرين من أهل الأرض، أنّ موسى (ع) مع كونه نبياً من أولى العزم، لم يسمع أحد أنّ له غير هارون (ع) وزيراً، فظهر أنّ فى الخبر ضعفاً وتزويراً.

### ردّ دعوى: هاذان سيدا كهول أهل الجنّة من الأولين والآخريين

قال ابن حجر (٣): «وأخرج أحمد والترمذى عن على وابن ماجه عنه أيضاً وعن أبى جحيفه وأبو يعلى فى مسنده وأيضاً فى المختار عن أنس، والطبرانى فى المعجم الأوسط عن جابر وعن

١- المستدرک على الصحيحين، ج ٧، ص ١٧٥؛ المسند الجامع، ج ٦، ١٩٧.

٢- سوره الفرقان: ٣٥.

٣- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ٩٦.

ص: ١٥٨

أبي سعيد أن رسول الله (ص) قال:

«هاذان سيدا كهول أهل الجنّة من الأولين والآخريين إلّا النبيين والمرسلين»، يعني أبا بكر وعمر. (١)

أقول: لعلّ ابن حجر إنّما بالغ في ذكر الكثرة من رجال هذا الحديث، وتعدد طرقهم فيه؛ إظهاراً لفضله وكثره تتبعه على المحدثين من أصحابه، وإلّا فلا يخفى على أحد أنّ ذلك لا ينجع في الاحتجاج؛ لأنّه يوجب زياده التهمة لا الظنّ بالصحة وهو ظاهر، على أنّهم كما قال صاحب كتاب الاستغاثه في بدع الثلاثة رووا حديثاً آخر أبطلوا به هذا الحديث، وذلك أنّهم رووا بإجماع منهم ومن غيرهم أنّ الرسول (ص) قال:

«أهل الجنّة يدخلون الجنّة جرّاءً مردأً مكحّلين»، (٢) فإذا كانوا كذلك فلا كهول هناك ليكونا سيّدَيْهم، ولو كان هناك أيضاً كهول كما زعموا، فهل كانت إمامه أبي بكر وعمر وورثتهما على الكهول دون الشباب والمشايخ، أم كانت على الجميع؟!

فإن قالوا: إنّها كانت على الكهول دون غيرهم فقد بان الخلل. وإن قالوا: بل كانت على

جميعهم، قيل لهم: فالسيد في كلام العرب هو الرئيس، وليست الرئاسة أجلّ من الإمامه، فإذا كانا إمامين على الكهول وغيرهم فهما رئيسان على جميعهم، وإذا كانا رئيسين على الجميع فهما سيّدا الجميع، وإذا كان الأمر كذلك فلا فائده في قول الرسول (ص):

«هما سيّدا كهول أهل الجنّة»، ولعمري لو كان ذلك منه صحيحاً لبخسهما حقهما؛ إذ قال: هما سيّدا كهول أهل الجنّة.

وقد يقال: معنى قوله

«هما سيّدا كهول أهل الجنّة» أنّهما سيّدا الكهول الذين يدخلون الجنّة، ولا يلزم منه كون بعض أهل الجنّة كهولاً حين كونهم في الجنّة، وأقول يرد عليه مع ما مرّ في كلام صاحب الاستغاثه من لزوم نقص إمامتهم وقصرها على الكهول، وقوع التعارض بينه وبين ما روى الجمهور في صحاح أحاديثهم أيضاً أنّ النبيّ (ص) قال:

«الحسن

١- المعجم الاوسط ج ١٠، ص ١٣٨؛

٢- الاستغاثه، أبو القاسم الكوفي، ج ٢، ص ٣٨؛ مسند أحمد، ج ٢، ص ٢٩٥، ما أسند عن أبي هريره وج ٥، ص ٢٤٣؛ سنن الترمذى، ج ٤، ص ٨٨؛ ابن أبي شيبة، المصنّف، ج ٨، ص ٧٥، كتاب ٣٣.

ص: ١٥٩

والحسين سيدا شباب أهل الجنة» (١)، وذلك لأن أسلوب الحديثين وسوقهما بعد تكلف التقدير المذكور يقتضى وجود مناسبة فى الموضوعين، أعنى لسيد الكهول مع الكهول فى الكهول، ولسيد الشباب مع الشباب فى الشباب، ولم يكن الحسن والحسين عليهما السلام شابين عند الوفاة حتى يقال: هما سيدا الشباب الذين يدخلون الجنة وأبو بكر وعمر سيدا الكهول الذين يدخلون الجنة! فيلزم التعارض قطعاً.

وقال العاقولى فى شرحه للمصباح فى تفسير حديث السبطين: إنه لم يرد به سنّ الشباب لأنهما عليهم السلام ماتا وقد كهلا، بل ما يفعله الشباب من المروءة كما يقال: فلان فتى وإن كان شيخاً إذا كان ذا مروءة وفتوه، فعلى هذا التفسير المجمع عليه يكونان هما سيدي الشباب والكهول وسيدي أبو بكر وعمر، أن كان لهما فتوه ومروءة، وفيه تكذيب صريح لحديث «سيدا كهول أهل الجنة»، فتدبر.

### بطلان دعوى الملازمه فى صحه الاستخلاف

قال ابن حجر: «أنا لا نحتاج إلى قيام البرهان على حقيقته خلافه عمر؛ لما هو معلوم عند كل ذى عقل وفهم أنه يلزم من حقيقته خلافه أبو بكر حقيقته خلافه عمر، فكيف وقد قام الإجماع ونصوص الكتاب والسنة على حقيقته خلافه أبو بكر؟!». (٢)

أقول: لقد أبطلنا بتوفيق الله تعالى جميع ما ذكره فى حقيقته خلافه أبو بكر من الأدلة القاصره والتحكّمات الناشئة عن المصادر، وأثبتنا بطلان خلافته بتشديد أركان دلائل الشيعة على غضبه لها، فقد كفانا ذلك مؤنه الكلام فى إبطال خلافه عمر وتضييع الوقت فيه؛ لأنّ بطلان الأول يستلزم بطلان الثانى، وكذا الكلام فى خلافه عثمان، والله المستعان فى كلّ الأمور.

١- مسند أحمد، ج ٣، ص ٦٢، ما اسند عن أبى سعيد، و ج ٥، ص ٣٩١، حديث حذيفه؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٤؛ سنن الترمذى، ج ٥، ص ٣٢١؛ الحاكم النيسابورى، المستدرک، ج ٣، ص ١٦٧؛ النووى، شرح مسلم، ج ١٦، ص ٤١؛ ابن أبى شيبه، المصنّف، ج ٧، ص ٥١٢.

٢- ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص ١٠٩.





ص: ١٦١

## المصادر

## \* القرآن الكريم

١. الإبانة الكبرى عن شريعة الفرقه الناجيه ومجانبه الفرق المذمومه، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطه العكبرى الحنبلى، تحقيق: د. عثمان عبد الله آدم الأثيوبى، الطبعة الثانية، الرياض، دارالرايه، ١٤١٨هـ. ق.
٢. جامع الأصول من أحاديث الرسول، أبوالسعادات (ابن الأثير). .
٣. اتحاف الخيره المهرة بزوائد المسانيد العشره، البوصيرى.
٤. الاحتجاج، أحمد بن على الطبرسى، ترجمه: محمد باقر الخرسان، مؤسسه دار النعمان.
٥. إحقاق الحقّ الأصل، مكتبه السيد المرعشى.
٦. إحقاق الحق وازهاق الباطل، نور الله التستري، تحقيق وتقديم: شهاب الدين المرعشى النجفى، مطبعه المرعشى، بلا تاريخ نشر.
٧. أحمد بن على بن المثنى الموصلى أبو يعلى، مسند أبى يعلى الموصلى، الطبعة الأولى، بيروت، منشورات محمد على بيضون، ١٤١٨هـ. ق.
٨. أسباب النزول، المدينى الواحدى، مؤسسه الحلبي وشركاه.
٩. الاستيعاب فى معرفه الأصحاب، ابن عبد البر، دار الجيل.
١٠. أسد الغابه فى معرفه الصحابه، على بن أبى الكرم الشيبانى المعروف بابن الأثير، دار الكتاب العربى.

ص: ١٦٢

١١. أسنى المطالب فى أحاديث مختلفه المراتب، محمد بن درويش بن محمد الجزرى، دار الكتب العلميه.
١٢. أصول السرخسى، محمد بن أحمد بن أبى سهل أبو بكر السرخسى.
١٣. أعلامُ الورى بأعلام الهدى، الشيخ أبى على الفضل بن الحسن الطبرسى، تحقيق وإصدار: مؤسسه آل البيت دار إحياء التراث، الطبعة الأولى، قم المقدسه، ١٤١٧هـ. ق.
١٤. أعلام الورى، الشيخ أبو على الفضل بن الحسن الطبرسى، مؤسسه الوفاء.
١٥. بحار الأنوار، محمد باقر المجلسى، الطبعة الثانيه، بيروت، مؤسسه الوفاء، ١٩٨٣م.
١٦. البدايه والنهائيه، أبو الفداء إسماعيل ابن كثير، تحقيق: على شيرى، الطبعة الأولى، بيروت، نشر دار إحياء التراث، ١٤٠٨هـ. ق.
١٧. البدايه والنهائيه، اسماعيل بن عمر بن كثير القرشى أبو الفداء (ابن الأثير)، بيروت، مكتبه المعارف.
١٨. تاريخ الخلفاء، عبد الرحمن بن ابى بكر السيوطى، تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، مصر، مطبعه السعاده، ١٣٧١هـ. ق.
١٩. التاريخ الكبير، الحافظ أبى عبد الله إسماعيل بن إبراهيم الجعفى البخارى، بيروت، دارالفكر.
٢٠. تاريخ اليعقوبى، محمد بن يعقوب اليعقوبى، الطبعة الثانيه، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٣هـ. ق.
٢١. تاريخ بغداد أو مدينه السلام، أبو بكر أحمد بن على الخطيب البغدادى، بيروت، دار الكتاب العربى.
٢٢. تاريخ بغداد، أحمد بن على أبو بكر الخطيب البغدادى، بيروت، دار الكتب العلميه.
٢٣. تاريخ دمشق، ابن عساكر الشافعى، تحقيق: على شيرى، بيروت، دار الفكر، ١٤١٥هـ. ق.
٢٤. تخريج أحاديث مختصر المنهاج، الحافظ العراقي زين الدين، طبعه حجره.

ص: ١٦٣

٢٥. تخريج أحاديث مختصر المنهاج، الحافظ العراقي.

٢٦. تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ. ق.

٢٧. تفسير الثعلبي، الثعلبي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ. ق.

٢٨. تفسير الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، بيروت دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ.

٢٩. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير الدمشقي، بيروت، دار الفكر، ١٤٠١هـ. ق.

٣٠. تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ابن كثير)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، الطبعة الثانية، دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٩٩٩م.

٣١. التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٥م.

٣٢. تفسير مجاهد، إسلام آباد، مجمع البحوث الإسلامية.

٣٣. تنزيه الأنبياء، أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي المعروف بالشريف المرتضى، دار الأضواء.

٣٤. ثواب الأعمال، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه الصدوق، قم، ١٣٦٨هـ. ش.

٣٥. الجامع الصغير، جلال الدين السيوطي، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر، ١٤٠١هـ. ق.

٣٦. الجامع بين آداب الراوي والسامع، نسخه خطيه.

٣٧. الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، محمد بن فتوح الحميدي، تحقيق: د. علي حسين البواب، الطبعة الثانية، بيروت، دار ابن حزم، ٢٠٠٢م.

٣٨. حليه الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم الاصبهاني، طبعه مصر.

٣٩. خصائص أمير المؤمنين (ع)، عبد الرحمن أحمد النسائي، تحقيق: محمد هادي الأميني، نشر مكتبة نينوى الحديثه.

ص: ١٦٤

٤٠. الدر المنثور فى التفسير بالمأثور، جلال الدين السيوطى، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر، ١٤١٤هـ. ق.

٤١. الدرارى فى شرح صحيح البخارى، شمس الدين الكرمانى، دار الفكر.

٤٢. روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى، محمود أبو الفضل الآلوسى، بيروت، دار إحياء التراث العربى.

٤٣. الروضة المختاره، ابن أبى الحديد، مؤسسه الأعلمى.

٤٤. الرياض النضرة، ابن جرير المحب الطبرى.

٤٥. سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزوينى، حقق نصوصه، ورقم كتبه، وأبوابه، وأحاديثه، وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٤٦. سنن الترمذى، محمد بن عيسى الترمذى، تحقيق: محمد عبد الرحمن محمد، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٣هـ. ق.

٤٧. السنن الكبرى، أحمد بن الحسين البيهقى، بيروت، دار الفكر.

٤٨. السيره الحلبيه، على بن برهان الحلبى، بيروت، المكتبه الإسلاميه.

٤٩. الشافى فى الإمامه، المرتضى، مؤسسه اسماعيليان.

٥٠. الشرح الجديد للتجريد، العلامة علاء الدين بن محمد القوشجى.

٥١. شرح الشفاء، القارى، بهامش نسيم الرياض، دار الفكر.

٥٢. شرح صحيح مسلم، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مرى النووى، بيروت، دار الكتاب العربى، ١٤٠٧هـ. ق.

٥٣. شرح المواقف، على بن محمد الجرجانى، مصر، مطبعه السعاده، الاولى، ١٣٢٥.

٥٤. شرح نهج البلاغه، ابن أبى الحديد، تحقيق: محمد إبراهيم، نشر دار إحياء الكتب العربيه.

٥٥. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، علاء الدين بن على بن حبان، الطبعة الثانيه، ١٤١٤هـ. ق.

٥٦. صحيح البخارى، محمد بن إسماعيل البخارى، بيروت، نشر دار الفكر، ١٤١٤هـ. ق.

ص: ١٦٥

٥٧. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، بيروت، دار الفكر.

٥٨. الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقه، أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي وكامل محمد الخراط، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسه الرساله، ١٩٩٧م.

٥٩. الطبقات الكبرى، ابن سعد، محمد بن سعد الهاشمي البصري، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلميه، ١٤١٠هـ. ق.

٦٠. الطبقات الكبرى، ابن سعد، محمد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري، المحقق: إحسان عباس، الطبعة الأولى، بيروت، دار صادر، ١٩٦٨م.

٦١. العثمانيه، الجاحظ، مصر، دار الكتاب العربي.

٦٢. عمده القارى شرح صحيح البخارى، الحنفى بدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربى.

٦٣. عمده عيون صحاح الأخبار فى مناقب إمام الأبرار، الحافظ يحيى بن الحسن الاسدى الحلبي بن بطريق، قم المشرفه، مؤسسه النشر الإسلامى التابعه لجماعه المدرسين، ١٤٠٧هـ. ق.

٦٤. غايه المرام فى تخريج أحاديث الحلال والحرام، محمد ناصر الدين الألبانى، الطبعة الثالثه، بيروت، المكتب الإسلامى، ١٤٠٥هـ. ق.

٦٥. غايه المقصد فى زوائد المسند، على بن أبى بكر بن سليمان الهيتمى، مكتبه صيد الفوائد.

٦٦. الغدير فى الكتاب والسنة والأدب، عبد الحسين أحمد الأمينى النجفى، الطبعة الأولى، قم المقدسه، تحقيق ونشر: مركز الغدير للدراسات الإسلاميه، ١٤١٦هـ. ق.

٦٧. غنيه النزوع، ابن زهره، تحقيق: الشيخ إبراهيم البهادرى، بإشراف: سماحه علامه جعفر السبحانى، الطبعة الأولى، قم المقدسه، مؤسسه الإمام الصادق (ع) مطبوعه اعتماد، ١٤١٧هـ. ق.

٦٨. فتح البارى فى شرح صحيح البخارى، شهاب الدين بن حجر العسقلانى، الطبعة

ص: ١٦٦

٦٩. الفوائد، عبد الرحمن بن عمرو النصرى المشهور بأبى زرعه الدمشقى، تحقيق: رجب بن عبد المقصود، الكويت، مكتبة الإمام الذهبى، ٢٠٠٣م.
٧٠. فيض القدير شرح الجامع الصغير، عبد الرؤوف المناوى، الطبعة الأولى، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٥٦هـ. ق.
٧١. الكامل فى ضعفاء الرجال، ابن عدى الجرجانى، تحقيق: يحيى مختار غزاوى، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الفكر، ١٩٨٨م.
٧٢. كتاب سليم بن قيس، تحقيق: محمّد باقر الأنصارى، قم.
٧٣. الكشاف، محمد بن عمر الزمخشري، الطبعة الثانية، قم المقدسه، مؤسسه البلاغ، ١٤١٥هـ. ق.
٧٤. كشف الغمّه فى معرفه الأئمّه، العلامة أبو الحسن على بن عيسى بن أبى الفتح الأربلى، بيروت، دار الكتاب الإسلامى، ١٤٠١هـ. ق.
٧٥. كمال الدين وتمام النعمه، محمد بن على بن بابويه قمى، قم المقدسه، مؤسسه جامعته المدرسين.
٧٦. كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال، على بن حسام الدين المتقى الهندى، بيروت، مؤسسه الرساله، ١٩٨٩م.
٧٧. لسان الميزان، شهاب الدين ابن حجر العسقلانى، مؤسسه الأعلمى.
٧٨. المبسوط، شمس الدين السرخسى، ترجمه: جمع من الأفاضل، بيروت، دار المعرفه، ١٤٠٦هـ. ق.
٧٩. مجمع الزوائد، نور الدين على بن أبى بكر الهيثمى، بيروت، دار الفكر، ١٤١٢هـ. ق.
٨٠. مجموعته ورام، ورام بن أبى فراس، قم المقدسه، انتشارات مكتبه الفقيه.
٨١. المحلى، على بن سعيد بن حزم، بيروت، دار الفكر.
٨٢. مرقاه المفاتيح شرح مشكاه المصاييح، على القارى، تحقيق: جمال عيتانى، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلميه، ٢٠٠١م.

ص: ١٦٧

٨٣. المستدرک علی الصحیحین، الحاکم النیسابوری، بیروت، دار المعرفه.

٨٤. المستدرک علی الصحیحین، النیسابوری الحاکم، تحقیق: مصطفی عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، بیروت، دار الکتب العلمیه، ١٩٩٠م.

٨٥. المسترشد، محمد بن جریر الطبری، مؤسسه الثقافه الإسلامیه لکوشانبور.

٨٦. مسند ابن الجعد، ابن الجعد علی بن عیید أبو الحسن الجوهري البغدادی، الطبعة الأولى، بیروت، دار الکتب العلمیه مؤسسه نادر، ١٤١٠ - ١٩٩٠م.

٨٧. مسند أبی عوانه، أبو عوانه یعقوب بن إسحاق الأسفرائینی، بیروت، نشر دار المعرفه.

٨٨. مسند ابی یعلی، ابو یعلی احمد بن علی بن المثنی الموصلی، الطبعة الأولى، بیروت، منشورات محمد علی بیضون، دارالکتب العلمیه، ١٤١٨هـ.

٨٩. مسند أحمد، أحمد بن حنبل، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الحديث، ١٩٩٥م.

٩٠. مسند البزار، البزار، تحقیق: د. محفوظ الرحمن زین الله مؤسسه علوم القرآن، الطبعة الأولى، بیروت، مکتبه العلوم والحکم، ١٤٠٩هـ. ق.

٩١. مسند الحمیدی، أبو بکر عبد الله بن الزبیر بن عیسی بن عیید الله القرشی الأسدی الحمیدی المکی، موقع وزاره الأوقاف المصریه.

٩٢. مسند الشامیین، سلیمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبرانی، تحقیق: حمدي بن عبد المجید السلفی، الطبعة الأولى، بیروت، مؤسسه الرساله، ١٩٨٤م.

٩٣. المصنّف فی الأحادیث والآثار، أبو بکر عبد الله محمد بن أبی شیبه الکوفی، تحقیق: کمال یوسف حوت، الطبعة الثانيه، الرياض، نشر مکتبه الرشید.

٩٤. المصنّف، أبو بکر عبد الرزاق الصنعانی، تحقیق: حبيب الرحمن الأعظمی، الطبعة الأولى، نشر المجلس العلمی، ١٤٠٣هـ. ق.

٩٥. المصنّف، عبد الرزاق الصنعانی، تحقیق: محمد سعید اللحام، الطبعة الأولى، بیروت، دار الفکر، ١٤٠٩هـ. ق.

ص: ١٦٨

٩٦. المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: إبراهيم الحسيني، مؤسسه دار الحرمين.
٩٧. المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، الطبعة الثانية، الموصل، مكتبة العلوم والحكم، ١٩٨٣م.
٩٨. من لا يحضره الفقيه، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه الصدوق، قم المقدسه، جماعه المدرسين، ١٤٠٤هـ. ق.
٩٩. مناقب آل أبي طالب، مشير الدين محمد بن شهر آشوب، النجف الأشرف، نشر المطبعه الحيدريه، ١٣٧٦هـ. ق.
١٠٠. المناقب، ابن المغازلي، طبعه طهران.
١٠١. الموطأ، مالك بن أنس المالكي، تعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، نشر دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٦هـ. ق.
١٠٢. ميزان الاعتدال، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، بيروت، دار المعرفة، ١٣٨٢هـ. ق.
١٠٣. نهج الإيمان، علي بن يوسف بن جبير (جبر)، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، الطبعة الأولى، مشهد المقدسه، نشر مجتمع الإمام الهادي (ع)، ١٤١٨هـ. ق.
١٠٤. ينابيع الموده، سليمان بن الشيخ إبراهيم الحسيني البلخي القندوزي الحنفي، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسه الأعلمی للمطبوعات، ١٤١٨هـ. ق.



## تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمتقنين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرنا أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعة إلكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمتقنين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدقّ في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات  
الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمية الانترنتي بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمي لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms )

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج في البحث والدراسة وتطبيقها في أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمية ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً في الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتياب وكل من قدّم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الالكترونى : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزى ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

مركز  
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية  
الغمامة اصحمان

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

